

# أبحاث نحوية ولغوية

د. نادية رمضان النجار



تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ / ٣ الإسكندرية

إهداء 2006

دكتورة / نادية رمضان النجار  
القاهرة

# أبحاث نحوية ولغوية

القسم الأول

د. نادية رمضان النجار

أستاذ العلوم اللغوية المساعد

بكلية الآداب - جامعة حلوان

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية







## المقدمة

اللهم صلى وسلم وبارك على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد

فهذه مجموعة دراسات وأبحاث نحوية ولغوية، قُمت بها خلال سبع سنوات، تعرضت فيها لعدة مناهج لغوية حديثة، وقد حرصت من خلالها على الجمع بين التراث العريق والمناهج الحديثة، محاولة إبراز ما فى تراثنا النحوى، والمعجمى من كنوز وخبايا، تؤكد دون شك ثراء اللغة العربية، ومرونتها، واستيعابها لجميع المناهج اللغوية الحديثة، فهى لغة من أغنى اللغات يتكلمها عدد كبير من العالم .

وقد اشتملت هذه الدراسات على قسمين :

أولهما : دراسات نحوية ولغوية وتحتوى على ثلاث دراسات تتمثل فى :

١- التضام والتعاقب فى الفكر النحوى، والذي يدور حول أهم علاقة من العلاقات التركيبية التى تعد المحور الأساسى الذى يدور فى ظلكه جل الظواهر النحوية والمقصود بالعلاقات التركيبية هنا توألم المفردات بعضها مع بعض، أو بمعنى آخر مناسبة الكلمة لما يجاورها. وينقسم التضام إلى تضام إيجابى يتمثل فى الاختصاص والافتقار، وتضام سلبى يتمثل فى الفصل والاعتراض، ويمكن أن نطلق على القسم الثانى منهما عوارض التضام. أما التعاقب فقد وضحت فيه الفرق بينه وبين الإنابة، وأثرت مصطلح الإنابة للأسماء، والتعاقب للحروف، والإفناء للأفعال .

٢- قواعد الحذف والمنهج التحويلى وقد جاء عرض البحث فى قسمين :

أولهما : تناولت فيه القواعد الإجبارية للحذف عند التحويليين مقارنةً بينهم وبين النحاة التقليديين، مبينةً أوجه التقارب والاختلاف بينهما .  
ثانيهما : عرضت فيه القواعد الاختيارية للحذف وجاءت فى سبع قواعد، متناولةً فى كل واحدة منها رأى التحويليين مقارنةً برأى النحاة التقليديين راصدةً ما بينهما من تشابه واختلاف .

٣- الزيادة فى الفكر النحوى، وتناولت ظاهرة الزيادة بين القدماء والمحدثين، فجاء عرض المادة فى قسمين :

القسم الأول : درست فيه زيادة الحروف ك (حروف الجر - حروف العطف) .

القسم الثاني : عرضت فيه زيادة الضمائر ولاسيما (ضمير الفصل) مبينة آراء القدماء والمحدثين فيه ذلك .

ثانيهما : دراسات دلالية ومعجمية وتشتمل على ثلاث دراسات تتمثل في :  
١-الظواهر الدلالية والمعجمية عند الدكتور بنت الشاطي، وقد قسمته إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : تناولت فيه ظاهرة الترادف مبينة موقف الدكتور بنت الشاطي منه، مثبتة عدم وجوده في القرآن الكريم .

القسم الثاني : عرضت فيه الغريب من القرآن، وموقف العلماء منه .  
القسم الثالث : درست فيه ظاهرة المعرب في القرآن الكريم موضحة آراء العلماء فيه .

القسم الرابع : درست فيه ظاهرة التغير الدلالي لبعض الألفاظ التي استعملت عند العرب قبل الإسلام ويعدده .

٢-ألفاظ الوجه في (المخصص لابن سيده) في ضوء نظرية الحقول الدلالية، وقد قمت في هذا البحث بدراسة ألفاظ الوجه ودلالاتها من خلال كتاب (المخصص) وقسمتها إلى حقول أساسية وأخرى فرعية، وتنقسم إلى صفات الوجه، ومنها (ألفاظ الخدين، العينين، الأنف، الفم، الأذن) مبينة أصول نظرية الحقول الدلالية، موضحة ما يشتمل عليه كل حقل من علاقات رأسية وأفقية تبين سمات هذا الحقل .

٣-لغة الإعلام بين الفصحى والعامية (الإذاعة نموذجاً)، وقد تناولت في هذا البحث مستوى لغة الإذاعة، مبينة دواعي الهجوم على اللغة الفصحى، موضحة دور الإذاعة في الارتقاء بالفصحى، مؤكدة تضايف جميع المستويات اللغوية في لغة الإذاعة مردفة ببعض أخطاء الإذاعيين (الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية) مبينة دور كل من الإذاعيين والهيئات والمؤسسات التعليمية والحكومات في الارتقاء بالفصحى .

وندعو الله أن تكون هذه الدراسات خطوة مضيئة على طريق البحث اللغوي والنحوي ، تمهد الطريق للباحثين في هذا المضمار .

المؤلفة د. نادية رمضان النجار

٢٠ - يونيو ٢٠٠٥





غريب إعراب القرآن لابن الأنباري - الخصائص وشرح المصنف لابن حنسي -  
شرح الكافية للرضي الاستاذ أبي - شرح المفصل لابن يعيش، هذا بالإضافة  
إلى : الإقناع، والأشباه، والمجمع للسيوطي.

ومن كتب التفسير وإعراب القرآن: معاني القرآن للفراء - معاني  
القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج - والكشاف للزمخشري، هذا بالإضافة إلى  
الجامع في أحكام القرآن للقرطبي.

مع الإلمام ببعض كتب البلاغة، مثل: دلائل الإعجاز لعبد القاهر  
المرجاني - مفتاح العلوم للسكاكي - الإيضاح في علوم البلاغة  
للقرطبي..... الخ.

## ٢- منهج البحث :

بتطبيق المنهج الوصفي قُسم البحث إلى قسمين :

أولهما :

١- تناول ظاهرة التضام مُعرِّفاً إيها لغةً واصطلاحاً، ثم قسّمها إلى التضام  
المعجمي والآخر النحوي، مستعرضاً أمثلة لهذين النوعين مستدلاً عليهما  
بالقرآن تارة، وبالشعر تارة أخرى، ومحدث رسول الله (صلى الله عليه  
وسلم) كلما تيسر ذلك ثم اهتم البحث بشقّي التضام النحوي المتمثلين في  
الاحتصاص والافتقار.

٢- عمد البحث إلى دراسة عوارض التضام، أو بمعنى آخر الظواهر التي تحوّل  
دون تضام التركيب النحوي، وتؤدي إلى عدم الاتصال بين أجزائه، ومنها  
(الفصل) الذي يشترط فيه أن يكون بكلمة ليست من خارج التركيب أو  
أجنبية عنه، و(الاعراض) الذي أحاز النحاة والبلاغيون أن يكون جملة<sup>١</sup>  
أجنبية خارجة عن السياق يؤدي وجودها إلى إضافة معنى جديد لم يكن  
موجوداً من قبل.

ثانيهما:

اهتم البحث بمصطلح التعاقب مبيناً إياه ومرادفته لمصطلحين آخرين هما (الإتابة، والإغناء) عند النحاة القدماء، وإن كان البحث قد فرق بين المصطلحات الثلاثة، فرأى أن يختص مصطلح (التعاقب) بالحروف، و (الإتابة) بالأسماء و (الإغناء) بالأفعال، وذلك حتى لا يؤدي الخلط بين هذه المصطلحات إلى اللبس والاضطراب. ومن ثم جاءت حواشيها في ثلاثة أقسام:

أ- التعاقب في الحروف مع بيان آراء النحويين المزيدين والمعارضين لتلك الظاهرة، إلى جانب الاستعانة ببعض آراء المفسرين الذين يرون أن لكل حرف معنى لا يتعداه إلى غيره، فهم لا يقولون بالتعاقب في الحروف والإتابة في الأسماء إلا ضلواً.

ب- الإتابة في المفردات، واشتملت على الإتابة في الأسماء والظروف والأفعال ولا سيما في الدلالة الزمنية.

ج- ذكر البحث أهم الدواهي والاعتبارات التي اعتمد عليها القدماء في القول بالتعاقب أو الإتابة.

### ٣- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المحاور الرئيسية التي تشتمل عليها علاقة التضام وصلتها بالتعاقب، سواء أكانت سلباً أم إيجاباً، وجاء ذلك متمثلاً فيما يلي:

١- بيان الظاهرة (الاختصاص) ومعرفة مدى اتصالها بعلاقة التضام، وتعليل المواضع التي عرج فيها التركيب عن الالتزام بتلك القاعدة، كأن يدخل حرف على غير ما يجب الدخول عليه.

٢- استهداف البحث بيان معنى (الاقتصار) منع توضيح الفرق بين الاقتصار المتأصل وغير المتأصل، مع التمثيل لهما من أبواب النحو.

٣- كما جاء من أهداف البحث، التعرض للعوارض التي تحول دون تلازم أو تضام لأجزاء التركيب، ومنها الزيادة، والحذف، والفصل، والاعتراض... إلخ. إلا أن البحث اقتصر على الفصل والاعتراض، لكون الحذف والزيادة من الموضوعات التي تستحق أن تفرد لها دراسة مستقلة.

٤- سعى البحث إلى إثبات ظاهرة التعاقب في الأدوات تارة، وفي الأسماء تارة، وفي الأفعال تارة أخرى، إلا أن هناك تعاقباً في دلالة الأفعال عُرف بالتضمنين نرى أهميته، مما يجدر بنا أن نفرده بحثاً آخرًا.

#### ٤ - الدراسات السابقة :

اهتم القدماء بعلاقة (التضام)، وإن كانوا لم يصطلحوا على تسميتها، فعرفت بمصطلحات عدة، منها (الضم، والنظم، والوصف، والمعاظلة... إلخ) - كما عرفت عند اللغويين بـ(التلازم، والتركيب، والتضام collocation) إلا أن الدكتور/ تمام حسان قد اهتم بها اهتماماً كبيراً في مؤلفاته، فجاء ذكرها في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) للطبوع سنة ١٩٧٣م، وكذلك عرض لها في كتابه (مناهج البحث في اللغة) سنة ١٩٨٦م. كما جاء عرض لها في كتاب (البيان في روائع القرآن) الصادر سنة ١٩٩٣م، ثم ختم دراسته في القرائن النحوية في كتابه (الخلاصة النحوية) المنشور سنة ٢٠٠٠م.

- كما جاءت أطروحة لبعثين علميين بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة. أحدهما: بحث ماجستير بعنوان (التضام في النحو العربي)، إعداد محمد صلاح الدين مصطفى، إشراف أ.د. / تمام حسان سنة ١٩٧٣م. والا - بحث ماجستير أيضاً، عنوانه (التضام في الجملة البسيطة في اللغة العربية المعاصرة) إعداد/ ربيع عبد السلام خلف، إشراف أ.د. / محمد عبد الله، سنة ١٩٩٦م.

- وأخيراً تم مناقشة بحث دكتوراه بعنوان (قرينة التضام) إعداد الباحث/ مصطفى عبد الرحمن غر، إشراف أ.د. / مصطفى الصاوي الجويني، وذلك في آداب الإسكندرية سنة ٢٠٠٠م، إلا أنها اهتمت بدراسة قرينة التضام عند البلاغيين، لكنّها أهدت الشروط الثلاثة التي يجب توافرها عند الأديب؛ لكي يكون موفقاً في صناعة الأدب.

وتمتاز هذه الدراسة بأنها التفتت إلى دراسة علاقة التضام وظواهرها التي تندرج فيها من خلال المنهج البنيوي الذي يهدف إلى بيان العلاقات التركيبية والتداولية في النحو العربي، وقد تبن من خلال تطبيقه ارتباط التضام بالتعاقب، وهو ما سوف نعرض له في الفقرة التالية، كما تميزت هذه الدراسة بما قدّمته من تنوع في الأمثلة، وتعدد في البيئات اللغوية المتمثلة في النحاة واللغويين والمفسرين والأصوليين، بالإضافة إلى البلاغيين.

#### ٥- التعاقب وصلته بالتضام:

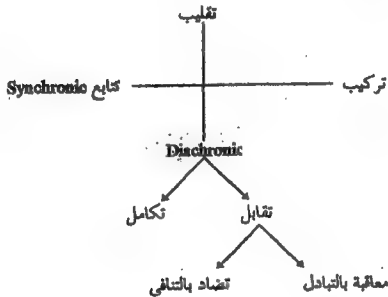
١- من المعروف أن المنهج البنيوي بدأ على يد العالم السويسري "دي سوسير" وذلك من خلال كتابه الموسوم بالجميل اللغة [محاضرات في علم اللغة العام] سنة ١٩١٥، والذي يبين من خلاله الفرق بين [اللغة *Langue*] و [الكلام *Parole*] على أساس أن اللغة متصلة بالمجتمع والبيئة، أما الكلام فهو الاستعمال الفردي لتلك اللغة، والعلاقة بينهما علاقة الجوهر بالعرض<sup>(١)</sup>.

٢- اللغة عبارة عن مجموعة من العلامات، منها علامات صوتية منظوقة تسمى (الدالّ)، وأخرى علامات داخلية ذهنية متصورة تُستبدل عليها بالمنطوق الخارجي وتسمى (المبدلول) والعلاقة بينهما هي العلاقة بين المنطوق الصوتي والمتصور الذهني<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار للفرقة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٩٩.

<sup>(٢)</sup> وهذا ما عرّضه تشومسكي بالعلاقة بين اللغة والكلام فيما أطلق عليه [القدرة *Competence*] و [الأداء *Performance*] حيث تمثل القدرة في البنية العميقة *deep structure*، والأداء في البنية-

- ٣- يتألف النظام اللغوي من عناصر داخلية، وعلاقات خارجية، أما العناصر الداخلية، والتي لها الصدارة، فتتمثل في دراسة العلاقات القائمة بين اللغة وما يؤثر فيها مثل الحضارة، والاجتماع، والتاريخ.... الخ.
- ٤- وتطبيق المنهج الوصفي البنيوي على اللغة العربية نصل إلى أن هناك دراسة آنية [الوصفية] يتم فيها دراسة العناصر اللغوية على أساس ثابت [Static] ليس للزمن أي دخل فيه، بينما تمثل الدراسة التعاقبية عموماً رأسياً تقسم فيه العلاقات بين العناصر اللغوية على أساس الحركة [Dynamic] طبقاً للتغير الزمني، أو التطور التاريخي للغة<sup>(١)</sup>، ويمكن توضيح هذين المحورين في الشكل التالي:



وللمقصد بهذين المحورين أن العلاقات في داخل نظام اللغة لها أهميتها الخاصة، وأنها لو طبقنا فكرة نوعي العلاقة التقليدية والعلاقة التركيبية على

مسطحية surface structure. ينظر د. حميد الراعي، النحو العربي، والدرس الحديث ذو الثقافة

سنة ١٩٧٧، ص ١٦٦.

(١) د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٠٠، ١٠١.

عناصر اللغة لوجدنا أن العلاقة التركيبية مثلاً تحكم القابض بين مفردات الجملة وعناصر النص، وأن العلاقة التقليدية أيضاً تكشف عن التنوع في داخل المنظومة أو الجدول<sup>(١)</sup> ..

وإذا أردنا زيادة الأمر وضوحاً، نرى أن المحورين للتقاطعين في اللغة يمكن لكل واحد منهما أن يتفرع إلى فروع تدرج تحت كل أصل، فالمحور التقليدي يتفرع منه ما يتصل بتبادل المفردات أو استبدالها، فيظهر منها التعاقب والتضاد والتكامل.

- فالتعاقب يختص بالتداول والتبادل بين عنصرين لغويين، فهما لا يجتمعان كما في قوله تعالى ﴿خَرُوجٌ لِلْأَذْقَانِ سَجْدًا﴾ الإسراء/ ١٠٧. أى على الأذقان.

- أما (التضاد) فيتصل بالعناصر اللغوية الخلافية، (الخمر، والإنشاء، والجملة الاسمية، والفعلية).

- أما (التكامل) فيتصل بالمفردات وورودها داخل الجدولين التصريفي، والإسنادي، أو بمعنى آخر هو توافق الكلمة داخل الجدول قواعدياً، فإذا قلت: "هو يضرب أعماه الآن" تختلف باختلاف الضمير المخبر عنه وتعدّ هذه الظواهر جميعاً من قبل الظواهر التقليدية، ولصعوبة الإحاطة بها جميعاً، اقتصر البحث على دراسة إحداها، وهي المعاقبة.

- أما المحور الثاني، وهو التركيبي، فيشمل كثيراً من العلاقات النحوية كعلاقة الإسناد والتبعية، والتضام، والتعدي، والربط، وغيرها من العلاقات، إلا أن البحث تناول علاقة التضام بالدرس، لكونها أكثر شيوعاً في أبراب النحو، ومن ثم يكون هناك تشابه واختلاف بين التعاقب والتضام، أما التشابه فكلاهما ظاهرتان تدرجان داخل المنظومة اللغوية، وأما الاختلاف

<sup>(١)</sup> د. تمام حسنة، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، سنة ١٩٩٢، ص ١٤٨ - ١٥٢ بصرف.

فالتعاقب يُعدُّ أحد مظاهر المحور التقابلي أو التبادلي في اللغة، أما التضام فيُعدُّ إحدى العلاقات التركيبية الأفقية في النحو السري.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالتعاقب يختص بالتبادل بين الكلمات، أما التضام فيتعلق بالتلازم بين العناصر اللغوية لتكوين الجملة والأكيب، وعلى هذا سنقوم بدراسة التضام أولاً، ثم تعقبه دراسة التعاقب



## التضام

### من العلاقات التركيبية

أولاً: تعريف التضام لغةً واصطلاحاً:

**التضام لغةً:** هو مصدر من الفعل "ضَمَمَ" يقال: ضَمَمَ الشيءَ لشيءٍ أى جمعه، وقيل: وانضمَّ وتضامَّ، ومنه: ضَممتَ هذا إلى هذا فهو ضام ومضموم. وضامُ الشيء: انضمَّ معه وتضامَّ القوم إذا انضمَّ بعضهم إلى بعض<sup>(١)</sup>.

**أما اصطلاحاً:** فهو لا يبعد عن معناه اللغوي، ويمكن أن نعرفه فنقول. هو استلزام عنصرين لغويين أو أكثر استلزاماً ضرورياً، أو هو الوابط الأفقي الطليعي ما بين الكلمات أو رقة الكلمة أو حيرتها لكلمات أخرى في السياق الطليعي نحو: "اهلاً وسهلاً"، "لم يمس يبت شفة"، وقد تطور هذا المفهوم فأصبح يعنى دخول الكلمة في سياق مقبول مع الكلمات الأخرى، نحو: الفعل "أطلق" فقد يقال: "أطلق لحيته"، "أطلق ساقيه للريح"، "أطلق له الحبل على الغارب..... الخ"<sup>(٢)</sup> ولكل منها معنى سياقيٌّ يخالف غيره.

ثانياً: أقسام التضام:

التضام ضربان: معجمي، نحوي

#### ١- التضام المعجمي:

هو انتظام مفردات المعجم في طوائف، يتوارد بعضها مع بعض ويتنافر مع بعضها الآخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتتنافر مع الأسماء الأخرى. وهذا هو معنى قول البلاغيين: "إسناد

<sup>(١)</sup> ابن منظور، لسان العرب، ط: دار المعارف، د. ت، مادة ضم م، ٤/ ٢٩٠٩.

<sup>(٢)</sup> د. هسي احمد، الاتجاه الوظيفي وحوره في تحليل اللغة، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث

الفعل إلى من هو له أو إلى غير من هو له". فمن غير المقبول أن يقال: "انكسر الخيط"<sup>(١)</sup> لأن في الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف بالكسر. فهذه التراكيب تشتمل على كلمات متنافرة، ومن ثم تفتقد عنصر الإفادة، وإن تحققت لها صحة التركيب النحوي، بحيث يمكن إعرابها. ومعنى هذا أن الجمل المذكورة تتسم بالإحالة المعجمية.

وهناك شروط تضبط هذا النوع من التضام المعجمي، وحددت متناثرة في معظم أبواب النحو، منها.

١- يشترط للمفعول المطلق أن يشارك فعله في مادة اشتقاقه، وهو المصدر ويتعدى إلى مفعوله سواء أكان لازماً أم متديناً، فيقال: "ضربت زيداً ضرباً"، "قام قياماً"<sup>(٢)</sup>.

٢- لا يكون التوكيد لفظياً إلا مع تكرار اللفظ، وهو يقع في الأفعال، والأسماء والحروف، والجمل، مثل: "ضربت ضربت زيداً"، "ضربت زيداً زيداً"، "إنَّ إنَّ زيداً منطلق"<sup>(٣)</sup>.

٣- إذا أفاد الفعل مشاركة أو تسوية أو مخالفة، أو غيرها، وجب أن يكون فاعله مثنى أو جمعاً، أو معطوفاً عليه، نحو: "تضارب الرجلان"، "تضارب الرجال"، "تضارب عمرو وزيد".

٤- لا يهدف اللفظ إلى ما في معناه، فالذخاء يقسمون الإضافة إلى "مجننة" وهي على معنى "بين" أي إضافة الاسم إلى اسم هو بعضه، مثل: "ثوب، جز"، و"غور محضة". وهي إضافة اسم إلى اسم غيره، مثل: "ندام زيد"<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> نظام حسنة، البيان في روائع القرآن، ص ١٥٥ - ١٥٦.

<sup>(٢)</sup> ابن ريشة، شرح للفصل، عالم الكتب، بيروت، دت، ١/ ١٠٩.

<sup>(٣)</sup> الساجي، ٤٣/١.

<sup>(٤)</sup> تسانق، ٨/٣.

٥- يلزم الربط بإعادة اللفظ إذا خيف اللبس<sup>(١)</sup> ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي

أَنْتَ تَارَا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدٍ عَلَى النَّارِ هُذًى﴾ طه/ الآية ١٠.

تكرر ذكر النار بدلاً من "عليها"<sup>(٢)</sup> . وكذلك قد يؤتى بالمظهر مكان

المضمّر معنًى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ

الْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف/ آية ١٠٩ ، "مَنْ" هنا شريطة في موضع رفع بالابتداء،

وبحيره: "فإن الله لا يضيع أجر المحسنين" وكان الأصل أن يقال: "فإن الله

لا يضيع أجرهم" ، ليعود "مَنْ" في الجملة إلى المبتدأ ذكره، إلا أنه أقام

المظهر مقام المضمّر<sup>(٣)</sup>.

٦- لا يأتي المطاوع إلا من فعل يمكن لمفعوله أن يتأبى. على قبول الحدث، فلا

يجوز: "انقتل" أو "انضرب" ، لأن معنى المطاوعة هو: أن تريد من الشيء

أمرًا فتبلغه، إما بأن يفعل ما تريد إذا كما بما يصح منه الفعل نحو: "صرفته

فانصرف" ، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن

كان مما لا يصح منه الفعل، نحو: "قطعت الحبل فانقطع"<sup>(٤)</sup>.

٧- لا تدخل "أن" المصلية على فعل لا مصدر له، نحو: "عسى - وليس -

ويغم - ويؤس... الخ" ، لكونها أفعالاً جامدة غير مشتقة.

٢- التضمّن النحوي:

ويعنى به العلاقة التي تنشأ بين العنصرين (التابع والمتبوع) داخلياً.

<sup>(١)</sup> د. زين كامل الخرمسكي، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ط للفرقة الألمانية ١٩٨٩ م ص ١٦٠.

<sup>(٢)</sup> د. همام حسنة، البيان في ووجه القرآن، ص ١١٠.

<sup>(٣)</sup> ابن الأثير، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد، طه، الطبعة السادسة

للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م، ٢/ ١١٠٤٤.

<sup>(٤)</sup> ابن جني، للصف، في علم التصريف للمازني، دار إحياء التراث للتحقيق سنة ١٩٠٤، ١/ ٧١.

المنظومة النحوية، أو بمعنى آخر، هو استلزام<sup>(١)</sup> أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر، فسمى التضام هنا "التلازم".

أو يتنافى معه، فلا يلتقي به، ويُسمى هذا بـ "التنافي"، وهو قرينة سلبية تندرج تحت التضام.

وهذا التضام النحوي يظهر بوضوح بين التابع والمتبوع، والمفمّر والمفسّر، والتمييز والمميز، والضمير ومرجعه، وتحمل الضمير وعلمه، والمطابقة بين العنصرين والرتبة بينهما، والفصل والوصل، والاقتضار والاختصاص والاقتران، والعامل والمعمول، وتقرير الجملة والتركيب... الخ<sup>(٢)</sup>.

ويستدل على هذا التضام بإحدى طريقتين، هما :

١- طريقة الذكر: وفيها يكون العنصران للتلازمان مذكورتين في نص الكلام، وهو إما (ذكر اختصاص) وإما (ذكر افتقار).

٢- طريقة العلم (الحذف): وفيها يستدل بقرائن سبق الذكر، أو الاستلزام على العنصر غير المذكور في النص، إما لاستتار واجب أو لحذف.

أنواع التضام النحوي:

أولاً: الاختصاص :

هو من صفات الحروف والأدوات، لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره، فتسمى "مختصة" كاختصاص "إن" وأحوالها "بالأسماء، وكذلك "حروف الجر"<sup>(٣)</sup>. وإما أدوات غير مختصة تدخل على الأسماء والأفعال، مثل: "أدوات النفي" فهي لا تؤثر إعرابياً، لقول النحاة:

(١) د. محمّد حسّان، اللغة العربية معناه ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤م ص ٢١٦.

(٢) د. محمّد حسّان، البيان في روائع القرآن، ص ١٥٣.

(٣) سيوريه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط الهيئة للصربية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ١ / ١١٩، ٢ /

«إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال استقراء بعض كتب النحو، لاسيما كتب الخلاف والأصول، فقد استنبطت بعض القواعد الخاصة بضميمة الاختصاص، ومنها:

١- تختص "إن" وأخواتها بالدخول على الأسماء، فهي ناصبة لاسيما رافعة لحرفها، وإنما عملت لتكون الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة<sup>(٢)</sup>.

٢- الخفض يختص بالأسماء<sup>(٣)</sup>.

٣- تختص حروف النداء بالدخول على الأسماء<sup>(٤)</sup>.

٤- تختص علامات التثنية والجمع بالأسماء<sup>(٥)</sup>.

٥- تختص نون الوقاية بالدخول على الأفعال، فنقول: أرشدني، وأسعدني ولا نقول: مُرشدني، ولا مُسعدني<sup>(٦)</sup>.

٦- تختص (أفعل) بنصب النكرات بعدها على التمييز<sup>(٧)</sup>.

٧- يختص الإسناد بالجملة<sup>(٨)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> ابن الأثير: الإصناف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، ١/ ٧٢٠.

<sup>(٢)</sup> وإنما نصبت الأسماء ورفعت الأفعال؛ لأنها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى؛ أما اللفظ فمن وجوه: أحدها: أنَّ أولها مبنية على الفتح كالفعل الماضي، وثانيها: أنها تضاف من متبنيها كالأفعال، وثالثها: اتصال نون الوقاية بها إذا دخلت على ياء التكلم كالأفعال، ورابعها: أنها مركبة من ثلاثة أحرف فصاعداً كعدد حروف الأفعال. وأما المعنى، فلأن معانيها كمعاني الأفعال، فمعنى إذا: أن: أكدت، وكأذا: شبهت، ولبت: تليت، فعل: ترجعت، ولكن: استتركت.

ينظر: عبد العزيز الموسوي، شرح آلفية ابن معلى، تحقيق على موسى الشمرلي، مكتبة الخرجي، الرياض، ١٩٩٥م، ٢/ ٨٩.

<sup>(٣)</sup> ابن الأثير: الإصناف في مسائل الخلاف، ج ١، مسألة ١٤، ص ٩٧، ٩٨.

<sup>(٤)</sup> السابق، ج ١، ١٤٣م، ص ٩٩.

<sup>(٥)</sup> السابق، ج ١، ١١٣م، ص ٨٠.

<sup>(٦)</sup> السابق، ج ١، ١١٥م، ص ١٢٩.

<sup>(٧)</sup> السابق، ج ١، ١١٥م، ص ١٣٢.

<sup>(٨)</sup> السابق، ج ١، ٢١٤م، ص ١٧٤.

٨- تختص (إن) المسخفة بالعمل فى الأفعال، على حين أن (إن) المشددة تختص بالعمل فى الأسماء<sup>(١)</sup>.

٩- تختص (أن) للمخففة بالعمل فى الأحرف [لا، قد، سوف، السين] مثل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ للزمل / آية ٢٠<sup>(٢)</sup>.

١٠- يختص الجزم بالأفعال، وعلامته السكون فى الصحيح، وحذف الحرف فى المعتل<sup>(٣)</sup>.

١١- تختص نون التوكيد بالأفعال وهى تقابل (إن، واللام) فى الأسماء<sup>(٤)</sup>.

١٢- تختص (اللام) و(ين) بالقسم مع لفظ الجلالة، فنقول مع (اللام) "لله لَتُبَيَّنُنَّ وَتُحَاسَبُنَّ"، وأما (ين) فتختص بـ (رَبِّ) ، نحو "يَنْ رَبِّىْ لَأَفْعِلَنَّ"، وهى (ين) الجر عند سيويه<sup>(٥)</sup>.

غير أنه قد يُجَوِّزُ فى هذا النوع من التضام، كيان تختص (لما) بالمضارع بعدخا، فنجدها قد دخلت على جواب قسم متصغر باللام فى قوله تعالى:

﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤَيِّنُهُمْ رَبُّكَ أَغْمَالَهُمْ﴾ هود/ آية ١١١.

فاتجتمع الضدان فى (لما) معنى النفى، و(لام القسم) تعنى تأكيد الإثبات، وكلاهما رتبة الصدارة، ومع ذلك فقد قدمت (لما) على (اللام) مع رفض النحاة لدخول الحرف على الحرف، ومن ثم تكون جملة (ليؤفينهم) جواباً للقسم، أما ما تختص به (لما) فهو محذوف يُقْلَرُ من الفعل الموجود فى

<sup>(١)</sup> ابن الأثير، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج ١، ص ٢٤، ص ١٩٥.

<sup>(٢)</sup> لمسانة، ج ١، ص ٢٤، ص ٢٠٤.

<sup>(٣)</sup> عبد العزيز اللوصلى، شرح ألفية ابن عطى، ٢٢٧/١.

<sup>(٤)</sup> وإنما جعلت فى نهاية الفعل غير أنها من توكيد الاسم الذى يقع فى أوله، لا لخطاط الفرع عن الأصل، ولأنها لو زيدت فى أوله لاجتمع زادتان، حرف للمضارعة والنون كمنظرة للمصدر السابق، ٣٦١/١.

<sup>(٥)</sup> سيويه، الكتاب، ٣/ ٤٩٩.

الآية، وكذلك قد دخلت (لما) على خبر (إن) المخففة، فكانت بمنزلة (اللام)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الزخرف/ آية ٣٥<sup>(١)</sup>).

وكذلك قد اختصت (يَئِنَّ) بالاثنتين، أو المعطوف، إلا أننا نجد أنها قد دخلت على المفرد في قوله تعالى: ﴿لَا تَفْرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ آل عمران/ ٨٤. وتفسر ذلك، أن المفرد جاء نكرة في سياق النفي، فأفاد العموم مثل اسم الجنس<sup>(٢)</sup>.

١٣- تختص حروف النصب بالدخول على المضارع، فإما أن تنصب بنفسها، وإما أن تنصب على إضمار (أن) بعدها، مثل: (حتى)<sup>(٣)</sup>.

١٤- تختص بعض الأفعال القاصرة بتعليقها للمفعول بحروف جر معينة، نحو (دخل) فهو يختص بـ(فى) للدلالة على الأمكنة والأزمنة، وبـ(على) للدلالة على الأشخاص<sup>(٤)</sup>.

واعتتماداً على هذه القاعدة حاول أحد الباحثين<sup>(٥)</sup> أن يخصص حروفاً بعينها لمعانٍ خاصة في وصول الأفعال بواسطتها إلى ما تنعدي إليه، فقول إن:

أ- إذا كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه الوصول إليه، فالجر بـ"اللام" مثل: "قلت له"، "رئيت له".

ب- إذا كان المراد إيصال معنى الفعل للمعمول على وجه الاستمارة، حقيقة أو مجازاً، فالجر بـ"الباء"، نحو: "دهنت بالعطر"، "مسحت بالماء".

<sup>(١)</sup> أبو حيان، البحر المحیط، دراسة وتحقيق وتعليق، للشيخ عادل أحمد عبد الواحد، والشيخ على محمد معرض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ١٦/٨.

<sup>(٢)</sup> نظام حسان، البيان في وقوع القرآن، ص ٣٩٢.

<sup>(٣)</sup> ابن الأثير، الإتصاف في مسائل الخلاف، ج ٤، م ٢٤، ص ٢٠٨.

<sup>(٤)</sup> إبراهيم السمرقاني، الفعل زمانه وأهنته، مؤسسة الرسالة، د.ت، ص ٨٤.

<sup>(٥)</sup> إبراهيم حسن عزيم، الفعل الواصل وأسرار الوصول، مطبعة رسمية، ١٩٣٥، ص ٤٠.

جـ- إن كان المراد لإيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه إنتهائه به، فالجذر بـ "إلى"، نحو: "سرت إلى السوق"، "صبوت إلى العلم".

د- إن كان المراد لإيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه وقوعه عليه حقيقةً أو مجازاً، فالجذر بـ "على"، مثل: "مشى على الأرض"، "ضرب على الزاب"، "ذهب عليه الأمر" إذا فاتته، فكأن الأمر وقع عليه الذهاب حيث فاتته كما يقع الضارب الضرب.

هـ- إن كان المراد لإيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه وقوعه فيه حقيقةً أو مجازاً، فالجذر بـ "فى"، نحو قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ البقرة/ آية ٢٠٨، ﴿لَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ الدُّخُلِ﴾ طه/ آية ٧١. ١٥- تختص حروف: "إن، إذا، لو، إذ" بالشرطية، وكثيراً ما ي حذف الفعل بعد "إذا"، كما فى قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ الانشقاق/ آية ١.

وقد تجوز الأسلوب القرآنى فى شرطية "إذ"، فضمنت معنى "لقد" كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ البقرة/ من الآية ٤٩، أى "لقد نجيناكم" (١).

وكذلك التعقيبى "ألا، هلاً، لولا، لوما" (٢) ي حذف الفعل بعدها، لقرينة سبق الذكر، كما فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم- لـ "جابر" عندما سأله: "ما تزوجت؟" قال: "ثيباً"، قال: "هلاً جاريةً تلاعبها وتلاعبك" (٣)، والتقدير: هلا تزوجت جارية.

(١) إمام حسنان، البيان فى رواقع القرآن، ص ٢٤٨.

(٢) سيره، الكتاب، ١/ ٢٦٨.

(٣) البخارى، صحيح البخارى، حاشية السدى، دار المعرفة، بيروت، ٣/ ٢٢٠.



وهكذا وجدت أصول نحوية تبين صلة الضمائم بعضها ببعض، فكانت هذه الظاهرة مجالاً واسعاً فيه كثير من دراسات البلاغيين والأسلوبيين، للوقوف على مدى تأثير التلويق والجمال الأسلوبى بتلك الظاهرة.

## ب - تضم الانقار:

وهو قسمان: ١ - انقار متأصل.

٢ - انقار غير متأصل.

أما الانقار المتأصل: فهو العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال، وإن صح ذلك عند لإرادة الدراسة والتحليل. مثال ذلك انقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى للمعطوف. على حين يكون الانقار غير المتأصل: وهو ما يكون للباب النحوى بحسب تركيبه، كافتقار المضاف إلى المضاف إليه، والحال إلى حدث يلابسه، وإنما سُمى الانقار غير متأصل، لأنه هنا غير منسوب إلى الكلمة، لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الانقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الانقار<sup>(١)</sup>.

وقد وضع "الصبان" فى "حاشيته" الفرق بين هذين القسمين من الانقار قائلاً: «أما الانقار المتأصل فهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً أى لازماً، كالحرف فى: "إذ، إذا، حيث" الموصلات الاسمية»<sup>(٢)</sup> وسماه بالشبه الانقارى، لأن كل عنصر فيه يفتقر افتقاراً متأسلاً إلى ما بعده، فهما لا يفترقان.

أما الانقار غير المتأصل، فهو على حد قول الصبان: انقار الخدماء، "سبحان" إلى مفرد أو جملة افتقاراً غير لازم، كافتقار الظرف "وم" إلى جملة

<sup>(١)</sup> د. محمد حسن البان فى روائع القرآن، ص ١٥٤.

<sup>(٢)</sup> «صبان» فى حاشيته على شرح الأعمش، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١١.

بعده، كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ نَبْعُ الصَّادِقِينَ صَدُقْتُمْ﴾ المائدة/ آية ١١٩، وذلك لأن افتقار "يوم" إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لسارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ودليل ذلك أن كلمة "يوم" في سياق آخر، مثل: "هذا يوم مبارك" لا تفتقر إلى جملة<sup>(١)</sup>.

وستذكر فيما يلي أمثلة من الافتقار للتأصل وغير التأصل مما ورد في كتب النحاة:

- ١- افتقار الصفة إلى الموصوف. <sup>(٢)</sup> [متأصل]
- ٢- افتقار الأسماء الموصولة لجملة الصلة، فيقول "ابن يعيش" «[الذي] وما نحوه من الموصولات بمنزلة الحرف من الكلمة، من حيث كان لا يُلهم معناه إلا بِضَمٍّ ما بعده إليه» <sup>(٣)</sup> [متأصل]
- ٣- افتقار الأفعال القاصرة في تعديها إلى حرف الجر، ويفسر "ابن جني" ذلك الافتقار بأن حرف الجر يُعَدُّ جزءاً من الفعل، لأنه يصل به إلى المفعول، كما يُعَدُّ جزءاً من الاسم الذي بعده؛ لافتقار هذا الحرف إلى اسم يعمل فيه، ويبدل على ذلك بأن الحرف وما بعده في محل نصب مفعول<sup>(٤)</sup>.
- ٤- افتقار "كاف التشبيه" غير الاسمية إلى الاسم بعدها، إلا أنها قد وردت أحياناً دون مثبته، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة ١٤٣، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾ البقرة ١٥١.

<sup>(١)</sup> السبان في حاشيته على شرح الأعمشوني، ٥٥/١.

<sup>(٢)</sup> السيوطي، الأضواء والظلمات، مراجعة د. طه عبد الرؤوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر

الكتليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥م، ١٧٣/١.

<sup>(٣)</sup> ابن جني، شرح للفصل، ١٥٠/٣.

<sup>(٤)</sup> ابن جني، المحاصل، تحقيق محمد عيسى النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م، ٣٤٠.

وكذلك "كم الخيرة" لإيهامها، فتفتقر هي و"الكاف" إلى اسم بهما  
يوضح معنيهما<sup>(١)</sup>. [متأصل]

٥- تفتقر جملة الصلة إلى ضمير عائد على الموصول، لتعلق الحكم بهما معاً،  
والا كانت جملة الصلة أجنبية<sup>(٢)</sup>. [متأصل]

وقد يهدف العائد من الصلة، كحذفه من الصفة، وحذفه من الصلة أولى  
لطول الكلام، كما في: "زيد الذي ضربت" أي: "ضربه"<sup>(٣)</sup>.

٦- افتقار "ال التعريف" إلى اسم مُنكَّر، فيكونان سَعاً كالعنصر الواحد<sup>(٤)</sup>.  
[متأصل].

وإن كان الشاعر العربي قد تجوَّز في ذلك، فأدخلها على الفعل المضارع،  
كما في:

مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ التُّرْسِي حُكُومَةُ

وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا بِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ<sup>(٥)</sup>

أي: الذي ترضى حكومته<sup>(٦)</sup>.

٧- الظروف المضافة إلى الجمل: وهي ضربان:

---

<sup>(١)</sup> قرطبي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قزوين، مطابع الشروق،  
بغروت؛ د.ت ٤٠ / ١.

<sup>(٢)</sup> وقد يشترط النحاة بسلامة الصلة شروطاً غير الشروط المذكورة أعلاه، وهي: أن تكون خبرية - جملة  
معلومة للسامع؛ ينظر: ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاني تحقيق د. صاحب أبو جناح،  
الموصل، العراق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ٩٣/١.

<sup>(٣)</sup> الشبيلي، الأمالي، ط السعفة، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٩١.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت، ١/  
٥٠، مجامع عبد اللطيف، النحر والدلالة، مطبعة المدنية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ٧٢.

<sup>(٥)</sup> أنشد الفرزدق، ينظر السمرطلي، شرح شواهد المتن، تحقيق محمد محمود الشنقيط، عناية د. أحمد ظافر  
كوجال، ط دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت ٦٦/١.

<sup>(٦)</sup> مجامع حسام، بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى، ١٩٨٦م، ص ٣٤.

أ- واجبة الإضافة إلى الجملة، وهي: "حيث"، "إذا" على خلاف فيها

وأضاف "ابن هشام" <sup>(١)</sup> "لما" الاسمية. [متأصل]

ب- غير واجبة الإضافة، نحو: "يوم" - "حين" - "ريث" بمعنى الإبطاء

نحو: "تَوَقَّفْ رَيْثَ أَخْرَجَ إِلَيْكَ"، "آية" بمعنى علامة <sup>(٢)</sup>

وأضاف السيوطي من الظروف: "عند"، "لدى"، "لدى"، "بين الفرز،

بينهما" <sup>(٣)</sup>.

٨- قد ذكر صاحب "شرح المفصل" أسماء غير ظروف تلزم الإضافة، ولا تكاد

تفترق عنها حتى ولو أفردت، فهي على معنى الإضافة، نحو: "مثل"،

"شبه"، "غير"، "يبد"، "قيد"، "قدا"، "قاب"، "قيس" والثلاثة الأخيرة منها

بمعنى "مقدار"، نحو قوله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ النجم / ٩ <sup>(٤)</sup>.

ولكن هذه الأسماء تلزم الإضافة لا يجوز دخول الألف والسلام عليها،

فلا يقال: "المثل" ولا "الشبه"، ولا "الكل"، ولا "البعض"، لأن ذلك كالجمع

بين الألف واللام والإضافة، وكذلك: "أى"، "بعض"، "كل"، "كلا" فالإضافة

فيها لازمة، وكذلك: "فو" فتقول: "رأيت رجلاً ذا مال"، "بماء رجل در

مال"، "مررت برجل ذى مال"، وكذلك للثنى منها، والجمع. ومثلها "أولر"

لجمع الذكور، كما فى قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولَاءِ شَدِيدِ﴾ النمل / ٣

ومؤنثها "أولات"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ

يَضَعْنَ جَمَلَهُنَّ﴾ الطلاق / ٤.

<sup>(١)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ١/ ٣٦٩، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١٠٦٦ / ٤

<sup>(٢)</sup> قرشي، شرح الكفاية، ٤ / ١٧١، ١٧٠

<sup>(٣)</sup> السيوطي، الأشبه والنظائر، ٢ / ٧٧

<sup>(٤)</sup> ابن كثير، شرح المفصل، ٢ / ١٢٩.

وإنما لزمّت الإضافة هنا لأن المضاف إليه هو المقصود، ومن ذلك:  
 "قَدْ" و"نَطَ" و"حَسَبَ"، يقال: "قَدْكَ درهمان"، "نَطَكَ ديناران" أى اكف  
 بذلك واقطع؛ وإنما لزمّت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر،  
 وفعل الأمر لا بد له من فاعل، ولم تكن هذه الأسماء مما يُرْفَع، فأضيفت إلى  
 الفاعل، فإذا قلت: قَدْكَ وقطك، حسبك فكأنك قلت: اكف واقطع.

وكللك "أيا" الموصولة فهي بعض المضاف إليه، ولا يظهر معناها إلا  
 بما تضاف إليه<sup>(١)</sup> [افتقار غير متأصل].

٩- نفتقر المبتدأ إلى الخبر؛ لأن كلاً منهما عين الآخر، فإذا قلت: "زيد قائم  
 وعمرو منطلق"، كان "قائم" فى المعنى هو زيد، "منطلق" هو عمرو<sup>(٢)</sup>  
 [غير متأصل].

١٠- كل فعل يلزم فاعلاً، فهما كالشيء الواحد<sup>(٣)</sup> [افتقار متأصل].  
 ١١- نفتقر الأفعال لثاء التانيث للدلالة على الفاعل الموثث تأنيثاً حقيقياً<sup>(٤)</sup>  
 [افتقار متأصل].

١٢- نفتقر حروف الجر إلى ما يتعلق به يكون فيه معنى الحدث<sup>(٥)</sup> [افتقار  
 متأصل].

١٣- نفتقر حروف العطف إلى المعطوف، وحروف الاستثناء إلى المستثنى حتى  
 ولو حُذِفَتْ فهي على معنى وجودها، كما فى: "ليس إلا" والحال الجملة  
 إلى "أو" الحال، وكذلك الضمير إلى مرجعه<sup>(٦)</sup> [متأصل].

<sup>(١)</sup> ابن يونس، شرح المفصل، ١٣٠، ١٣٢.

<sup>(٢)</sup> ابن الأثير، الإصناف فى مسائل الخلاف، ج ١، م ٢٩، ص ٢٤٥.

<sup>(٣)</sup> السابق، ج ١، م ١١، ص ٧٩ جلال الدين السيوطى، الأشباه والنظائر، ١/ ٢٨٩.

<sup>(٤)</sup> ابن الأثير، الإصناف، ج ١، م ١١، ص ٧٩.

<sup>(٥)</sup> السابق، ج ١، م ٢٩، ص ٢٤٦.

<sup>(٦)</sup> د. محمد حسنة، البيان فى رواقع القرآن، ص ١٥٤.

١٤ - يفتقر فصل التعجب إلى اسم نكرة بعده ينصبه على التمييز<sup>(١)</sup> فإنه متاصل].

ويرى البحث أن في ذلك النوع من التضام بعضاً من التجوز، فالنمأة بمعمون على أن الأفعال: [فَتَوَّعَ، بَرَّحَ، دام] مفتقرة إلى أداة نفي قبلها، إلا أننا نجدها في السياق القرآني قد وردت بدون أداة النفي، فهي على تفسير وجودها، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ يُوسُفَ﴾ يوسف / ٨٥.

### ثانياً: التضام السليبي:

فمن مظاهر التضام السليبي ما يعرف بـ "التنافي"، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله، فلا يجمع بينهما. «وهو عكس التضام وإن دُرِّج تحته، باعتباره قسيماً للتلازم، ويمكن بواسطة قرينة التنافي استبعاد أحد المعنيين عند وجود الآخر»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما عر عنه النحاة باستعمال "لا" النافية، نحو:

١ - لا يجمع بين [ال] والإضافة المحضة، كما لا يجمع بين التثنية والإضافة بنوعيهما<sup>(٣)</sup>.

٢ - لا يجمع بين للمضمير ونعته ولا يضاف إليه<sup>(٤)</sup>.

٣ - لا يجمع بين "كلا" و"كلتا" وكون المضاف إليهما نكرة أو مفرداً أو جمعاً<sup>(٥)</sup>.

٤ - لا يجمع بين "ثو" و"كرو"، ما يضاف إليه ضميراً<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن الأثير، الإيضاح، ج ١، م ١٥، ص ١٣٢.

(٢) إمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٢.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ١٧٩/٢، ١٨٠.

(٤) إمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٢.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدويهي، ط ١، ص ٥٠، بيروت.

١٧٤ / ٣

(٦) ابن هشام، مفتاح اللبيب، ٨٢ / ٢، ص ١٠٨٢.

- ٥- لا يجمع بين اسم وعبر "لولا" فحورها دائماً مخوف<sup>(١)</sup> .
- ٦- لا تدخل حروف الجر على الضمائم، أو اجمل المحكية، أو الأفعال<sup>(٢)</sup> .
- ٧- لا يدخل حرف النداء على الاسم المصروف بـ"أل" إلا بعد التوصل إليه بـ"أليها" أو "أليها"<sup>(٣)</sup> .
- ٨- لا تجر "حتى" إلا ما كان آخرًا أو متصلًا بالآخر<sup>(٤)</sup> .
- ٩- لا يجمع بين علامتي التأنيث في كلمة واحدة، نحو: مسلمات، صالحات، فالأصل: مسلمتات، وصالحتات، لأن كل واحدة من التائين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث<sup>(٥)</sup> .
- ١٠- لا يجمع بين اليروض والمعرّض، كما في: "أما أنت منطلق انطلقت معك" والتقدير: "إن كنت منطلقًا انطلقت معك"<sup>(٦)</sup> .
- ١١- لا يقع الإعراب على أحرف المعاني<sup>(٧)</sup> .
- ١٢- لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال ولا عوامل الأفعال في الأسماء<sup>(٨)</sup>
- ثالثاً: عوارض التتضام:** ١- الفصل، ٢- الاعراض
- أما الفصل فهو نوعان: فصل نحوي، وآخر بلاغي
- الفصل النحوي<sup>(٩)</sup>:**

إنما قيدنا الفصل بأنه نحوي للتفريق بينه وبين الفصل البلاغي، فالفصل

(١) السمرقاني، شرح الكتاب لسبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمد وفسي مجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٧، ٧٨٤م، ص ٥٧٠، ٥٧٣.

(٣) ابن عيسى، شرح للفصل، ٩٤٨/٢.

(٤) الصبان في حاشيته على لامية ابن مالك، ٩٧، ٩٦/٣.

(٥) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ٢٠٠م، ص ٢٠، ج ١، ٤٢م، ص ٤٢، ٤٣.

(٦) السابق، ج ١، ١٠٤م، ص ٧٦.

(٧) السابق، ج ١، ١٩٦م، ص ١٦٧.

(٨) السابق، ج ١، ٢٤٤م، ص ١٩٦.

(٩) القزويني، الإيضاح، منشورات دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥م، ٢/٢٤٧ وما بعدها.

البلاغي إنما يكون بحذف حرف الربط الذي يربط جملة بأخرى، أما النحوى فهو الفصل بين أجزاء الجملة للتلازمة أو المرتبطة برابط السياق، بعنصر من عناصر الجملة غير أجنبى عنها، إذا كان بكلمة مفردة فهو "فصل"، وإذا كان بجملة فهو "اعتراض" والنحاة يكرهون الفصل بأجنبى، على حين يجيزون الاعتراض بجملة أجنبية لما لها من إفادة معنى جديد تضيفه إلى التركيب.

والفصل يكون بين <sup>(١)</sup>التابع والمتبوع، أو الأداة ومدخولها، الفاعل والفاعل، المضاف والمضاف إليه، وللتنوع ونحوه <sup>(٢)</sup>.

- ومن خلال استقراء بعض كتب النحو توصلنا إلى أن هناك "فصل للسعة" وآخر "للضرورة".

أما الفصل سعة فيكون كما يبين بين المنصيرين المتلازمين، نحو:

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه : فالكوفيون يرون أن الفصل بين

المتضايفين جائز سعة، على حين يمنع البصريون ذلك ويخصصونه للضرورة <sup>(٣)</sup>

ويخصصون للمواضع التي يميز فيها الفصل على النحو التالى:

أ- أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفواصل إما مفعولاً،

كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ الأنعام/ ١٣٧ <sup>(٤)</sup>.

وقد يفصل بين المتضايفين بـ "الطرف"، نحو: "ترك يوماً نفسك وهواها

مفقاً لها فى ركاها" <sup>(٥)</sup>، فقد فصل "يوماً" بين المصدر "ترك" وعامله

"نفسك".

ب- أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعول الأول والفاصل

<sup>(١)</sup> لتمام حسان، البيان فى مواقع القرآن، ص ١٧٦.

<sup>(٢)</sup> للبيان فى حاشيته على الألفونى، ٢ / ٢٧٥، ابن الأثير، الإنصاف، ج ١، ص ٢٧.

<sup>(٣)</sup> ابن عامر، السبع فى القراءات، ص ٧.

<sup>(٤)</sup> للبيان فى حاشيته، ٢٠٦/٢.



مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تُحْسِنَنَّ اللَّهُ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾<sup>(١)</sup> إبراهيم/ ٤٧ وهي قراءة شاذة.

فإن قلت: هل قيل: خلف رسله وعده؟ ولم تقدم للمفعول الثاني على الأول؟ قلت: تقدم الوعد ليُعلم أنه لا يخلف الوعد أصلاً... وقال: رسله، ليؤخذ أنه إذا لم يخلف وعده أحدًا - وليس من شأنه إخلاف المواعد - كيف يخلفه رسله الذين هم عمودته وصقوته؟

وقد يفصل الطرف بين الوصف وعامله، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هل أقيم تاركوا لي صاحبي»<sup>(٢)</sup>. والملاحظ أن الفصل هنا تم بالجار والمجرور [لي] المتضمن لمعنى الطرف.

ج- وزاد في الكافية الفصل بـ "إِذَا"، نحو:

هَذَا خَطْبَا إِذَا إِسَارَ وَبِنَةٍ . وَإِذَا نَمَّ وَالْقَتْلَ بِالْحَرْ أَجْدَرُ<sup>(٣)</sup>

أما الفصل الضروري المختص بالشعر، فقد ذكر منه ثلاث مسائل هي: "الفصل بالأجنبي - نعت المضاعف - النداء"<sup>(٤)</sup>. ولا نجد ضرورة لعرضه حتى لا يطول بنا المقام.

٢- الفصل بين الفعل والفاعل: وأكثر النحاة على أن العلاقة بين الفعل والفاعل علاقة الجزء بالكل فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي، يقول "ابن السراج": «ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل»<sup>(٥)</sup>. وللقصود بشيء لم يعمل فيه الفعل هو المنصير الأجنبي، وهذا

<sup>(١)</sup> أبو حيان: البحر المحيط، ٥/ ٤٣٩، الفرغشري: الكشاف ٢/ ٥٦٤ - ٥٦٦.

<sup>(٢)</sup> الصبان في حاشيته، ٢/ ٢٧٦.

<sup>(٣)</sup> قاله "أبيد شر" في قصيدة من الطويل، والشاهد في فصل "إِذَا" بين المضاعف وهو "خطبنا" والمضاعف

إليه وهو "إِسَارَ"، الصبان في حاشيته، ٢/ ٢٧٧.

<sup>(٤)</sup> الصبان في حاشيته، ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨.

<sup>(٥)</sup> ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ -

١٩٨٤م، ٢/ ٢٧٣.

غير جائز، على حين أجازوا هذا النوع من الفصل إذا كان الفاصل عم اجنبى كما فى قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الرَّزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ الجمعة / ١، فُصل بالجار والمجرور بين الفعل والفاعل لإفادة تقييد التسييح بالجار والمجرور، ثم بالفاعل بين المجرور وصفاته لئلا تطول بين ركئى الجملة بما ليس من أركانها، وقد يُفصل بالمفعول والظرف والجار والمجرور بين الفعل والفاعل، نحو قوله: "حضر القاضي اليوم امرأة" والتقدير: "حضرت امرأة اليوم إلى القاضي" (١). وقد أدئ الفصل إلى إسقاط علم التأنيث من الفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَنُ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ البقرة / ٢٧٥. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخِذْ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ هود / ٦٧.

### ٣- الفصل بين التابع والمتبوع:

أ- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبى، فنقول: "قام زيد اليوم وعمرؤ" تفصل بين زيد وعمرؤ بالظرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا فِى هَذِهِ الدُّنْيَا لَعَنَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ هود / ٦٠ (٢)، ففصل بالمفعول الثانى بين المتعاطفين، ولا يقال فصل بين نائب الفاعل والمفعول الثانى؛ لأن الفعل من أحوات "أعطى" ومفعولاهما ليسا متلازمين؛ لأنه ليس بينهما علاقة إسناد ملحوظة.

ب- الفصل بين التوكيد والمؤكد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا رَبُّ وَحْشِينَ يَدَا أَيُّهُمْ كَلْبٌ﴾ الأحزاب / ٥١ (٣).

(١) ابن يعمى، شرح للفصل، ٩٢/٥.

(٢) ١. تمام حسانه البيان فى روافع القرآن، ص ١٧٧.

(٣) لسان فى حاشيته، ٥٨/٣.

ج- الفصل بين البذل والمبدل منه، كما في قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup> نصيحتهم للمزمل / ٢.

د- الفصل بين النعت والمنعوت، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إبراهيم / ١٠، فصل بالمتبدا المؤخر بين المقدمة وصفته.

هـ- انفصل بين المصدر وغامله:

لا يجوز الفصل بين المصدر وغامله بأجنبي<sup>(٢)</sup>، فإذا قلت: "أعجبني ضرب زيد عمراً اليوم عند بكر"<sup>(٣)</sup> ولا يفصل بشيء من الظواهر بين بين المصدر وصلته، ولا بين شيء من أجزاء صلته لشدة التعلق بينهما.

و- الفصل في الأساليب:

أ- أسلوب المدح والذم: يجوز الفصل بالطرف بين فعلى المدح والذم والمخصوص بهما، كما في قوله تعالى: ﴿سِرُّهُ لَنَا لَمَّا بَدَّلَا﴾ الكهف / ١٠، فصل بالجرور بين المضمير فى "همس" ومميزه "بدلاً"، والتقدير فى الآية: "همس بدلاً للظالمين ذرية إبليس"، فالرفوع بـ "همس" مضمرة فيها، و "بدلاً" منصوب على التمييز مُقَسَّرٌ لذلك المضمرة، و "الظالمين" فاعل لـ "بدل" بـ "همس"، وما انتصبت به، والمقصود بالذم ذرية إبليس، وحذف لدلالة الحال عليه<sup>(٤)</sup>

(١) السبائك فى حاشيته، ٥٨ / ٣.

(٢) د. تمام حسنة، البيان فى وواقع القرآن، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

(٣) كنى بـ "الأجنبي" ما لم يعمل فيه المصدر بنفسه ولا بواسطة، وإما قلنا ولا بواسطة ليدخل فيه تابع معموله، لما فيه من تفارقة بين الشيء وأجزائه.

(٤) عبد العزيز اللوصلى، شرح كلمة ابن مسنى، ١٠١٢ / ٢.

(٥) ابن الأثير، البيان فى هرب إعراب القرآن، ١١١ / ٢، ١١٢.

وهدَّ الفصل بغیر الظرف، كما فی "نعم زيدٌ رجلاً"<sup>(١)</sup>.

ب- أسلوب التعجب: اختلف النحاة فی الفصل بین فعل التعجب والمتعجب منه، فمنهم من أجاز<sup>(٢)</sup>، ومنهم من منع<sup>(٣)</sup>.

واحتج المجرِّون بأن ذلك قد جاء فی الحرف مع أنَّ الحرف أضعف من الفعل، فالأحرى أن يجوز مع الفعل، على حين يحتاج المانعون بضعف الفعل وقلة تصرفه، والصحيح أن ذلك جائز، وحكى من كلام العرب: "ما أحسنَ بالرجل أن يَصِلَني"<sup>(٤)</sup> و"ما أقيحَ به أن يكذب".

وإذا كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بينهما<sup>(٥)</sup> وقد يفصل بينهما بالخال على رأى "الجرمى"، "ابن هشام" كما فی: "ما أحسن مجرَّة هذا"<sup>(٦)</sup>.

وأجاز "الجرمى" الفصل بالمصدر، نحو: "ما أحسن إحساناً زيداً"<sup>(٧)</sup> ومنعه الجمهور لمتهم أن يكون له مصدر، وأجاز "ابن كيسان" الفصل بـ"لولا" ومصحوبها، نحو: "ما أحسن لولا يخله زيداً" ولا حجة له على ذلك<sup>(٨)</sup>.

#### ٦- الفصل بين "كم" ومميزها:

النحاة متفقون على جواز الفصل بين "كم" ومميزها بالظرف وحروف الجر جوازاً حسناً، نحو: "كم لك غلاماً"، "كم عندك جارية"، ولا يحسن ذلك فيما كان فی معناها من الأعداد نحو عشرين وثلاثين<sup>(٩)</sup>، على حين

(١) الرضى، شرح الكافية، ٢٤٨/٤.

(٢) المجرِّون: القراء الجرمى، للنازى، التارخى، ابن يحيى، شرح للمفصل، ١٥٠/٧.

(٣) للناصون: الأحمش، للورد، وابن السراج، للورد، للتعجب، ١٧٨/٤.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى ٥٨٧/١، ابن يحيى، شرح للمفصل، ١٥٠/٧.

(٥) الصبان فى حاشيته، ٢٤/٣.

(٦) السابق نفسه، ٢٥/٣.

(٧) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢٥/١.

(٨) السابق نفسه ٢٥/١.

(٩) ابن يحيى، شرح للمفصل، ١٣٠/٤.

يُجْعَلُ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي إِعْرَابِ تَمْيِيزِهَا بَعْدَ الْفَصْلِ، أَيْ يَكُونُ مَنْصُوبًا أَمْ مَجْرُورًا،  
وَالْأَرْجَحُ النَّصْبُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ الْقَطَامِيِّ <sup>(١)</sup> "عَمْرُ ابْنِ  
شَيْبَةَ":

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فُضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلَ <sup>(٢)</sup>  
حَيْثُ نَصَبَ تَمْيِيزَ "كَمْ" الْخَفِيَّةَ لِمَا فَصَّلَ بَيْنَ "كَمْ" وَتَمْيِيزِهَا.  
و"سَيِّبُهُ" لَا يَرْجُبُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ.

#### ٧- ضمير الفصل:

وُسَمِيَ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ؛ لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ مَا يَلْعَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً، أَوْ  
يَكُونَ عِبْرًا فَيَعْنِي الْخَفِيَّةَ فِيهِ، وَهَذَا اصطلاح البصريين، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ <sup>(٣)</sup>  
فَيَسَمُّونَهُ "عَمَادًا"، لِكَوْنِهِ حَافِظًا لِمَا يَلْعَنُ حَتَّى لَا يَسْقُطَ عَنِ الْخَفِيَّةِ.  
وَقَدْ اشْتَرَطَ النُّحَاةُ فِيهِ شُرُوطًا تَخْتَصُّ فِيهَا قَبْلَهُ وَمَا يَلْعَنُ بِهِ نَفْسَهُ. أَمَّا مَا  
يُشَارِطُ فِيهَا قَبْلَهُ أَنْ يَكُونَ "مَعْرَفَةً" <sup>(٤)</sup> وَمُبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي الْحَالِ، كَمَا  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَلَحُّونَ﴾ الْبَقَرَةُ / ٥٠.

كَمَا يَشَارِطُ فِيهَا يَلْعَنُ أَنْ يَكُونَ مَعْرَفَةً أَيْضًا وَخَبْرًا مُبْتَدَأً فِي الْحَالِ أَوْ فِي  
الْأَصْلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ الْمَزْمَلُ / ٢٠. كَمَا  
اشْتَرَطَ فِي نَفْسِهِ أَمْرَانِ هُمَا: أَنْ يَكُونَ مَوْفُوعًا وَالثَّانِي أَنْ يَطَّاقِي مَا قَبْلَهُ فِي  
النَّوْعِ وَالْعَدَدِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَذَّبْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ الْمَائِدَةُ /

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب، ١/ ١٦٥، ابن جني، شرح للفصل، ٤/ ١٢٩-١٣١.

<sup>(٢)</sup> ابن الأثير، الإتيان في مسائل الخلاف، ج ١، ٤١، ص ٣٠٥-٣٠٦، عبد العزيز اللوصلي،  
شرح ألفية ابن مطي، ١/ ١١٢٢.

<sup>(٣)</sup> الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٤٥٧، ابن الأثير، الإتيان، ج ٢، ١٠٠، ص ١٠٦.

<sup>(٤)</sup> إسماعيل الفراء، وابن هشام ومن تابعهما من الكوفيين أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، مَثَلُ: "مَا فَطَنَ أَحَدًا هُوَ الْقَتْلَامُ"،  
يُنْظَرُ ابْنُ هَشَامٍ، مَعْنَى اللَّيْبِ، ٢/ ٥٦٨.

١١٧. وقوله تعالى: ﴿لَئِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ الكهف / ٣٩.

- ويفصل "ضمير الفصل" بين المبتدأ والخبر بالشروط السابق ذكرها، وبين اسم "كان" وخبرها، كما في قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ أَنْتَ أَرْقِيبٌ عَلَيْهِمْ﴾ وبين اسم "لَنْ" وخبرها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْفُتُورُ الرَّحِيمُ﴾ الزمر / ٥٣، القصص / ١٦. وبين اسم "ما" وخبرها، نحو: "ما زيد هو القائم" وأخيراً يقع ضمير الفصل بين مفعولى "فلن"، كما فى: "فلننت زيدا هو القائم"<sup>(١)</sup>. ويستفاد من هذا الفصل ثلاثة أمور:

أولها: لفظى وهو تعيين أن ما بعده محير أو فى معنى الخبر وليس تابعاً.  
وثانيها: معنوى وهو التوكيد إذ لا يجمع بينه وبين التوكيد، فلا يقال: "زيد نفسه هو الفاضل".

وثالثها: الاختصاص فى بيان نسبة المسند إلى المسند إليه، وقد جمع "الزحشرى"<sup>(٢)</sup> هذه الأغراض فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوَّلَ سَكْهُمْ الْمُنْفُحُونَ﴾ البقرة / ٥. فقال: «فائدته الدلالة على أن الوارد بعده محير لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»

#### ٨- أنماط مختلفة من الفصل:

أ- الفصل بـ "كان" الزائدة بين "ما" والصبغ<sup>(٣)</sup>، نحو: "ما كان أصلح علم من تقدا".

و كذلك قد يفصل بـ "كان" بين المبتدأ والخبر، نحو: "زيد كان فاضل"<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد العزيز المرصلى، شرح آية ابن معطى، ١/ ٦٦٩.

(٢) الزحشرى فى كشافه، ١/ ١٤٦.

(٣) ابن حنبل، شرح آية ابن مالك، ١/ ٢٥٠. عبد الأمير أمين الورد، منهج الألفاظ الأوسط للشحرى، بيروت ١٩٧٤، ط ١، ص ٢٥١.

(٤) ابن هشام، معنى القلب، ١/ ٢٤٩.

ب- الفصل بـ "ما" الكافّة بين "إن" واسمها<sup>(١)</sup>، نحو: "لَيْتَهَا زَيْدٌ قَائِمٌ".

ج- الفصل بـ "إن" الزائدة بين "ما" النافية ومنفيها<sup>(٢)</sup>، كما فى قولهم: "ما إن زيدا قائمٌ"، فـ "إن" زائدة عند البصريين ونافية عند الكوفيين. بليل قوله تعالى: ﴿لَئِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ الملك / ٢٠.

ويجد "ابن هشام"<sup>(٣)</sup> قد ذكر أن "إن" تزداد بعد "ما" المصدرية والموصولة حملاً طمأ على "ما" النافية، كما فى قول الشاعر "المعلوط ابن بدل":

وَوَجَّ الْقَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ<sup>(٤)</sup>

وذلك لاتفاق اللفظ بينهما.

د- الفصل بـ "ما" بين "ليت" ومدحوها<sup>(٥)</sup>، مثل: "لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ"، ويجوز أن تعمل "ليت" مع الفصل، فنقول: "لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمًا".

هـ- الفصل بـ "القَسَم" و"الظرف" و"الجار والمجرور" بين "إذن" والمضارع<sup>(٦)</sup> مثل: "إذن والله أكرمك" فبالرغم من الفصل بين "إذن" والمضارع، إلا أنها عملت النصب لكون القسم غير أجنبى.

- والملاحظ أن الفواصل هذا أكثرها من الأدوات، فلا يخرج عن ذلك إلا ضمير الفصل وجملة القَسَم، وشبه الجملة، وهو الظرف أو الجار والمجرور

(١) ابن حنبل، شرح لقية ابن مالك، ١ / ٣٧٤.

(٢) ابن الأثير، الإنصاف، ج ٢، م ٨٩، ص ٦٣٦.

(٣) ابن هشام، مفتى اللبيب، ٢ / ٧٨٥.

(٤) والشاهد فيه نصب "خيراً" على التمييز، والعمل فيه "زيد"، وقلمه للضرورة، واستدل به على جـ دار

زيادة "إن" بعد "ما" الظرفية.

ينظر سيرته، للكتاب، ٤ / ٢٢٢

(٥) حنبل، شرح لقية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين، ١ / ٣٧٤.

.....

- وكما أجاز النحاة الفصل بين المتلازمين بشرط ألا يفيد المعنى ولا يؤدي إلى الإلباس، فقد منعوا الفصل<sup>(١)</sup> عند خوف اللبس، وفساد المعنى، ومن ذلك:
- أ- منع الفصل بين "لا" ومدحوها "الفعل المضارع"<sup>(٢)</sup>.
- ب- منع الفصل بين الصفة والموصوف إلا في الضرورة كما يتنا.
- ج- منع الفصل بين العاطف والمعطوف<sup>(٣)</sup>.
- د- منع الفصل بين النواصب "إلا، إذا" والمضارع<sup>(٤)</sup> إلا بجملته القسم كما يتنا.
- هـ- منع الفصل بين الموصول وصلته؛ لكونهما كالكلمة الواحدة.
- و- منع الفصل بين الجار والمجرور، إلا ما شذ من الفصل بـ"ما" الزائدة<sup>(٥)</sup> كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ آل عمران/ ١٥٩.

## ٢- الاعراض

### أ- تعريف :

الاعراض هو أن يُعْرَضَ مجرى النمط التركيبي بما يحُول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً يتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها. والجملة المعرضة<sup>(٦)</sup> في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة لها بغيرها، ولا محل لها من الإعراب، وإنما هي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو عهد أو نفي أو وعد أو أمر أو نهى، أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع.

قال "ابن جني" : «اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في

(١) د. تمام حسان، اللغة العربية معلومة ومبهاة، ص ٢٢٤، عبد الأمير لمين الوردي، منهج الأخصائي الأوسط

في الدرس النحوي، ص ٢٣٨.

(٢) سبويه، الكتاب، ٣ / ١١٠.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢ / ٦٠.

(٤) سبويه، الكتاب، ٣ / ١١٠.

(٥) ابن عسقلان، شرح جمل الزجاجي، ١ / ٥٩١.

(٦) د. تمام حسان، البيان في رواقع القرآن، ص ١٨٣.





ففى الآية اعتراضان: أولهما: الاعتراض بجملة "إنه قسم لو تعلمون عظيم" بين جملة القسم والمقسم به. وثانيهما: الاعتراض بين الموصوف "قسم" وبين صفته "عظيم" بجملة الشرط مخوفة الجواب "لو تعلمون". وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هى تعظيم شأن المقسم به فى نفس السامع<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَذَا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفَصَّالَةٌ فِي عَمَلَيْنِ - أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ لقمان/ ١٤، فقد اعترض بجملة "حملته أمه" لبيان فضل الأم وعظيم أجرها، لما تتحملة من مشاق لأجل الولد<sup>(٢)</sup>.

وأما الاعتراض غير المفيد، فهو ضربان:

الضرب الأول: يكون دعوله فى الكلام كمعروجه منه، لا يكتسب به قبحاً ولا حسناً، فمن ذلك قول زهير:

سَمِعْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَحْيِشْ ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَنَا لَكَ - يَسَامُ<sup>(٣)</sup>

الضرب الثانى: هو الذى يؤثر فى الكلام نقصاً، وفى المعنى فساداً وقبحاً... لا داع للإطالة فيه<sup>(٤)</sup>.

ج- مواضع الاعتراض:

١- الاعتراض بين الفعل والفاعل، نحو قول الشاعر:

وَقَدْ أَنْزَلْتُكَ - وَالْحَوَاثِ جَمَّةٌ - أَسِنَّةً قَسُومٌ لَا ضِعَافَ وَلَا مُزِيلَ<sup>(٥)</sup>

(١) ابن الأثير، لئال السائر، ٣ / ٤٣.

(٢) السابق نفسه، ٣ / ٤٣.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١ / ٣٣١ - ٣٣٦، ديوان زهير، شرح وتعليق د. أحمد طلعت، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٣.

(٤) ابن الأثير، لئال السائر، ٣ / ٤٨.

(٥) ابن جني، الخصائص، ١ / ٣٣١، ابن هشام، اللغز، ١ / ٣٨٧.

فجملة "الحوادث جمّة" معروضة بين الفعل "أفرك" والفاعل "أسنة قوم".

٢- بين الفعل ومفعوله، كما في قول الشاعر :

وَبَدَّلَتْ وَالذَّهْرُ نُو تَبْدَلِ هَيْفًا نَبْهَرًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ<sup>(١)</sup>

٣- الاعراض بين المعطوف والمعطوف عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ المائدة / ٦ .

فاعرض بين "أرجلكم" والمعطوف عليه، وهو "وجوهكم"، بالجملة، وهي "وامسحوا برؤوسكم"، لأنه ملتبس بالكلام؛ لأن المقصود بالجمع تعليم الرضوء؛ ولأجل "ولو" العطف أيضاً الداخلة على "امسحوا"<sup>(٢)</sup>.

واتضح ذلك من قراءة النصب في "أرجلكم" للدلالة على أن الأرجل مفعولة، وإنما من قرأ بالجر في "أرجلكم" فليس للعطف على "امسحوا" لكون الأرجل من الأجزاء الثلاثة المعروفة بالفصل، وإنما عطف هنا للتبعية على عدم الإسراف في صب الماء على الأرجل؛ لكونه مذمومة<sup>(٣)</sup>.

٤- بين الشرط وجوابه، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفَرِّقٌ﴾ النحل / ١٠١ .

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ

رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُلَاحِظُ الْكَافِرُونَ﴾ المؤمنون / ١١٧ . يجوز في قوله "لا برهان له به"،

أن يكون اعراضاً بين الشرط "ومن يدع مع الله إلهاً آخر"، وجوابه "فإنما حسابه عند ربه إنه لا يلاحظ الكافرين"، جاء هذا الاعراض تأكيداً على ضلال الكافرين في دعوتهم غير الله، مع أن هذه الآية ليس فيها ما يُعَدُّ

<sup>(١)</sup> ابن هشام، مفتي الذهب، ١ / ٣٨٧ .

<sup>(٢)</sup> الفرغري، الكشف ١ / ٦١٠، د. تمام حسنة، البيان في روائع القرآن، ص ١٧٧ .

<sup>(٣)</sup> الفرغري، الكشف، ١ / ٦١٠ .

برهاناً على ألوهيتها، لذلك جاء قوله تعالى: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ قبل أن يتمم الكلام بجواب الشرط؛ ليلفت السامع إليه<sup>(١)</sup>.

٥- الاعراض بين الموصوف وصلته، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ

النُّجُومِ﴾ - وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ\* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الواقعة / ٧٥، ٧٦

فهنا اعراضان: أولهما: فقد اعترض بجملة "إنه لقسم لو تعلمون عظيم" بين فعل القسم "لا أقسم"، وجوابه "إنه لقُرآن كريم".

والثاني: كما اعترض بجملة الشرط "لو تعلمون" بين "قسم" الموصوف و"عظيم" صفته<sup>(٢)</sup>.

٦- بين الموصول وصلته، كقول الشاعر:

ذَاكَ الَّذِي - وَأَيْبُكَ - يَعرِفُ مالِكَ<sup>(٣)</sup>

فجملة القسم "وأيبك" معترضة بين الاسم الموصول "الذي" وصلته "يعرف مالك".

٧- بين المتضامين، وذلك كقولهم: "هذا غلام - والله - زيد"<sup>(٤)</sup>

فجملة القسم "والله" معترضة بين المضاف والمضاف إليه.

٨- بين الحرف ومدخوله:

أ- بين الجار والمجرور، كقولهم: "اشتريته ب-أرى- ألف درهم"<sup>(٥)</sup>.

فجملة "أرى" معترضة بين "الباء" ومجرورها "ألف"، وقد عدَّ "سيبويه" هذا النوع من الاعراض شاذاً.

(١) الزمخشري، الكشاف، ٢ / ٤٥.

(٢) د. تمام حسانه البيان في روائع القرآن، ص ١٨٣.

(٣) الأزهري، شرح الأسموني، ٢ / ١٧٨، للورد، للقطيب، ٣ / ١٩٠.

(٤) الصبّاح في حاشيته، ٢ / ٢٧٧.

(٥) سيبويه، هكتاب، ٣ / ١١١.

ب- بين الحرف وتوحيده، كقول الشاعر :

لَيْتَ -وَعَلَّ يَنْقَعُ شَيْئًا لَيْتَ- لَيْتَ شَيْئًا يُوعِ فَاشْتَرَيْتَ<sup>(١)</sup>

ج- بين "قد" والفعل، كقوله :

أَحَالِدُ لَكَ -وَاللَّهِ- أَوْطَأْتُ حُذُوءَهُ وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُخَفُّ<sup>(٢)</sup>

حيث اعترض بالقسم "والله" بين "قد" والفعل "أوطأت"، ولا يجوز الفصل بينهما بغير القسم، وجملة القسم اعتراضية لا محل لها.

د- بين حرف النفي ومنفيه، كقوله :

وَلَا -أَرَاهَا- تَرَوْنَ ظَالِمَةً تُحِبُّ فِي نَكْبَةٍ وَتَتَعَلَّقُ قَا<sup>(٣)</sup>

٩- بين جملتين مستقلتين، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي

وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِنْ لَدَّكَ كَالْأُنْثَىٰ وَلَئِنْ سَمِيتُهَا مَرْتَمًا أَلْ عَمْرَأَتُ ٣٦. عند من قرأ بسكون التاء من "وضعت" وهي القراءة الفاشية<sup>(٤)</sup>.

فالجملتان المصلتان بـ "إني" حكاية عن قول امرأة عمران.

والجملة هنا "وليس الذكر كالأُنْثَى" هي بيان لما في قوله "والله أعلم بما وضعت"، والعطف هنا بين جملتين "إني وضعتها أنْثَى"، و"وإني سميتها مرتما"، وما بينهما جملتان معروضتان.

١٠- بين المبتدأ والخبر، كما في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا

(١) ابن هشام، معنى للهب، ١ / ٣٩٣.

(٢) سيرته، للكتاب، ١ / ٩٨، ابن هشام، معنى للهب، ١ / ١٧١.

(٣) ابن هشام، معنى للهب، ٢ / ٣٩٣.

(٤) هي قراءة ابن كثير، وللق، وحمزة، والكسائي.

السبعة في القراءات، ص ٢٠٤، القرطبي، للكتاب، ٤ / ٣٥٦.

نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٤٢﴾ الأعراف / ٤٢،  
 فقوله تعالى: "إلا نكلف نفساً إلا وسعها" جملة معترضة وقعت بين المبتدأ  
 والخبر، والمرغيب في العمل الصالح الذي هو سبب لدخول الجنة<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> عبد الله سليمان هندلوى، لطائف القرآن، ص ٨٦.

## التعاقب من العلاقات التقليبية

هو التبادل بين عنصرين لغويين على معنى واحد؛ لقرب الدلالة بينهما.

أو بمعنى آخر، هو إثابة عنصر مكان غيره؛ فيحل محله في وظيفته أو معناه أو لفظه، ومعنى ذلك أن الإثابة والتعاقب على معنى واحد عند النحاة<sup>(١)</sup> فكلاهما يختص بعنصر ما دون الآخر في سياق واحد، أو بمعنى آخر وجود النائب دون للثوب عنه. وقد ورد مصطلح آخر معنييهما هو "الإغناء".

إذن "التعاقب" و"الإثابة" و"الإغناء" مصطلحات موافقة في الدرس اللغوي. وتأتي هذه الظاهرة في جميع أنواع الكلام، فقد ترد في الأدوات، كما في قولهم: "زيد محكة"، "زيد في المدينة"<sup>(٢)</sup>؛ فالخرفان "الباء" و"في" قد تعاقبا على معنى الإلصاق والاحتواء؛ لقرب الدلالة بينهما.

وبالرغم من أن النحاة قد أقرروا هذه الظاهرة، فهي فكرة لحرية حرصوا من خلالها على الاطراد في القاعدة والمحافظة على الصنعة النحوية، ومن ثم اشترطوا لها عدة شروط حتى تستقيم في الدرس اللغوي، منها:

١- أن لا يجمع بين المتعاقبين في سياق الكلام، كالجمع بين "في" و"على" في قوله تعالى: ﴿وَلَا أُصَلِّبُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ طه / ٧١، وكذلك لم يجوز النحاة الجمع بين "أدھر" و"يا" في النداء<sup>(٣)</sup>؛ لإثابة الثانية عن الأولى، فلا يجوز التلطف بهما معاً.

٢- ألا يُحذف النائب للثوب عنه في وقت واحد، كأن يحذف للمضاف إليه

<sup>(١)</sup> لسان حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٥٢، مصطفى شعبان، الإثابة في الدرس النحوي عند ابن هشام، بحث ماستريه، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٤٠.

<sup>(٢)</sup> للولقة، العلاقة بين الفعل وحرف الجر، دراسة دلالية، الدار المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

<sup>(٣)</sup> السمرطى، الأضواء والتلطف، ١ / ١٢٦.

ويبقى عمله؛ لكون المضاف إليه عوضاً عن حرف جر محذوف، كقولهم :  
 "غلام زيد" فأصله: "غلام لزيد"، "ثوب عز" أصله "ثوب من الخز"<sup>(١)</sup>، فلو  
 حذف المضاف إليه وهو نائب عن الحرف كان إجحافاً وظلماً؛ لأن فيه  
 حذف النائب والمثوب عنه.

٣- يجوز النحاة صلاحية إقامة المعاقب للمعاقب باللفظ والوظيفة، كأن يقرم  
 المضاف إليه بعمل المضاف بعد حذفه، فيحل محله، والتعنت موقع المنعوت  
 إلا إذا كان جملة<sup>(٢)</sup>، والمصدر موقع الفعل في الدلالة واللفظ، وهذا يستلزم  
 أن العنصر النائب يشغل وظيفة المثروب عنه، فالصفة عندما تحمل محل  
 الموصوف تصبح فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً طبقاً للموقع الذي كان يشغله  
 المحذوف، وكذلك الحال بالنسبة للمصادر النابتة عن أفعالها المحذوفة، إذ  
 تأتي في الأسس لشغل وظيفة المفعول المطلق، لكنها عند إنابتها عن تلك  
 الأفعال بعد حذفها يصبح كل واحد منها نائباً عن فعله في عمله، متخلياً  
 تماماً عن الوظيفة الأصلية له وهي وظيفة المفعول المطلق.

ولا يخلو الأمر من وجود بعض العناصر التي لا تتخلى عن وظيفتها  
 الأساسية على الرغم من اكتسابها صفة الإنابة عند بعض النحاة، مثل  
 حروف العطف عند إنابتها عن العامل<sup>(٣)</sup>.

٤- اتحاد الجنس أو عدم التباين : ينفي في الإنابة ألا يكون للمثروب عنه مكوّن  
 من عدة عناصر مختلفة الجنس كالحرف والاسم، أو الحرف والفعل. يقول  
 "الأزهري" : «فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نابتة عن فعل مقرون بحرف  
 النهي، لا تكون نابتة عن فعل مقرون بحرف الأمر؛ لأن الفعل والحرف  
 مختلفا الجنس، فلا ينبغي أن يثوب عنهما الاسم»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن يمين، شرح للفصل، ٢ / ٢٦.

<sup>(٢)</sup> ابن جني، الخصائص، ٢ / ٣٦٦.

<sup>(٣)</sup> مصطفى شعبان، الإنابة في الدرس النحوي، ص ٨٩.

<sup>(٤)</sup> محال الأزهري، شرح الصريح على التوضيح، ١ / ١١٠.



وكذلك يمتنع إنابة عنصر عن آخر إذا تغايرت طبيعة كل منهما، كحرف النداء والمضاف إليه. يقول "الموصلى": «وَأما تعريف النداء والإضافة، فإن أحدهما لا يقرم مقام الآخر لتغايرهما، فإن تعريف النداء بالقصد بخلاف تعريف الإضافة»<sup>(١)</sup>.

٥- كما اضطررت النحاة أن يكون التعاقب بين كلمات متحدة المعنى أو راجعة إليه ولو على بُعد، يقول "المالقي": «لأن حروف الجر لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً، إلا إذا كان معناها واحداً، ومعنى الكلام الذى يدخلان فيه واحداً، أو راجعاً إليه ولو على بُعد»<sup>(٢)</sup> ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ الإسراء / ١٠٧، أى: على الأذقان.

### أنسام التعاقب

لولا: التعاقب فى الحروف :

١- حروف الجر :

قد أقر الكوفيون وبعض البصريين<sup>(٣)</sup> التعاقب فى الحروف، واحتجوا بأن الحرف قسيم الاسم والفعل، فكما أن الإنابة تقع فى الأسماء والأفعال، فهى تقع أيضاً فى الحروف، وأيد مذهبهم "ابن جنى" إلا أنه قال فيه بالسماع ولم يقل بالقياس كما ذهبوا<sup>(٤)</sup>. وقد تابعهم "ابن هشام" مع الاحراز بإدخال "قد" لإفادة التقليل، ووصف مذهبهم بأنه أقل تعسفاً<sup>(٥)</sup>.

أما أكثر البصريين فإنهم على منع الإنابة، ويفسرون التعاقب فى الحروف على تأويل ذلك وحمله على الشلوذ، فقد جاء فى "المعجم": «عُلِمَ مما

<sup>(١)</sup> الموصلى، شرح ألفية ابن معلى، ٢ / ١٠٤٢.

<sup>(٢)</sup> المالقي، وصف للمباني فى شرح حروف المعاني، ط١، دمشق، ١٩٧٥م، ص ٣٩٧.

<sup>(٣)</sup> السابق لنفسه، ابن هشام، معنى اللبيب، ١ / ١١١.

<sup>(٤)</sup> ابن جنى، الخصائص، ٢ / ٣٠٦.

<sup>(٥)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ١ / ١١١.

حُكي عن البصريين في هذه الأحرف الاختصار على معنى واحد لكل حرف، فلمنبهم أن أحرف الجر لا تنوب بعضها عن بعض بالقياس، كذلك أحرف الجزم، وما أروهم غير ذلك فيما مَوَّلُوا تأويلاً يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على النهاية شلوذاً<sup>(١)</sup>.

إلا أن "الفقهاء" قد عالجوا "النحاة" في القول بالإنباء والتعاقب، ومنهم من أن لكل حرف معنى يختلف عما عداه من الحروف، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ﴾ البقرة / ١٤، فالنحاة يرون "إلى" بمعنى "الباء" أما الطبري فيفسرها على معناها مخالفاً بين دلالتى "إلى" و "الباء"<sup>(٢)</sup>.

#### ١ - حروف الجر الأصلية :

١- تعاقب "فى"، "الباء" على معنى الإلصاق، كما فى قول العرب : «زَيْدٌ فِى مَكَّةَ وَمَكَّةَ»، فإن "الباء" أفادت التصاق زيد بمكة، و"فى" أفادت احتواء مكة فى إحاطتها بزيد، فكان معنى الاستقرار والإقامة فيها<sup>(٣)</sup>.

٢- تعاقب "من" و "الباء" على معنى السببية، كما فى قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ الرعد / ١١، أى : «بأمر الله».

٣- تعاقب "على" و "الباء"، كما فى قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ الأعراف / ١٠٥، أى "حقيق بى".

٤- تعاقب "عن" و "اللام"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْمُكَ تَارِيبًا هِيمًا لَّيْسَ إِلَّا عَنْ مُوعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاكَ﴾ التوبة / ١١٤، أى "لموعدة".

<sup>(١)</sup> السيوطى، جمع للمروء، ٣ / ٣٥.

<sup>(٢)</sup> الطبري، جمع البيان فى تأويل آى القرآن، دار المعارف، ١٩٦٩م، ٢ / ٣٩٨، ٣٩٩.

ويظهر لزوم من الشواهد : للمولفة، علاقة الفعل بحرف الجر - دراسة دلالية، ص ١٢٠، ١٣٧.

<sup>(٣)</sup> ابن السراج، الأصول، ١ / ٤١٤، ٤١٥.

٥- تعاقب "عن" و"الباء"، كما فى قوله تعالى: ﴿سَأَلُوكَ كَاتِبًا حَتَّىٰ عَنْهَا﴾<sup>(١)</sup>  
الأعراف/ ١٨٧، والمعنى: "حتى بها"<sup>(٢)</sup>.

٦- تعاقب "على" و"من"، كما فى قوله تعالى: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾<sup>(٣)</sup> للطفوف / ٢، أى "من الناس".

ويفسر "الزخشرى" هذا التعاقب بقوله: «لما كان اكتياهم من الناس اكتيالاً بفرهم ويحامل فيه عليهم، أبدل "على" مكان "من" للدلالة على ذلك»<sup>(٤)</sup>. وقد أقر ذلك التعاقب "القرطبي" فى تفسيره<sup>(٥)</sup>.

ب- تعاقب حروف الجر مع بعض الظروف:

١- تعاقب "من" و"دون"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ﴾<sup>(٦)</sup>  
الإسراء/ ١١١، أى "دون الذل"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُصْرُونَ﴾<sup>(٧)</sup>  
المؤمنون/ ٦٥، أى: "دوننا"، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِيُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾<sup>(٨)</sup>  
النجم/ ٢٨، أى: "دون الحق"<sup>(٩)</sup>.

٢- تعاقب "على" و"مع"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَّبِّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾<sup>(١٠)</sup> الرعد/ ٦، أى "مع ظلمهم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَبَشِّرْ تُثَوِّبِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّيْنِي الْكِبَرُ﴾<sup>(١١)</sup> الحجر/ ٥٤، أى: "مع أن مسنى الكبر"<sup>(١٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> السجدة، جمع للمربع، ٢ / ٢٨.

<sup>(٢)</sup> الزخشرى، الكشاف، ٤ / ٧١٨.

<sup>(٣)</sup> القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، ١٠ / ٧٠٤٣.

<sup>(٤)</sup> الزخشرى، الكشاف، ٤ / ٤٢٤.

<sup>(٥)</sup> السابق نفسه، ٢ / ٥٨٠.

٣- تعاقب "على" و"أمام"، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَتَصْنَعَنَّ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ طه/٣٩  
 أى: أمام عيني<sup>(١)</sup>.

## ٢- حروف القسم :

أ - تتعاقب "الواو" و"الباء" وذلك لقرب مخارجيهما الشفهي، ولقرب معنيهما. إذ "الواو" تدل على الجمع، و"الباء" تدل على الإلصاق، وهو في معنى الجمع<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك قولهم: "والله لأفعلن" بدلاً من "بالله لأفعلن"، وكثيراً ما يحل أحدهما محل الآخر.

ب- وكثيراً ما تتعاقب "التاء" و"الواو" قياساً على ما سُمع من ذلك في قولهم: "تراث من وراث"، "ثُخمة من وخمة"، "ثقية من وقى" ففاسوا على ذلك جواز للعلاقة بين الحرفين في القسم، فيقولون: "تالله، والله"<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَكَيِّنٌ أَصْدَاقُكُمْ﴾ الأنبياء/٥٧. ويفسر "ابن هشام" ذلك، "الباء" أصل القسم، و"الواو" نابت عنها، إلا أنها لكثرة الاستعمال صارت كالأصل، فأجيز أن يناب عن "الواو" بـ"التاء"<sup>(٤)</sup> إلا أن في "التاء" هنا زيادة في معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد، وتأتيه مع عتو "عمرود" وقهره<sup>(٥)</sup>.

وقد علل "ابن معطي" كثرة التعاقب بين "الواو" و"التاء" في كون "التاء" فيه همس يشبه اللين الذي في "الواو"<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> الزعفراني: الكشاف، ٦٣/٣.

<sup>(٢)</sup> ابن عصفور، شرح جبل الزجاني، ١/١٢٥.

<sup>(٣)</sup> ابن هبش، شرح للعصل، ٨/٣٤.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، مفتي اللبيب، ١/١٥٧.

<sup>(٥)</sup> السابق نفسه، ١/١٥٧.

<sup>(٦)</sup> الموصلي، شرح كفاية ابن معطي، ١/٢٢٠.

وتخصص "الثاء" بلفظ الجلالة، على حين نجد "الواو" تدخل على غير ذلك من الأسماء الظاهرة، أما "الباء" فتدخل على الظاهر والمضمر.

### ٣- حروف العطف :

كثيراً ما تتعاقب حروف العطف مع بعضها، ومن ذلك :

أ - تعاقب "الفاء" و"ثم"، ذكر "ابن هشام" أنه كثيراً ما تتعاقب "الفاء" و"ثم" لإفادة "التوائى" فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّفُوسَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ المؤمنون / ٤ (١).

والعطف هنا بـ "الفاء" أفاد عدم تفاوت الخلق بين المغطوفات، والتوائى؛ لأن كل مرحلة فى خلق الإنسان تستلزم فترة زمنية طويلة حتى ينتقل الخلق من طور إلى طور.

ب- تعاقب "ثم" و"الفاء"، فكما أن "الفاء" تعاقب "ثم" فى إفادة التوائى جاز العكس بمعاينة "ثم" لـ "الفاء" فى دلالة الترتيب والتعقيب، ومن ذلك قول العرب: جرى فى الأنابيب ثم اضطرب، وللمضى: فاضطرب (٢).

ج- معاينة "أو" لـ "همزة التسوية"، قد تأتى "أو" معاينة همزة التسوية و"أم" التى تعطف بعدها، كما فى قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا \* أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ الإسراء / ٥٠، ٥١ (٣)، والتقدير: "سواء أكنتم حجارة أم حديدًا".

د- قد تتعاقب "إما" مع أكثر من كلمة مخوفاة، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّمَا جَعَلْنَا رَأْيَ الْإِنسَانِ / ٢٠﴾ (٤).

(١) ابن هشام، معنى اللبيب، ١/ ٢١٤، ٢١٥.

(٢) الأزهري، شرح التصريح، ١٣٩/٢.

(٣) ابن هشام، معنى اللبيب، ١/ ٦٧.

(٤) تمام حسام، البيان فى موقع القرآن، ١٨٧ - ١٩٠.

#### ٤- أنواع مختلفة من التعاقب :

أ- تعاقب "هل" و"قد"، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنْ

الدَّهْرِ﴾ الإنسان/١، أى : "قد أتى"<sup>(١)</sup>.

واعتُرض على هذا التعاقب بأن "هل" هنا نائبة عن "الهمزة"<sup>(٢)</sup>.

ب- معاقبة "يا النداء" لـ"أل التعريف"، فجمهور النحاة على أن "يا النداء"

معاقبة لـ"أل التعريف"، فإذا قلت: "يا فاسق، يا رجل"، فالمعنى "يا أيها

الفاسق، ويا أيها الرجل"، فصار معرفة واكتفى بـ"يا" عن "أل"<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قال النحاة بمعاقبة "يا النداء" للفعل فيه، ومن ثم لم يحز ذكرهما

معاً، ففى قولهم: "يا عبد الله"، تقدير الكلام: "أريد أو أدعو عبد الله"<sup>(٤)</sup>،

ولما كثر الاستعمال حلّفوا الفعل، وأُنيت عنه "الياء"، ولذلك جعلوا

للمنادى منصوباً بفعل محلوف وجوباً، فصارت جملة النداء فعلية خبرية لا

إنشائية، فكان هذا التقدير سبباً لانتقاد كثير من النحاة<sup>(٥)</sup>.

ج- معاقبة "الواو" لـ"مع"، من المعروف أن "واو المعية" تأتي مع الفعل القاصر

لتفويته وتعديته للمفعول، فى نحو: "سرتُ والنيل" أى "سرت مع النيل"،

و"ما صنعت وأباك"، والتقدير: "مع أباك"، وهذا لا يجوز إلا إذا كان فى

"الواو" معنى "العطف".

وقد حلل "ابن يعيش" هذه للمعاقبة بقوله: «وكانت "الواو" و"مع" يتقاربان

معناهما؛ وذلك أن معنى "مع" الاجتماع والانضمام، و"الواو" تجمع ما

(١) الرضى، شرح الكافية، ٣٨٨/٦.

(٢) للمرادى، البنى اللغوى، ص ٣٤٤.

(٣) سيويه، الكتاب، ١٩٧ / ٢.

(٤) السابق نفسه، ٢٩١ / ١.

(٥) حاشية المصباح، ٧٤ / ١.

قبلها مع ما بعدها وتضمنه إليه، فأقاموا "الواو" مقام "مع"، لأنها أخف لفظاً وتعطى معناها<sup>(١)</sup>.

د- معاقبة "ال" للاسم الموصول : ذهب أكثر النحاة إلى أن "ال" تأتي بمعنى الاسم الموصول، ومن ثم اختلف في اسميتها أو حرفيتها، فأكثرهم يقر باسميتها<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قال بحرفيتها<sup>(٣)</sup>، ويمثل لها بقولهم: "مررت بالقائم أبرهما".

ويشترط "ابن عصفور" لكون "ال" موصولة أن لا تدخل إلا على اسمي الفاعل أو المفعول؛ وذلك لأنها ليست كأخواتها الموصولات في دخولها على الجمل، وما جاء خلاف ذلك فهو شاذ<sup>(٤)</sup>.

هـ - معاقبة "ال" للضمير في الربط : فمن المعروف أن الأصل في الربط بالضمائر، إلا أن الكوفيين قد أجازوا الربط بـ "ال" نيابة عن الضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ ص/٥٠، وتقدير الكلام: "مفتحة أبوابها"، فالعرب يقولون: "مررت على رجل حسن العين، في بيته الأمانة" والمعنى: "حسنة عينه قبيح أنفه"، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْبِصِيرَ هِ يَ النَّاسِ﴾ النازعات/٣٩ أي: "ماوهم"<sup>(٥)</sup>.

على حين منع البصريون هذه الإنابة؛ لكون الحرف عندهم لا ينوب عن الاسم وغيره؛ جازها على تقدير ضمير محذوف<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن ريش، شرح للنصل، ٢ / ٤٨.

<sup>(٢)</sup> الألبيرني، حاشية البيان، ١ / ١٥٦، ١٥٧.

<sup>(٣)</sup> ابن عصفور، شرح جمل لفرجاني، ١ / ١٧١.

<sup>(٤)</sup> الساجي، نفسه، ١ / ١٧٩.

المراد: معاني القرآن، ٢ / ٤٠٩.

ابن هشام، معني فليب، ١ / ١٦١.

و- إنابة "الواو" عن "رَب": ذهب أكثر النحاة إلى أن "الواو" في قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُونَهُ      صَلَّى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِمَهْبَتَيْ

هي هنا نايبة عن "رَب" المحذوفة، وتقلير الكلام: "رَبُّ لَيْلٍ" وهو منسوب الكوفيين قياساً على حلف "باء القسم" وإنابة "الواو" عنها؛ ومن ثم عملت الجُرَّ في القسم، وكذلك عملت الجُرُّ هنا نيابة عن "رَبُّ" (١).

أما البصريون فيرون أن "الواو" هنا عاطفة، والجُرُّ بـ "رَبُّ" المضمرة بعد "الواو"، وذلك شائع كثير (٢) مع غير "الواو"، نحو "الفاء" في قول "امرئ القيس":

فَوَيْتَكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقَتْ وَمُرَيْبَا      قَالَتْهُنَّهَا عَنْ دِي تَمَائِمٍ مُقْبِلِ (٣)

وكذلك "بل" في قول الشاعر:

بَلْ بَلَدٌ وَلَدَ الْبَجَاجِ قَتْمُهُ      لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُهُ (٤)

فلم يُسمع عن أحدٍ من النحاة أنه قال إن "الفاء" و"بل" حروف جر وإنما هي حروف عطف، جرُّ ما بعدها بـ "رَبُّ" مضمرة.

ز- تعاقب الباء، الممزة في عملية الأفعال القاصرة، كما في قولهم: "مررت به وأمررت"، "خرجت به وأخرجته"، "نزلت به وأنزلته" (٥).

وقد يتعاقب ذكر حرف الجر مع حذفه، كما في قول العرب: "شكرت لك" بمعنى شكرتك، "قصدت لك" أى قصدتك (٦).

(١) ابن الأثير، الإصناف في مسائل الخلاف، ١ / ٣٧٥، ٥٥٣.

(٢) ابن هشام، مخي اللب، ٢ / ٤٧٣.

(٣) ديوان امرئ القيس، ص ١٧.

(٤) ابن هشام، مخي اللب، ١ / ١١٢.

(٥) ابن حني، المحصن، ١ / ١٠٦.

(٦) الصبان في حاشيته، ٢ / ١٧١.



## ثانياً : الإثابة في المضمرات :

فكما أجمع أكثر النحاة على جواز الإثابة والتعاقب في الحروف، فإنهم أقرروا الإثابة أيضاً في الأسماء؛ لأنها قسيم الحروف والأفعال في الكلمة، وقد استقرعوا هذه القاعدة من لغة العرب شعراً ونثراً، ومن ذلك:

### أ - الإثابة في الأسماء :

١ - إثابة المضاف إليه عن التنوين: فمن المعروف أن العنصرين المتعاقبين لا يجتمعان في تركيب واحد، وإنما بظهور أحدهما يستحيل وجود الآخر، ومن ثم ذهب النحاة<sup>(١)</sup> إلى أن المضاف إليه معاقب للتنوين في المفرد، ويصف الموصلي هذه العلاقة، فيذكر أن المضاف إليه يشتزل سزلة تنزدر لمعاقبته إياه.

٢ - قد ينوب المصنوع عن فعل الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿فَضْرِبْ الرِّقَابَ﴾ محمد/ ٤، والمعنى: "اضربوا الرقاب"، وكذلك قد ينوب عن الخبر، كما في قول العرب: "زيدٌ سيراً" أي: "يسير سيراً"<sup>(٢)</sup>.

٣ - قد ينوب الفاعل عن الخبر إذا كان مبتدأً وصيغاً، وذلك في صورة معينة للجملة تكون فيها اسمية في الشكل وفعلية في المضمون، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ فاطر/ ٣<sup>(٣)</sup>.

٤ - وقد تنوب الحال عن الخبر أيضاً، وذلك في أساليب تصبح الفائدة منها مرتبطة بالحال التي يعد وجودها كافياً تماماً عن الخبر، مع أن الحال بلسانها لا تصلح للخبرية، ووضع الدسويون هذه المعالم للجملة التي تدل على الحال فيها.

<sup>(١)</sup> سيويه، الكتاب، ١ / ٩٩، للموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١ / ٥٤٧.

<sup>(٢)</sup> السيوطي، جمع لغويات، ٢ / ١٠٠.

<sup>(٣)</sup> ابن معطي، شرح للقمي، ١ / ٩٦.

مسد الخبر، وذلك بأن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في اسم ظاهر، يكون هذا الاسم الظاهر مرجعاً لضمير بحيث يكون هذا الضمير صاحباً لحال لا تصلح بذاتها لأن تكون نحواً، نحو: "سماعى القرآن مرتلاً"، فالمصدر هو السماع، والاسم الظاهر، معمول للمصدر هو القرآن، وللضمير الذى يرجع إليه هو المستتر فى قولنا: "إذ كان لو إذا كان"، ومرتبلاً بحال من ذلك الضمير<sup>(١)</sup>.

٥- قد يتوب عن الحال أشياء، منها :

- أ- المصدر المعروف، نحو: "جلسست القرفصاء"، والتكرة نحو: "جاء زيد ركضاً" وهو نائب عن "اسم الفاعل"، ويفيد المبالغة.
- ب- اسم عين، كقوله: "بَدَتْ قمرًا".
- ج- الظرف، نحو: "هذا زيد عندك".
- د- الجار والمجرور، نحو: "جاء زيد بسلاحه"<sup>(٢)</sup>.

٦- من أمثلة الإنابة المشهورة عند العرب ما يلى :

- أ- إنابة الرصيف عن الفعل، كما فى: "أحمد ضاربٌ زيدًا" أى "يضرب زيدًا".
- ب- إنابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح، نحو: "أحب أن أراك"، أى: رؤيتك.
- ج- إنابة المصدر المفعول معه عن الفعل المضارع للتنصوب بعد "أو" المعية، نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، أى: وشرب اللبن.
- د- إنابة المفعول لأجله عن المضارع للتنصوب بعد اللام، نحو: "قمت إجلالاً للمدرسى"، والتقدير: قمت لأجل مدرسى<sup>(٣)</sup>.

(١) الأزهري، حاشية الصبان، ١/ ١٠٤، السيوطى، جميع المراجع، ٢/ ٩٢، د. زين الخرسكى، ظاهرة الاستثناء فى المعرفة الجمعية، ١٩٩٤م، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢) عبد العزيز الوصلى، شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى، ١/ ٥٧٠.

(٣) د. محمد حسنة البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٢.

٧- إنابة "أَنْ" وما دخلت عليه عن مفعولى "فَعَنْ"، نحو: "ظننت أنك مجتهد"، والمعنى: "ظننتك مجتهداً"، وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَهْلَهُمْ مَلُوقُوا رِيعِهِمْ﴾ البقرة/ ٤٦، ومنه قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَبْرُكُوا﴾ العنكبوت/ ٢. نجد أن جملة "أَنْ" ومفعولها "سدت مسد مفعولى" "حسب"، فقد أدت للمعنى الذى يوديه المفعولان<sup>(١)</sup>.

٨- وقد تنوب "مَا" عن "مَنْ" عند وقوع اللفظ على صفات الموصوف؛ لأن الصفات يحكم لها بحكم العقلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ النساء/ ٣<sup>(٢)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ الشمس/ ٥.

٩- قد ينوب الظاهر عن المضمير لغرض بلاغى كالضعيم والضعيم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ﴾ الحاقة/ ١، ٢، والمراد: "ما هى" ولكنها أعيدت للضعيم والضعيم<sup>(٣)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾ الكهف/ ٧٧. ويعمل "السيوطى" وجوب وقوع الظاهر من جهة المعنى فى هذا التركيب قائلاً: «ولو عاد الضمير فقال: "استطعماهم" لتعين أن يكون المراد الأولين لا غير، فأتى بالظاهر استشعاراً لتأكيد العموم فيه، وأنها لم يتركها أحدًا من أهلها حتى استطعماها فأبى، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> السيوطى، جمع للمواضع، ١/ ١٥٦، ابن هشام، معنى القلب، ٢/ ٨٨٩، ٥. زين الحرفسى، ظاهرة الاستثناء، ص ١١٣.

<sup>(٢)</sup> أبو حيان، ترشيد القريب، ١/ ١٤٧.

<sup>(٣)</sup> ابن الأثير، البيان فى غريب القرآن، ٢/ ٤٥٦.

<sup>(٤)</sup> السيوطى، الأبناء والظلال، ٤/ ١١.

وقد يحدث العكس في إثابة المضمَر عن المظهر، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَبَاكَ تُسَبِّحُ﴾ الفاتحة/ ٦، ٥، والمراد: "تعبّدك أنت وتستعين بك أنت"، فلما أضمَر المخاطب وأقيم مقامه "أبَا" وهى ضمير نصب يتقدم الكلام؛ وجب اتصاله بـ"كاف الخطاب" العائدة إلى المخاطب<sup>(١)</sup>.

٥- ما ينبى عن المصدر للدلالة على المفعول المطلق: ذكر جمهور النحاة<sup>(٢)</sup> عناصر لغوية كثيرة تنوب عن المفعول المطلق معنىً ولفظاً فتصرب إعرابه، وهى:

أ- "كل"، "بعض"، كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ النساء/ ١٢٩، "ضرب زيداً بعض ضرب"، و"ضربت أى ضرب"، والمعنى: ضربته الضرب بعضه أو لياه.

ب- ضمير المصدر، نحو:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ  
وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرِّثْ إِنْ تَلَّقَهُ يَضِبُ<sup>(٣)</sup>  
أى يدرس الدرس عن سرقة.

ج- اسم نوع الفعل، نحو: "رجع القهقرى".

د- اسم الهيئة، نحو: "يموت الكافر موة سوء".

هـ- اسم العدد، نحو: "ضربت عشرين ضربة".

و- اسم الإشارة، نحو: "ضربت هنذا ذاك"، تريد: ذاك الضرب.

ز- اسم وقت، نحو قول الأعشى:

أَلَمْ تَفْتَمِضْ هَيْهَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدًا  
وَيْتٌ كَمَا بَاتَ السَّيْمُ مُسَهَّدًا  
أى اغتماض ليلية أرمدا<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> ابن هشام، أوضح للسالك، ٤ / ٧٧.

<sup>(٢)</sup> الأمازوني، حاشية الصبان، ٢ / ١٠٩.

<sup>(٣)</sup> البغدادي، حاشية الأدب، ط بولاق، ١٦٦ هـ، ١ / ٢٧٧، ٢ / ٣٨١.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٢ / ٦٤٤.

ح- وصف المصدر، نحو: "واذكر ربك كثيراً"، أى: ذكرًا كثيرًا، ومنعجب  
سيبويه انتصاب مثل "كثيرًا" على الحال.

ط- "ما" الاستفهامية، نحو: "ما تضرب زيدًا" أى "ضرب، و"ما" الشرطية  
نحو: "ما تضرب هندًا"، أى: اضرب مثله، أى: "أى" ضرب تضرب  
هندًا".

ي- اسم آلة، نحو: "ضربت هندًا سوطًا ورشقته سهمًا"<sup>(١)</sup>.

١١- قد تنوب المصادر النكرة عن الحال معًا عند أكثر النحاة، يقول  
"سيبويه": «هذا باب ما يتنصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر  
فانتصب، لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: "قتلته صبرًا"، "لقيته فجأة  
ومفاجأة"، و"كفاحًا، ومكافحة"، "لقيته عيانًا"، "كلمته مشافهة"، "أنته  
ركضًا، وعدوًا، ومشيًا"، "أخذت ذلك عنه سَمْعًا ومعًا"<sup>(٢)</sup>.

ورضع المصدر في هذه المواضع إنما هو للمبالغة، فقولنا: "ركضًا" أو  
"مشيًا" أو "جريًا"، فيه من المبالغة ما ليس في أسماء الفاعلية التي تؤدي نفس  
المعاني.

وكذلك قد تنوب المصادر للعرفة عن بعض المشتقات، كما في قول  
العرب: "أرسلها العراك"، و"جاء وحده"، وهو قليل<sup>(٣)</sup>، فمنهم من يؤوّلها  
على: "أرسلها معارك"، و"جاء منفردًا"، وآخرون يقدرون حالاً محذوفة،  
وهذا المصدر عامله. والتقدير: "أرسلها تعارك العراك"<sup>(٤)</sup> وكان حق هذه  
الكلمات أن تأتي نكرة، إلا أنها نابت عن الأسماء النكرة المنصوبة على  
الحالية.

<sup>(١)</sup> أبو حيان التوحيدى، أوتشاف للضرب، ٢ / ٢٠٤، ٢٠٥.

<sup>(٢)</sup> سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٧٠، ابن مسعود، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤٢٣.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٣٠٥.

<sup>(٤)</sup> ابن السراج، الأصول فى النحو، ١ / ١٦١، ١٦٥.

١٢- قد تنوب الصفة عن الموصوف، وذلك إذا فهم من سياق الكلام، أو

كان معروفاً حتى يجوز حذفه، فإذا أبهم فُيَحْذَفُ ذلك، ومنه قول "الأعشى"

أَلَمْ تَقْتَبِضْ مَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدًا      وَبِتَ كَمَا بَاتَ السَّيْلِيمُ مُسَهَّدًا<sup>(١)</sup>

فحذف للمضاف إلى "ليلة"، والمضاف إليه "ليلة" وأقام "صفة" مقامه، أو.

"اغتماض ليلة رجل أرمد"<sup>(٢)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرَ وَأَنَا لَهُ الْعَدِيدُ \* أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ﴾ سبأ .

١١، أى: "اعمل دروغاً سابقات"، فحذف المنعوت للمعلم به، مع أن النعت

لا يختص بالمنعوت، ولكن تقدّم ذكر الحليد أشعر به<sup>(٣)</sup>.

٩٣- إنابة المستثنى عن المستثنى منه: ذهب جمهور النحاة إلى أن المستثنى

المفرغ يكون فيه ما قبل الأداة محتاجاً إلى ما يملأها، ولما كان المستثنى منه

معلوفاً، ناب المستثنى عنه وحلّ محله، نحو: "ما جاء إلا زيد"، فتقدير

الكلام: "ما جاء أحد إلا زيد"، فحذف "أحد" وناب "زيد" منابه<sup>(٤)</sup>؛

وذلك لأن الاستثناء تخصيص للعموم، فلما حذف الفاعل والفعل مُخَذِّفٌ

إليه لزم الشغاله بما يدوب عن الفاعل وهو المستثنى.

## ب- الإنابة في الصيغ الصرفية :

١- إنابة "الفعل" عن صفة المصدر، نحو: "سرت أحسن السر"، والمراد:

"سرت سراً أحسن السر"<sup>(٥)</sup>، فحذف المصدر وناب عنه صفة التي هي

"أقبل"، وهى صفة تدل على عوصفها وتختص به، و من ثم أجازوا الإنابة

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦ / ٦٧٤.

(٢) السابق نفسه.

(٣) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٦ / ١٨ .

(٤) ابن الجاهلي، الأمال النحوية، ٤ / ١٧ . ابن عيش، شرح المفرد، ١٠ / ٨٠ .

(٥) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٨٨ .

بينها وبين موصوفها، ولا يجوز في غير المختصة.

٢- قد تنوب صيغة "اسم الفاعل" عن "اسم المفعول"، كما في قوله تعالى: ﴿مَاءٌ دَافِقٌ﴾ الطارق/ ٦، أى: "مدفوق"، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ هود/ ٤٣، أى: "معصوم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَمَلْنَا حَمًا آمِنًا﴾ العنكبوت/ ٦٧، أى: "مأموناً فيه"، وقد يرد العكس من إنابة "اسم المفعول" عن "الفاعل" كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ مريم/ ٦١، أى "آتياً"، وقوله تعالى: ﴿حِجَابًا مُسْتُورًا﴾ الإسراء/ ٤٥، أى: "ساتراً"<sup>(١)</sup>.

٣- إنابة "فعل" عن "مفعول": قد تنوب صيغة "فعل" عن "مفعول" كثيراً في اللغة، وهو مقيس عند بعض النحاة في كل فعل لا يأتي منه "فعل" بمعنى "فاعل"، مثل: "ذهبن" بمعنى "مذهبون"، "كحيل" عن "مكحول"، "جريح" عن "مجروح"، "طريح" عن "مطروح"<sup>(٢)</sup>.  
واختلف بين النحاة في سماعيته أو قياسيته، فـ "ابن عقيل" يُقرُّ بالقياس<sup>(٣)</sup>، و"ابن هشام" يُؤيِّرُ بسماعيته في كل فعل لا يأتي منه فعل بمعنى فاعل.

٤- إنابة اسم الفاعل عن الفعل بعد حلقه: فكثيراً ما ترد مشتقات على صيغة اسم الفاعل مثل: العاقبة، العاقبة، وكذلك: "أقالماً، قاعدًا، عاقلاً"، بمنزلة: "أقيامًا، أعقودًا، عيادًا"<sup>(٤)</sup>، وإن كان "ابن الحاجب" قد صرح بهذه الإنابة

<sup>(١)</sup> السيوطي، معترك القرآن في إحصاء القرآن، ضبط وتصحيح أحمد خمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ١ / ١٩٣.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، أوضح للسالك، ٣ / ٢٤٤، د. زين القريشي، ظهرة الاستثناء، ص ٢١٢.

<sup>(٣)</sup> ابن عقيل، شرح الألفية، ٢ / ١٣٨.

<sup>(٤)</sup> ابن مسعود، شرح جمل الزحاحي، ٢ / ٤٢٢.

فى مثل: "أفانما وقد قعد الناس"، فقد نابت مناب "أفقوم"، فيجب أن يكون مصدر<sup>(١)</sup>.

وقد يكون اسم الفاعل أيضاً عن الفعل بعد استبداله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُخَيِّفُ الْوَائِدَ﴾ النحل / ٦٩، فـ"ابن هشام" ذكر أن "الوائه" فاعل للمشتق "يخفف"، وذلك لأنه ناب عن فعله لكون أصل العمل للأفعال، وتقدير الكلام: "صنف يخفف الوائه" فلما خُيِّف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه عملت الرفع فى الفاعل، لأنها قامت مقام الفعل<sup>(٢)</sup>.

والذى دعاهم إلى القول بإنابة اسم الفاعل عن الفعل سواءً أكان محذوفاً أم مستبدلاً هو أن أكثر النحاة ذكروا<sup>(٣)</sup> أن اسم الفاعل ينوب عن الفعل المضارعة له وشدة شبهه به؛ إذ يمكن أن يقوم بعمله، ويحل محله، ويأخذ حكمه فى كثير من الحالات.

### جـ - الإضافة فى صيغة الأفعال

من المعروف أن النحاة القدماء اهتموا بـ"الفعل" اهتماماً كبيراً؛ وذلك لكونه أهم عناصر الجملة، أو كما يقال، هو المحرك الفعال فى الجملة الفعلية، وعصوا كل زمن بصيغة أو مثال خاص بأبنية الفاعل، فجعلوا "فعل" للماضى، دون قيد أو شرط، و"يفعل" للحال والاستقبال، و"افعل" للاستقبال، هذا على مذهب البصريين، على حين رأينا الكوفيين يقسمون الفعل إلى ماضى ومستقبل، ودائم.

إلا أن الاستعمال اللغوى قد خرج عن هذه المعايير، فرأينا الماضى قد يدل على الحال أو الاستقبال، وكذلك المضارع قد ينصرف إلى الماضى أو المستقبل.

<sup>(١)</sup> ابن هشام، الأمال النحوية، ٢ / ١٠١.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٠.

<sup>(٣)</sup> السيوطى، معجم لغويات، ١ / ٩٤.



ويتعين للاستقبال تارة أخرى، وصيغة "فاعل" لا تدل على زمان دائم بشكل مطلق؛ لأنه قد يكون فى الماضى كما قد يكون فى المستقبل<sup>(١)</sup>. ومن ثم سنحاول أن نعرض بعض أمثلة الفعل وإنابة صيغها عن صيغ أخرى، وذلك من خلال السياقات اللغوية.

#### أولاً: الإنابة فى صيغ الماضى :

١- قد يتصرف الفعل الماضى عن دلالة الماضى إلى الاستقبال، إذا كان دالاً على حدث كان وقوعه أمراً محققاً كأنه وقع مُسبقاً، ويكثر ذلك فى الوجد والوعيد والمعاهدات، نحو قول "جعفر بن يحيى":

«...قد كثر شاكوك وقل شاكروك، فإما اعتدلت وإما اعتزل»<sup>(٢)</sup>.

٢- قد يتصرف الماضى إلى الحال إذا دل على الإنشاء كـ: «ذى بدو»، "اشريت"<sup>(٣)</sup> و"زوّجتك"، وكذلك عبارات القسم، نحو: "نشدتك الله"، "عزمت عليك إلا فعلت كذا وكذا"<sup>(٤)</sup>.

٣- قد يتصرف الماضى إلى المستقبل، وذلك فى الإنشاء الطلى، كـ: "النبأ"، نحو: "رحمك الله"، "رحمه الله" و"لارضى عنه"، "غفر الله لك" وإما "أمراً"، كقول "على بن أبى طالب" رضى الله عنه: «أجزأ أمرك قرنه أسدى أخاه بنفسه، أى: ليكن وليواسى»<sup>(٥)</sup>.

٤- وقد يتصرف إلى المستقبل، وذلك بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع

(١) عصام نور الدين، الفعل والزمن: فلواسة للعلمية للامامات والنشر والتوزيع، ط بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، ص ٤٤-٤٥ يتصرف.

(٢) للهدى المعروفى، البحر العربى نقد وتوجيه، صيدا، المكتبة السريّة، ط ١/ ١٩٦٤، ص ١٢٣.

(٣) الرضى، شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ - ١٩٥٠م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، ومحمد الزرقاف، الشيخ محمد، نبي الدين عبد الحميد، ١/ ٢٢٥.

(٤) عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص ٥١، ٥٠، ٥١ يتصرف.

(٥) رضى، شرح الكافية، ١/ ٢٥.

قصد القطع بوقوعها، كما فى قوله تعالى ﴿وَيَسِّرَ الَّذِينَ آمَنُوا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ الزمر/ ٧٣، والعلة هنا أنه من حيث إرادة التكلم لوقوع الفعل قطعاً كأنه وقع ومعنى، ثم هو بخير عنه<sup>(١)</sup>. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَخِرُّ زَفَرًا فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ النمل/ ٨٧<sup>(٢)</sup>.

٥- وقد ينصرف إلى المستقبل، إذا كان مفتوحاً بـ "لا" أو "إن" فى جواب القسم، نحو: "والله لا فعل وإن فعلت"، ولا يلزم تكرار "لا" كما يلزم فى الماضى الباقى على معناه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ زَاوِيَا لَأَنْتُمْ كَمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ فاطر/ ٤١<sup>(٣)</sup>، أى "ما يسكهما".

٦- وينصرف أيضاً إلى المستقبل بدخول "إن" الشرطية وما يتضمن معناها، وبدخول "ما" النابذة عن الظرف للمضاف، نحو: "ما ذُرَّ شارق"، و"ما دامت السموات"، لتضمنتها معنى "إن"، أى "إن دامت قليلاً أو كثيراً"<sup>(٤)</sup>.

٧- وقد ينصرف الماضى إلى المستقبل، وذلك بعد "حيث"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ البقرة/ ١٥٠.

٨- يصح الماضى للاستقبال، وذلك بعد "إذا" الشرطية، وهى ظرف لما يستقبل من الزمان منصوباً بحجابه مخافضاً لشرطه، ومُضمَّنة معنى الشرط،

<sup>(١)</sup> الرضى شرح الكافية، ٢ / ٢٢٥.

<sup>(٢)</sup> صمام نور الدين، الفعل والزمين، ص ٥٧.

<sup>(٣)</sup> الرضى، شرح الكافية، ٢ / ٢٢٥.

<sup>(٤)</sup> السابق للمع، ٢ / ٢٢٥.

نحو: "إذا جئني أكرمك" (١).

٩- يرى بعض النحاة أن صيغة "فعل" قد تفيد توقع حدوث الشيء لمن ينتظره، وذلك بعد "قد"، ومنه قول المؤذن: "قد قامت الصلاة"، لأن الجماعة متفكرون لذلك (٢).

وقال بعضهم: تقول: "قد ركب الأمر" لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣) **تَحَاوَرَكُنَا** المحادثة (٤).

١٠- قد يستعمل الماضي للذات في حركات حركية، ومنه قول بعض النحاة:

ظاهرة، كما في قول العرب: "قد قام زيد" (٥). ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا

أَلَّا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءَنَا﴾ البقرة / ٢٤٦.

أو مقطرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَصَائِعُهَا رُذَّتْ إِلَيْنَا﴾ يوسف / ٦٥.

وهذا من باب أكثر البصريين وبعض المتأخرين (٦).

١١- قد يأتي الماضي مسبوقاً بفعل الكون المضارع؛ فيدل حينئذ على

المستقبل الواقع في زمان ماضٍ، نحو: "ما ذاك من شيء أكون أجرحه"،

وقول للسرني في هذا النمط مثلاً: "وأقرّ اللبس أن يكون سرقاً أو

الدار" (٧).

(١) إيراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأينته، ص ٢٩.

(٢) ابن هشام، مغنى المصنف، ١ / ١٧١، سيرته، الكتاب، ٣ / ١١٥.

(٣) د. عصام نور الدين، لأفعل ولزمن، ص ١٢.

(٤) ابن هشام، مغنى المصنف، ١ / ١٧٢.

(٥) د. عصام نور الدين، لأفعل ولزمن، ص ٦٤.

(٦) السابق نفسه، ص ٧٠، إيراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأينته، ص ٢٩.

١٢- إنابة الماضي عن المستقبل، كما فى قوله تعالى: ﴿آتَىٰ أَمْرَ اللَّهِ فَلَا

تَسْتَجْلِبُوهُ﴾ النحل/ ١، يقول "ابن الأثير" معلقاً على هذه الآية: «"أتى" بمعنى "يأتى"، أقام للماضى مقام المستقبل، لتحقيق إثبات الأمر وصلته»<sup>(١)</sup>.  
ومنه قول العرب: "إِنْ قُمْتَ قُمْنَا"، فغيرَ عن المضارع للشكوك فى وقوعه بالماضى المقطوع بِكُؤْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

١٣- إنابة المستقبل عن الماضى: كثيراً ما تقيم العرب المضارع الدال على المستقبل مقام للماضى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ

سَلِيمٍ﴾ البقرة/ ١٠٢، والمعنى: "ما تَلَّتْ"<sup>(٣)</sup>.

ويعلل "ابن هشام"<sup>(٤)</sup> هذه الإنابة بقوله:

«لأنهم يعرفون عن الماضى والآتى كما يعرفون عن الشئ الحاضر، قصداً لإحضاره فى الذهن، حتى كأنه مشاهدٌ حال الإخبار، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَّبِّكَ يُحْكِمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ النحل/ ١٢٤، لأن "لام" الابتداء للحال، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران/ ٥٩، أى: "فكان".»

ثانياً: الإنابة فى صيغ المضارع :

١- قد يفيد فعل الحال "المضارع" معنى الطلب، كما فى قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ مَالَهُمْ وَلَا ذَهَبَهُمْ حَوْلِينَ كَاذِبِينَ﴾ البقرة/ ٢٣٣، وكذلك قوله

تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَرْبِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة/ ٢٢٨، "يربعن" خبر فى

<sup>(١)</sup> ابن الأثير، البيان فى غريب القرآن، ٧٤ / ٢.

<sup>(٢)</sup> ابن جنى، الخصائص، ١٠٥ / ٣.

<sup>(٣)</sup> ابن الأثير، البيان فى غريب القرآن، ٧٥ / ٢.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، معنى اليب، ص ٩٠٦.

معنى الأمر، وأصل الكلام: وليقبض المطلقات، وإخراج الأمر فى صورة الخير تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله. ونحوه قولهم فى الدعاء: "رحمك الله" أخرج فى صورة الخير ثقة فى الاستجابة، فكأنما وجدت الرحمة فهو ينجى عنها، ويبتلوه على المبتدأ مما زاده أيضاً فضل تأكيد، ولو قيل: وليقبض المطلقات لم يكن بتلك الوكادة<sup>(١)</sup>.

وقد يدل الأمر على الخير كما فى قوله تعالى: ﴿فَلْيُمْدِدْهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا﴾ مريم/ ٧٥، أى: "مد له الرحمن" يعنى "امهله وأملئ له فى العمر"، فأخرج على لفظ الأمر لإنشائها بوجوب ذلك وأنه مفعول لا محالة كالمأمور به المشتل لتقطع معاذير الضال<sup>(٢)</sup>.

وقد يتوب المضارع مناب الطلب أيضاً، وذلك فى الدعاء، كما فى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ البقرة/ ٢٨٦.

ومنه قول الشاعر:

يَقُولُونَ لَا تَتَعَدَّ وَهُمْ يَذِلُّونَنِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَعَنَا<sup>(٣)</sup>

٢- يتوب "المضارع" مناب "الأمر"، وذلك فى الحث والتحضيض، كما فى قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ النمل/ ٤٦، وقوله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِيَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ الحجر/ ٧٠.

ويلاحظ أن "لولا" للتحضيض والعرض، ومختصة بالمضارع، أو ما فى تأويله، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأنب<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> الغزيرى، الكشاف، ١ / ٢٧٠.

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه، ٣ / ٣٧.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ١ / ٢٤٧.

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه، ١ / ٢٧٤.

وكنلك قوله تعالى: ﴿لَا تَحْيِيُونُ أَنْ يُغْفَرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ النور / ٢٢<sup>(١)</sup>.

٣- وكنلك فى العرجى، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا هَآءَانُ أَبْدِلِي صِرَاحًا لِّعَلِّي أَبْلُغُ

الْأَسْبَابَ﴾ \* أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ غافر / ٣٦<sup>(٢)</sup>.

٤- قد بدل المضارع على الماضى معنى لا لفظاً، وذلك إذا اقرون بـ "إذ" التى

تكون اسماً للزمان الماضى، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ

وَإِسْمَاعِيلُ﴾ البقرة / ١٢٧، وكنلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا

لِيُشْبِثُوكَ وَيَمْلُوكَ أَخْرَجُوكَ﴾ الأنفال / ٣٠<sup>(٣)</sup>.

٥- يتوب المضارع مناب الماضى إذا اقرون بالفرف الدال على الماضى، كما فى

قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ كُفِرْتُمْ أَنْبَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُمْسِكَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ البقرة / ٩١، وقد

علق "الفراء" على هذه الآية بقوله: «ألا ترى أنك تُعْتَفُ الرجل بما سلف من فعله فتقول: ويحك لِمَ تكذب؟ لِمَ تُبْغِضُ نَفْسَكَ إِلَى النَّاسِ؟»<sup>(٤)</sup>.

٥- كذلك قد بدل المضارع على الماضى معنى، وذلك إذا جاء خبراً لـ "كان" الناقصة، نحو: "كان زيد يقوم"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي

الْخَيْرَاتِ﴾ الأنبياء / ٩٠، ويُتوقع الحدث فى الماضى باستعمال "كان" محملاً

عنها بمضارع مقرون بتسوية نحو: "كان زيد سيقوم أمس"، أى: "كان

متوقفاً منه القيام فيما مضى»<sup>(٥)</sup>.

(١) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص ٨٢.

(٢) ابن هشام، معنى اللبيب، ١ / ١٥٥.

(٣) السابق لنفسه، ١ / ٨٤.

(٤) الفراء، معالى القرآن، مطبعة دار السور، بيروت، لبنان، د. ت.، تحقيق أحمد يوسف بجاتي وعبد على النجار، ١ / ٦٦.

(٥) ابن جني، الخصائص، ٣ / ٣٣٢.

٦- وكذلك في حكاية الرؤيا المنامية، يدل المضارع فيها على الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ يوسف / ٣٦، يعنى: فى المنام، وهى حكاية حال ماضية<sup>(١)</sup>.

ولا تقتصر الإنابة فى الأفعال على الصيغ الزمنية، وإنما قد تتعداها إلى صيغ غير فعلية، كإنابة الفعل عن المصدر:

ذهب بعض النحاة إلى جواز إنابة الفعل عن المصدر عند الإضافة إلى أسماء الزمان؛ لأن الأصل فيها أن تضاف إلى المصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة / ١٩، والتقدير: "هذا يوم نفع الصادقين صدقهم"<sup>(٢)</sup>.

وإن كان هناك من يُقدِّر إضافة اسم الزمان إلى الجملة؛ لكون الفاعل مستترا داخل الفعل<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً : إنابة الجملة عن غيرها :

١- إنابة الجملة عن المفردات :

قد ذهب بعض النحاة إلى أن الفعل قد ينوب عن الاسم، كما فى قول العرب: "ما تكلم فلان إلا قال محيراً"، وتقديره: "إلا قائلاً محيراً"<sup>(٤)</sup>، و"قال" هنا شملت ذكر العامل المستقر لكون الفاعل بمثابة الجزء من الفعل. ومنه قولهم: "كان زيد يقوم" أى: "قائماً"، و"كان زيد قد انطلق" أى: "منطلقاً"<sup>(٥)</sup>.

(١) الزعزعى، الكشف، ٢ / ٤٦٨.

(٢) ابن الأثير، الإتصاف فى مسائل الخلاف، ١ / ١٤١، ١٥٣.

(٣) ابن يمين، شرح للمفصل، ٣ / ١٦.

(٤) ابن هشام، معنى اللبيب، ٦٦٣.

(٥) السمرقاني، شرح كتاب سيرته، ٢ / ٢٠٦.

## ٢- إنابة جملة الطلب عن جملة الشرط :

في نحو قولهم : "أطع الله يغفر لك" وتقدير النحاة : "إن تطع الله يغفر لك"، فحذف الجازم من الأداة والجملة الداخلة عليه، وأقيمت جملة الطلب مكانها، وكذلك قولهم : "اتقنى أكرمك" والتقدير : "إن تاتقنى أكرمك"<sup>(١)</sup>.

وكذلك قد تنوب جملة الطلب عن جملة جواب القسم في "الباء"، نحو: "بالله أخبرنى"، وقول "ابن حرمة" :

بِإِلَهِ رَبِّكَ إِنَّ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ حُرْمَةَ وَإِنَّا بِالنَّابِ<sup>(٢)</sup>

## ٣- إنابة الجملة الاسمية عن الفعلية في جواب "لو" :

فمن المعروف أن حروف الشرط تحزم حمتين فعليتين، إلا أن الأسلوب القرآنى قد تجرّز في جواب "لو" فجاء جملة اسمية ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمُذِبِّهِمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ البقرة / ١٠٣، فالكلام واقع في جواب "لو" و"مذوبة من عند الله خير" نابت مناب الجملة الفعلية في جواب "لو"<sup>(٣)</sup>.

## ٤- إنابة جواب القسم عن جواب الشرط :

أجمع النحاة على أنه إذا ورد جواب واحد لشيعين مختلفين، فإنه يكون للسابق منهما، أما الثانى فيقدر جوابه محذوفاً دلّ المذكور عليه، وهو ما ينطبق على الجمل التى تشتمل على قسم وشرط معاً، نحو: "والله إن قام زيد ليقومن" عمرو<sup>(٤)</sup>، فيجعل "ليقومن" جواباً للقسم، ويحذف جواب الشرط، إلا إذا كان الفعل ماضياً.

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٩٢ / ٢. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤١٩ / ٢.

(٢) ابن عيسى، شرح للنمى، ١٠١ / ٩.

(٣) ابن هشام، مخي لليب، ٣١٠ / ١.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٥٢٩ / ١.



ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّنَّاسٍ أُجِبْتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ الإسراء / ٨٨. و"لا يأتون" جواب قسم مقلتر ينوب عن جواب "إن" وليس بجوابها، ولهذا قال: "لا يأتون" بإثبات النون<sup>(١)</sup>.  
 رابعاً : أنماط مختلفة من الإنابة

١- قد ينوب المفرد عن الجمع : كما في قوله تعالى : ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ النساء / ٦٩. والتقدير : "رفقاء" منصوباً على التمييز<sup>(٢)</sup>.

٢- إنابة الجمع عن الجمع : قد ينوب جمع القلة عن جمع الكثرة، وذلك لإيجازه؛ لقلة حروفه عند إضافته إلى الأعداد، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتِ يَرْسُنَ بِأُشْهِينَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة / ٢٣٨، والمعنى: "ثلاثة أقراء"<sup>(٣)</sup>.

٣- تنوب "الفتحة" عن "الكسرة" في جرّ الممنوع من الصرف؛ وذلك لقرب الشبه بينهما، ولخفتهما، في نحو: "سلمت على إسحاق وإبراهيم". ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ \* وَكَالْغُرِيِّ﴾ الفجر / ١، ٢.

"وليال" عاطف ومعطوف، وعلامة جرّه فتحة مقلّدة على الياء المحذوفة، وإنما قلّدت الفتحة مع خففتها لنيابتها عن الكسرة، وتائب الثقيل ثقيل<sup>(٤)</sup>.  
 وتنوب الكسرة عن الفتحة في نصب جمع الملوّث السالم، في نحو: "رأيتُ الحِنْدَاتِ"، وإنما كانت الكسرة هنا من باب حمل الفرع على الأصل، لكون

<sup>(١)</sup> ابن الأثير، البيان في غريب إعراب القرآن، ١ / ٢١٠.

<sup>(٢)</sup> الزحاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل صده شليبي، عالم للكتب بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ٢٠٨٨ م، ٢ / ٧٣.

<sup>(٣)</sup> اللوصلي، شرح ألفية ابن معطي، ٢ / ١٠٦٨.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، مفتي اللبيب، ٢ / ٨٧٩.

جمع المذكر هو الأصل، وقد أخذ علامة واحدة في النصب والجزم منه،  
 فقيس عليه جمع المؤنث السالم، فكانت الفتحة علامته في النصب والجزم<sup>(١)</sup>.  
 ٤- إنباء الحروف عن الحركات في الإعراب: ذهب أكثر النحاة إلى أن  
 الحروف تنوب عن الحركات في إعراب الأسماء الستة المعتلة للمضافة لغير ياء  
 المتكلم، ومن هؤلاء: "ابن جنى" و"ابن هشام"<sup>(٢)</sup>، وكذلك ذهب  
 "الكوفيون" و"قطرب" و"بعض البصريين" إلى أنَّ الحروف "الألف" و"الياء"  
 تنوب عن الضمة والفتحة والكسرة في إعراب المثني، لكونها حركات  
 أصلية حُوِّلَ عليها الفرعى من الحروف، كما أنَّ المثني فرغ على المفرد<sup>(٣)</sup>.  
 وهو الحال نفسه في جمع المذكر السالم، إذ يعرب بالحروف نيابة عن  
 الحركات<sup>(٤)</sup>.

٥- ما ينوب عن الفتح في المبنيات: وأما ما ينوب عن الفتح في المبنيات فهما  
 اثنان: "الياء" و"الكسرة" ويكون ذلك في اسم "لا"، فإن هذا الاسم  
 يستحق البناء على "الياء" نيابة عن الفتح إن كان جمع مذكر سالم أو مثني،  
 نحو: "لَا رَحْلَيْنِ، وَلَا قَاتِمَيْنِ"، وإن كان جمعا مختوماً بآلف وتاء زائدتين-  
 أي جمع مؤنث- فيكون البناء فيه على الكسر نيابة عن الفتح، نحو:  
 "مُسْلِمَاتٍ" فيقال: "لَا مُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ"<sup>(٥)</sup>.

وهكذا لاحظنا أن ظاهرة الإنابة من الفواهر العارضة لملاحة التضام  
 التركيبية، التي تستلزم صلة الارتباط بين العناصر اللغوية الأفقية داخل التركيب،  
 كما لاحظنا شيوعها وفُسُوخها في أكثر كالم اللغة. ومن ثمَّ سنحاول أن نرصد

(١) ابن جنى، الخصائص، ١ / ١١١.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٥٤.

(٣) ابن الأثير، الإنباء، ١ / ٣٣.

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٧٦.

(٥) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١١٨.

لها بعض الدواحي التي دعت إلى وجودها في اللغة، ومنها:

١- كون العربية لغةً سليقةً وطبيع عند القدماء، أدى ذلك بهم إلى عدم الالتزام بقوانين بعينها، فحادت لغتهم ثريةً غنيةً مثل قولهم: جاءت هذه نيابةً عن تلك، أو معاقبةً لتلك، أو مستغنيةً عن هذه بتلك.

يقول "الملاحظ": «وكانوا أميين لا يكتبون، ومطبوعين لا يتكلمون، وكان الكلام الجيد عندهم أظهر وأكثر، وهم عليه أقنر وله أقهر، وكل واحد في نفسه أنطق، ومكانه من البيان أرفع، وعطيلواهم للكلام لوحد، والكلام عليهم أسهل، وهو عليهم أيسر من أن يفتقروا إلى تحفظ، ويحتاجوا إلى تدليس»<sup>(١)</sup>.

٢- كان الاحتكاك بين لهجات العرب مصدرًا من مصادر الثراء اللغوي، ولا سيما اللهجة قريش التي كانت تتقى من لهجات العرب ما يروق أسماعها، ويلازم أذواقها من أفصح كلام العرب وأيسره بطريقة تلقائية يحكمها استقامة الفطرة اللغوية واستقامة اللسان، واتساع آفاق التعبير التي جاوزت حدود القبيلة ومطالبها الضرورية إلى حياة أكثر حدودًا وأوسع مطالبًا<sup>(٢)</sup>؛ فكان لذلك ثمرته في ظهور أمثلة كثيرة للإثابة والتعاقب بين أسماء متعددة لمسمياتٍ متقاربة، إلى جانب ما صاحب ذلك من استغناء العرب بالأخف عن الأثقل.

٣- إن في ظاهرة الإثابة حيث تنوب كلمة عن كلمتين أو أكثر مظهرًا من مظاهر الإيجاز في اللسان العربي الذي يرفض الفضول، ويؤثر الإيجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم.

<sup>(١)</sup> الملاحظ، البيان والبيان، تحقيق عبد السلام هارون، ط النجدة الكويت، ١٩٦٨، ٢ / ٢٨.

<sup>(٢)</sup> د. زين كمال الخريسكي، ظاهرة الاستغناء، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

٤- باعتبارها واحدة من وسائل التنمية اللغوية، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة، مما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن المعاني والأشياء في مواجهة ظروف متباينة<sup>(١)</sup>، ومن ذلك إنابة "أن" ومعموليها عن مفعولى "ظن"، مثل قولهم: "ظننت أنك مجتهد" أى: "ظننتك مجتهداً" وكذلك أنابوا المصدر للزول عن المصدر الصريح....إلخ.

٥- والإنابة تعطى أبعاداً جديدة لتنمية اللسان العربى فى البيان وقدرته على التعبير، فمن سمات اللسان العربى أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة، وأنه يتقل من صيغة إلى أخرى، ويستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى، ومن ذلك استخدام صيغتي : الفاعل والحال مكان الخبر<sup>(٢)</sup>.

٦- ولللسان العربى أساليب تعبيرية فيها من الروعة والجمال ما يجعلها آية فى الفصاحة والبيان، منها ما ورد وقد حلّ فيه المصدر محل الفعل، مما يجعلها فى حالة من الروعة والقدرة البيانية، والتي يمكن أن تفتقد لو كان الفعل محل المصدر، هذا فضلاً عن أن العرب والنحاة قد لجأوا إلى هذه الظاهرة محافظة على الصنعة النحوية واضطراراً للقاعدة، فهى فكرة شاع القول بها عند النحاة.

وهكذا تناول البحث علاقة التضام مبيناً أنها إحدى العلاقات التركيبية الأفقية، ثم عرض لظاهرة التعاقب باعتبارها من ظواهر المحور التقليبى الرأسى الزمنى فى اللغة، وبما أن هذين المحورين متعامدان، فهما يحتلان عنصرين من عناصر المنظومة اللغوية.

(١) د. زين جامل الخويكى، ظاهرة الاستثناء، ص ١٣٣.

(٢) السابق نفسه، نفس الصفحة.

## فوائد البحث

١- تُعدُّ علاقة التضام من أهم العلاقات التركيبية، وذلك لكونها المعيار الذى يضبط الصحة النحوية المعتمدة على العلاقات المدرجة ضمن العلاقة المتمثلة فى الاختصاص، الافتقار، التنافى، التوارد، والتنافر.

٢- التضام هو الرابط الأفقى الطبيعى ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو جونها لكلمات أخرى فى السياق الطبيعى، أو هو دخول الكلمة فى سياق مقبول، مع الكلمات الأخرى.

٣- التضام إما "معجمى" وإما "نحوى" - أما "المعجمى" فيُقنى به انتظام مفردات المعجم فى طوائف، يتوارد بعضها مع بعض، ويتنافر مع البعض الآخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتتنافر مع الأسماء الأخرى، فلا يجوز أن يقال: "أعذ الحصر العشب"، لأن "الأعذ" يستلزم "أعذاً" عاقلاً يقوم بعملية الأخذ. ولما استحال ذلك من الحصر، كانت هذه المفردات متنافرة غير متناسبة معجمياً؛ ومن ثم عرض البحث بعض الشروط التى تضبط التضام للمعجمى.

٤- أما "التضام النحوى" فهو يمثل العلاقة التى تنشأ بين العنصرين "التابع والمتبوع" داخل للنظومة النحوية، وهو إما "إيجابياً" وإما "سلبياً" فالإيجاب يكون بشدة التلازم بين عنصرين لغويين ويسمى "تلازماً" والنوع الآخر ما يكون بالتنافى بين عنصرين لغويين، فيكون ذلك قرينة سلبية تندرج تحت التضام النحوى.

٥- للتضام طريقتان إحداهما: تكون بطريقة الذكر، وفيها يكون العنصران للتلازمان مذكورين فى نص الكلام، وهو إما ذكر "افتقار" وفيه يفتقر العنصر الأول إلى العنصر الثانى افتقاراً تلازمياً، فلا يوجد بدون، وإما ذكر "اختصاص" وفيه يختص عنصر ما بعناصر أخرى معينة لا يتعداها إلى غيرها

كاختصاص "ال" و"الجر" بالأسماء، و"الجزم" بالأفعال. وثانيتها : طريقة الخذف، وفيها يستبدل بقارئ سبق الذكر، أو الاستلزام على العنصر غير المذكور في النص اللغوي.

٣- من مظاهر التضام النحوي "الاختصاص" وهو من خصائص الحروف والأحوال، لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره فتسمى "مختصة"؛ لكون الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، مثل إن وأحوالها في اختصاصها بالأسماء.

وهناك حروف أخرى لا تعمل، لعدم اختصاصها، فهي تدخل على الأسماء والأفعال، كحروف النفي، فإذا حدث أن دخل من الحروف المختصة على غير ما يخص به عُرف من ذلك العنصر الذي استبدل به العنصر الذي دخل عليه الحرف المختص، ومن ذلك دخول "لما" على جواب القسم المتصلر باللام، كما في قوله تعالى: ﴿لَمَّا يُوَفِّيهِمْ رَبُّكَ آعْمَالَهُمْ﴾ هود/ ١١١.

٧- والافتقار نوعان:

"افتقار متأصل" وآخر "غير متأصل". أما "الافتقار المتأصل" فهو افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل. مثال ذلك: افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف.

وأما "الافتقار غير المتأصل" فهو ما يكون للباب النحوي بحسب تركيبه، وذلك كعلاقة المضاف بالمضاف إليه، كلفظة "يوم" التي تقتصر إلى الجملة بعدها من حيث كونها مضافة في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ نَبْعُ الصَّادِقِينَ﴾ المائدة/ ١١٩، على حين مجده لا يقتصر إلى الجملة ذي موضع آخر نحو: "هذا يوم مبارك"، فالافتقار هنا بحسب الباب وليس بحسب الأصل

٨- من مظاهر "التضام السلبى": "التنافى"، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله فلا يجمع بينهما، ويمكن بواسطة هذه العلاقة استبعاد أحد العنصرين عند وجود الآخر. ومن ذلك ما جاء من أقوال النحاة مقروناً بحرف نفى، كقولهم: «لا يجمع بين "أل" والإضافة المحضة»، وكذلك لا يجمع بين المضمر ونعته، ولا يضاف إليه.

٩- الفصل: من عوارض التضام النحوى: ويعنى به انفصل بين أجزاء الجملة المتلازمة أو المرتبطة برابط السياق، ويكون ذلك بعنصر من عناصر الجملة غير أجنبى عنها، وهو لا يكون إلا بالمفردات، ومن ثم عرض البحث الفصل "سمة" وهو ما يكون بين التابع والتبوع، والمميز والمميز، والمضاف والمضاف إليه... إلخ.

والفصل "ضرورة" وهو ما يكون فى الضرورة الشعرية، ثم بين البحث أنماطاً مختلفة من الواكيب التى لم يُحكَر النحاة الفصل فيها.

١٠- الاعتراض: من عوارض التضام النحوى: ويعنى به أن يعترض مجرى النمط الركيبى بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً لا يتحقق به مطالب التضام النحوى فيما بينها، ولا يكون ذلك إلا بالجملة التى تكون من خارج السياق، كجملة القسم، أو الدعاء، أو الأمر... إلخ. وتُرد هذه الجملة لإثبات عاطر طراً على ذهن المتكلم فأراد توشية كلامه به.

\* والاعتراض مفيد وغير مفيد، فالاعتراض المفيد يودى إلى إفادة معنى جديد مع تركيد المعنى الأصلى، أما الاعتراض غير المفيد فهو إما أن يكون دخوله كخروجه، وإما أن يودى إلى فساد المعنى وضعف التأليف.

١١- التعاقب هو التبادل والتداول بين حرفى الجر على معنى واحد لقرب الدلالة بينهما.

- ١٢- فصل البحث بين المصطلحات الثلاثة التي وردت في معانٍ متقاربة وهي التعاقب والإنابة والإغناء؛ فجعل التعاقب للحروف، والإنابة للأسماء والإغناء للأفعال.
- ١٣- القول بالتعاقب يؤدي إلى ثراء اللغة ونموها حيث يتأتى للمعنى الواحد أكثر من كلمة دالة عليه.
- ١٤- حرص القدماء على فكرة الإنابة محافظة على الصنعة النحوية والتزاماً باطراد القاعدة.
- ١٥- يُعد إغناء الأفعال بعضها عن بعض في الدلالة الزمنية ردّاً على كثير من اللغويين المحدثين الذين يزعمون أن دلالة الزمن قاصرة في الأفعال في العربية.
- ١٦- أثبت البحث الصلة بين "التضام" في كونه مظهرًا من مظاهر العلاقات التركيبية الأفقية التتابعية، بينما يُعد التعاقب مظهرًا من مظاهر العلاقات التقليدية الرأسية الزمنية، وكلاهما من العلاقات النحوية داخل المنظومة اللغوية.



## قائمة المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم حسن عزام، الفعل الواصل وأسرار الموصول، مطبعة رمسيس، ١٩٣٥.
- ٢- د. إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
- ٣- ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ط نهضة مصر، د.ت، تحقيق د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة.
- ٤- الأبنباري، الإمام كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥١٣-٥٧٧هـ) :
- \* الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ٥- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ٦- البعاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن ذرية البعاري الجعفي، صحيح البعاري، حاشية السندی، دار المعرفة، بيروت.
- ٧- البغدادي، خزائن الأدب، ط بولاق، ١٢٩٩هـ.
- ٨- د. تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى، ١٩٨٦م.
- ٩- \* البيان في روائع القرآن، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٠- \* اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
- ١١- الجلاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط. التحاریر الكبرى، ١٩٦٨م.

- ١٢- ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي التجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.
- ١٣- المتصف في علم التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤.
- ١٤- د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- ١٥- أبو حيان التوحيدى، أبو الدين محمد بن يوسف الأندلسي، \* إرتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق مصطفى النملس، رسالة دكتوراة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٥.
- ١٦- \* البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد التوني، د. أحمد النحوي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٧- خالد الأزهرى، الهمام خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- ١٨- الرضى، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) \* شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارون، مطابع الشروق، بيروت، د. ت.
- ١٩- \* شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، د محمد الزفزاف، ومحمد عيسى الدين عبد الحميد.
- ٢٠- الزمخشري، أبو القاسم بنار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ٤١٧-٥٣٨هـ)، الكشاف، الناشر دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- ٢١- د. زين كامل الخويسكي،

- \* فلاحرة الاستغناء، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.
- ٢٢- \* مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م.
- ٢٣- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادي (ت ١١٣هـ) الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٤م.
- ٢٤- سيبويه، الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٧م.
- ٢٥- السيرافى، أبو محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى (ت ١٨٥هـ) شرح الكتاب لسيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمى حجازى، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩١م.
- ٢٦- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (٨٤٩-٩١١هـ).
- \* الأشباه والنظائر، مراجعة د: طه عبد الرؤوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ / ١٩٧٥م
- ٢٧- \* معترك الأقران فى إعجاز القرآن، ضبط وتخرىج أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٢٨- \* جمع الموامع فى شرح جمع الجوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، د. ت.
- ٢٩- الصبان، محمد بن على الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- ٣٠- الطبرى، جامع البيان فى تأويل آى القرآن، دار المعارف، ١٩٦٩م.
- ٣١- د. عبد الأمير أمين الورد، منهج الأخفش الأوسط الذى، بيروت، ١٩٧٥م.

- ٣٢- د. عبد الله سليمان هندواى، لطائف المعانى فى ضوء النظم القرآنى، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٣٣- عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، تحقيق على موسى الشوملى مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٩٠م.
- ٣٤- د. عبده الراجحي، النحر العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج)، ط١، دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
- ٣٥- د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.
- ٣٦- ابن عصفور الإشبلى، شرح حمل الزجاجى، الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح، للوصل، العراق، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٣٧- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، ط٢، دار مصر للطباعة والنشر، توزيع دار التراث الفكرى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٣٨- الفراء، أبو زكريا عبد الله، معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاشى، محمد على النجار، ج ٣، مطبعة دار السرور، بيروت - لبنان، د.ت.
- ٣٩- القرطبى، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبى (ت ٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م.
- ٤٠- القزوينى، الإيضاح، منشورات دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٥م.
- ٤١- المرادى، الحسن بن القاسم المرادى، الجنى الدانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٢- الملقى، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، ط دمشق، ١٩٧٥م.

- ٤٣- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٢م.
- ٤٤- د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحر والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى، مطبعة المدينة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٥- مصطفى شعبان، الإنابة فى الدرس النحوى عند ابن هشام، بحث ماجستير، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- ٤٦- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٦٣٠-٧١١هـ) لسان العرب، ط دار المعارف، د. ت.
- ٤٧- د. المهدي المخزومي، النحر العربى نقد وتوجيه، صيدا، المكتبة المصرية، ط١، ١٩٦٤م.
- ٤٨- د. تادية رمضان النجار، علاقة الفعل بحرف الجر - دراسة دلالية فى أساس البلاغة للزمخشري، ط١، الدار المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- ٤٩- ابن هشام، ابن هشام عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ) أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت.
- ٥٠- \* شرح شذور الذهب، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحميد، دار الأنصار، ط٥، ١٣٩٨هـ / ١٩٦٨م.
- ٥١- \* معنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحميد، مطبعة المنبى القاهرة، د. ت.
- ٥٢- أبو هلال العسكري، الصناعتين فى الكتابة والشعر، ط١، الآستانة العلوية، ١٣١٩هـ.
- ٥٣- ابن يعيش (الموفق يعيش بن يعيش)، شرح المفصل، سالم الخطيب، بيروت، د. ت.



## قواعد الحذف والمنهج التحويلي





## قواعد الحذف والمنهج التحويلي

يلور موضوع هذا البحث حول ظاهرة لغوية عرفت فى كثير من اللغات، ألا وهى ظاهرة "الحذف" حيث يميل المتحدث إلى إسقاط بعض العناصر اللغوية من الكلام اعتماداً على فهم المخاطب ووضوح السياق، متتالاً إياها من خلال المنهجين التحويلي والنحوى التقليدي؛ لكونه يعتمد على أن اللغة قدرة فطرية ذهنية وهبها الله للإنسان، لها مضمون فكري يعرف بالبنية العميقة Deep Structure وشكل خارجي تمثل فى أصوات ورموز تعرف بالبنية السطحية Surface structure وبينها عمليات تحويلية وقوانين إجرائية Transformational Rules تعمل على نقل التركيب من العمق إلى السطح فى إطار الصحة النحوية، ولا يختلف هذا عما عُرف عند النحاة التقليديين بالتقدير، وسنُبين ذلك فى موضعه.

### مصادر البحث:

جاءت مادة هذا البحث مستنبطة من المؤلفات النحوية (قديماً وحديثاً)، إلى جانب بعض كتب التفسير والبلاغة والقراءات، هذا بالإضافة إلى بعض المؤلفات الأجنبية التى لهمت بالنحو التحويلي.

### منهج البحث:

وقد جاء عرض البحث فى قسمين:

أولهما: تناولت فيه القواعد الإجبارية للحذف عند التحويليين، مقارنةً بينهم وبين النحاة التقليديين، مبينةً أوجه التقارب والاختلاف بينهما.

ثانيهما: عرضت فيه القواعد الاختيارية للحذف وجاءت فى سبع قواعد، متتالّة فى كل واحدة منها عرض رأى التحويليين مقارنةً برأى النحاة التقليديين راصدة ما بينهما من تشابه واختلاف.

ثم اختتمت البحث برصد أهم النتائج مُتبعةً إياها بـت المصادر والمراجع.

## دوافع البحث:

هناك عدة أسباب دفعتني إلى تناول ظاهرة الحذف بين التحويلين التحويلي والتقليدي تتمثل فيما يأتي:

١- اهتمام المنهج التحويلي بالمعرفة الضمنية للمتكلم التي يمكنه من فهم جمل لغته وإنتاج جمل لا نهاية لها، ومن ثم يمكنه التمييز بين الجمل الصحيحة وغير الصحيحة نحويًا، وهذه المعرفة الضمنية هي التي عرفت عند النحاة التقليديين بـ "السليقة اللغوية".

٢- اهتمام كلا المنهجين بالجمع بين الصحة النحوية من جهة والصحة الدلالية من جهة أخرى، فهما لم يعنيا بجانب دون الآخر.

٣- يتصف النحو العربي بالشمولية، إذ يدرس الصوت، والنظم والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى وهي نفسها خصائص للمنهج التحويلي لدراسة اللغة.

٤- تعد فكرة التقدير أشبه ما تكون بالتحويل، وإن كانت أهم منها، وذلك لكون التحويل يهتم بالقواعد الأساسية للبنى النحوية فقط، على حين نجد التقدير يتصل بجميع مستويات اللغة، وقد يينا ذلك في موضعه.

٥- تعد القواعد التحويلية لغوية صرفة؛ لأنها تهتم بالمقدرة الذهنية للغة على حين يُعد المنهج التقليدي مزيجًا من الظروف النفسية والاجتماعية واللغوية؛ لأنه يتعامل مع وصف اللغة، وليس تفسيرها كما هو الحال في المنهج التحويلي.

٦- يشابه النحوان (التحويلي والتقليدي) في بعض الأصول كاعتماد أولهما على متكلم وسامع مثاليين داخل بيئة متجانسة، وهو نفسه ما عرف عند ثانيهما بمبدأ السماع وهو أصل من أصول اللغة.

## الدراسات السابقة:

لاحظت من خلال إطلاعي أنَّ ظاهرة الحذف قد حظيت باهتمام واضح

عند النحاة القدماء والمحدثين، إلا أنه لم توجد على حد علمي - دراسة تناولت تلك الظاهرة مقارنة إياها بالمنهج التحليلي؛ وذلك لكون الدراسات التحليلية في النحو التقليدي معدودة، فمنها: (النحو العربي والدرس الحديث) للدكتور عبده الراجحي، (قواعد تحويلية في اللغة العربية) للدكتور محمد علي الخولي، الدكتور طاهر سليمان حمودة (ظاهرة الخلف في الدرس اللغوي)، (فضايا التقدير بين القدماء والمحدثين) للدكتور محمود سليمان ياقوت، هذا بالإضافة إلى بحث عنوانه (التقدير عند سيوريه والمنهج التحليلي) للدكتور فكري محمد أحمد. وكما هو واضح من العناوين السابقة لم تُدرس ظاهرة الخلف إلا على سبيل رصد مظاهر التشابه بين النحويين التحليلي والتقليدي فيما يعرف بـ "الزيادة"، و"إعادة الترتيب"، بالإضافة إلى "الخلف"؛ لذلك حرصت على الاهتمام بدراسة الخلف بين المنهجين موضحةً الاتفاق والاختلاف فيما بينهما.

## قواعد الحذف والمنهج التحليلي

### \* الحذف:

ظاهرة لغوية عامة تقع في أكثر اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى إسقاط بعض العناصر اللغوية التي يمكن فهمها من سياق الكلام، وإن كان وقوعها في العربية أكثر وضوحاً ليجلها إلى الإيجاز والاختصار، وقد شمل الجوانب اللغوية الثلاثة: التركيبي، والصرفي، والصوتي.

والحذف يصيب العنصر الأساس في الجملة، كما يصيب أيضاً الكلمات فيها، وهو يقع على جميع أقسام الكلام: [حروف، أسماء، أفعال، بالإضافة إلى الجمل والتركيب].

والحذف يقع في البنية السطحية، وبالمقارنة بين البنتين السطحية والعميقة نصل إلى العناصر المحذوفة، التي يتضح بها المعنى المراد، إلا أن هناك دواعي تضطر المتكلم إلى حذف عنصر أو أكثر من الكلام اعتماداً على قرائن لفظية، أو حالية تظهر للمتكلم والسامع<sup>(١)</sup>. وهذا ما اشتهر بوجود الدليل على المحذوف، وقد التفت "ابن جني" إلى هذا بقوله: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضربٌ من تكلفٍ بعلم الغيب في معرفته»<sup>(٢)</sup>. وقد تكون هذه القرائن لفظية، أي مأخوذة من الكلام المنطوق أو المكتوب، كما تكون حالية أو مقامية تفهم من الظروف والملايسات المحيطة بالنص، وسوف نعرض أولاً لبعض القواعد التي يتناولها التحليليون بالنسبة للغة الإنجليزية صدد تلك الظاهرة، وقد تتشابه أو تختلف مع قواعد الحذف في غيرها من اللغات. وهذا ما سوف نوضحه.

<sup>(١)</sup> د/ فكري محمد أحمد، الظاهر عند سيويه والمنهج التحليلي، مقالة من مجموعة مقالات مهددة للمستشرق الألماني "فيشر"، تحرير د/ محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٥٣.

<sup>(٢)</sup> ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ١، المكتب المصري، القاهرة ١٩٥٥، ٢/ ٣٦٠.

## قواعد الحذف

### أولاً: القواعد الإجبارية Obligatory Rules

#### ١- القاعدة الأولى :

##### الحذف التبادلي للعنصر المكرر Equi Element Deletion

١- يرى التحويليون أن العنصر المكرر كثيراً ما يحذف من البنية السطحية للتركيب اللغوي، فإذا تعمقنا البنية الباطنية للتركيب تعرفنا إلى العنصر المحذوف، ونمثل على ذلك بالمثالين التاليين:

1- Marvin expects Sylvia to win the game.

مارفن يتوقع أن تفوز سليفيا باللعبة.

2- Marvin expects to win the game.

مارفن يتوقع فوزه باللعبة.

فالجملتان الثانية قد احتوت على فعلين حُذِفَ فاعل الفعل الثاني منهما، و «في كلتا جملتين (expects) هو نفس الفعل، ولكن فاعل (win) في الجملة الأولى هو "سليفيا"، وفي الثانية فاعل (win) هو "مارفن"، هذه الحقيقة لا يمكن المنازعة فيها من قبل للتكلم الأصلي للإنجليزية، ومع ذلك ففي البنية السطحية للجملة الثانية، يبدو "مارفن" وحده فاعل الفعل (Expects) كما في الجملة الأولى.

كيف إذن يمكن أن نعرف أن "مارفن" هو فاعل الفعل (win)؛ إن التوضيح يتمثل مرة أخرى في البنية العميقة أكثر من السطح، ففي العمق للجملة الثانية تكمن بنية يكون فيها "مارفن" فاعل (win)، ولو لم توجد قاعدة التحويل الخاصة بحذف الاسم؛ فإن هذه البنية العميقة ستظهر على السطح على الشكل التالي:

3- Marvin expects Marvin to win the game.

وهذا التركيب غير نحوي بالنسبة للبنية السطحية فى الإنجليزية، فمارفون يجب أن يذكر فاعلاً لـ (win) نتيجة عمومة حقيقة أن المتكلمين فى الإنجليزية يعرفون أن الجملة الثانية لها نفس معنى الجملة الثالثة، مع أن الأخيرة الثالثة غير نحوية، فمارفون لا يمكن أن يظهر فاعلاً للفعل (win) فى بنية السطح، ومن ثم فإن تحويلاً إجبارياً يجب أن يقع حتى تتحول البنية العميقة إلى بنية سطحية صحيحة نحوياً<sup>(١)</sup>.

وهذه القاعدة عمل بها النحاة التقليديون، وإن لم ينصوا على تنظيرها، فحذف الفاعل المكرر ورد كثيراً، إلا أن بعضهم يسمونه "إضماراً؛ لكون كل مسند لا بد له من مسند إليه، فإذا وجد الفعل كان لا بُدَّ من ذكر الفاعل، وسبق ذكره أولاً فيجوز حذفه من الجملة الثانية عملاً بقاعدة "أن الحذف فى الثانى أولى من الحذف فى الأوائل"<sup>(٢)</sup>، ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يزنى من يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»<sup>(٣)</sup>، والتقدير: «ولا يشرب الشارب» بدلالة ما سبق فى: "لا يزنى من يزنى"، والقريئة هنا "الاستلزام؛ لأن "يشرب" يطلب "شارباً؛ وكذلك لتقدم نظيره فى الحديث.

كما يقدر الفاعل عنوناً فى مثل قول العرب: - «ما قام وقعد إلا زيد»؛ لأنه من الحذف، لا من التنازع.<sup>(٤)</sup> فأصل البنية العميقة: "ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد"، ولتمائل الفاعلين فى الجملتين حُذِفَ من الجملة الثانية لسبق ذكره فى الأولى؛ فكانت البنية السطحية: - «ما قام وقعد إلا زيد»

<sup>(١)</sup>Falk, Julia, Linguistics and language, Second Edition.

John Wiley, Songs, U. S. A., 1978, p. 200- 201.

تقلاً عن د. طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف فى الدرس النحوي، ص ١٥.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معنى للبيب، معلومة اللبى فى القاهرة، دون تاريخ ٦٧٨/٢.

<sup>(٣)</sup> متن البخارى بمشايخ السندى، حل للعرعة ببيت، ٣٢١/٣.

<sup>(٤)</sup> خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ٢٧٠/١ وما

١- ولا خلاف في حذف العنصر المكرر بين كونه متقدماً أو متأخراً، فمن حذفه متقدماً ومتأخراً في آن واحد ما جاء في المثال التالي:<sup>(١)</sup>

1- The scene-of the movie- was in Chicago.

مشهد الفيلم كان في شيكاغو

2- The scene of the play- was in Chicago.

مشهد للمسرحية كان في شيكاغو

3- The scene of the movie and play- was in Chicago.

مشهد الفيلم والمسرحية كانا في شيكاغو

فإذا تأملنا الأمثلة السابقة لاحظنا أن هناك عنصرين مشتركين بين الجملتين البسيطتين الأولى والثانية، وأردنا صوغ جملة واحدة من هاتين الجملتين كان حتماً علينا حذف كلا العنصرين للمثالين، فكان للخرج الذي اتضح في الجملة الثالثة. إذن نفهم من كل تركيب سطحي يشتمل على عنصرين معطوفين معبرهما واحد أن هناك عنصرين معطوفين من التركيب الثاني؛ لوجود نظريتهما في التركيب الأول؛ وبذلك تكون البنية السطحية التي ظهرت في الجملة الثالثة هي مُخرَج البنية العميقة للجملتين الأولى والثانية منفردتين.

ب- وتنطبق هذه القاعدة عند التحويلين على الصفة أيضاً إذا وردت متماثلةً بين جملتين، فهم يرون أن الجملة التالية:-

1- Richard is as stubborn as our father is.

ريتشارد عنيد مثل أبينا

مُكرَّنةً في، بنيتها العميقة من جملتين هما:

<sup>(١)</sup> تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة د/ يوفيل يوسف عزيز، مراجعة محمد الناشطة، منشورات هيرن، ط الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٧، ص ٥٢.

1- Richard is stubborn. ريتشارد عنيد

2- Our father is stubborn. أبونا عنيد.

تُحذف الصفة (stubborn) من الجملة الثانية، فكان المخرج فى الجملة الأولى<sup>(١)</sup>.

ج- وكذلك يُحذف العنصر للمائل فى الجملة الإسمية فى العريضة، وذلك إذا حُطِف على مبتدأ ذكر خبره، نحو قولهم:- «زيد مجتهد وعمرو»، والأصل للمقدر: "وعمره كذلك"، والذي سُوِّغ الحذف هنا ذكر مُماثله أولاً؛ وذلك لميل العريضة إلى الإيجاز رغبة فى الاختصار، ومنه قوله تعالى:- ﴿أَكُلْهَا ذَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ (الرعد / ٣٥) والتقدير: "وظلها دائم".

ولا يلزم إثبات الحذف فى الثانى دائماً، بل قد يَرُدُّ فى الأوائل أيضاً، ومنه قول الشاعر:

فَحَنُّ بِمَا جِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا جِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(٢)</sup>

فمعبر "نحن" محذوف وتقديره:- "راضون"، دلُّ عليه الخبر للذكور فى الجملة التالية، وهى:- "أنت راضٍ".

ولفت النظر إلى أن النحاة التقليديين يختلفون فى رتبة العنصر المحذوف أمر الأول أم الثانى، فَمِنْ النحاة من يَقْنُرُ الخبر للذكور للمبتدأ الأول، اعتماداً على قاعدة:- "إنَّ الحذف من الثانى أَوْلَى لدلالة الأول"<sup>(٣)</sup> ومنهم من يَقْنُرُهُ للثانى إذا كان معناه لا يتفق مع المبتدأ الأول؛ وعلى هذا فإذا قيل:- "عمرو وزيد قائم"، فالتقدير:- "عمرو قائم وزيد كذلك"، وهذا هو الحال نفسه فى النحو التحويلي؛ فبإجراء إعادة الترتيب لعناصر الجملة الإسمية بين جملتين بسيطتين، تنتج لنا مثل هذه الجمل كما سبق وأن بينّا.

<sup>(١)</sup> د/ عبده الراجحي، النحو العربى والدروس الحديث، دار الثقافة، إسكندرية ١٩٧٧، ص ١٥١.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٢٢/٢، د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، ص ١٨٨.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٢٢/٢.



كما حذف حرف نفي الجنس "لا التورية" في قول العرب: - «لا رجل وامرأة في الدار» بالفتح. والتقدير: - «لا امرأة»<sup>(١)</sup>. فعلى رأى التحريطين يكون في هذا التركيب أكثر من حذف، فهذه بنية سطحية لها بنية عميقة مكونة من جمعين، أولاهما: - «لا رجل موجود في الدار» وثانيتهما: «لا امرأة موجودة في الدار». فتطبيق قاعدة حذف للمائل، ثم تطبيق قاعدة حذف ما يدل على الوجود المطلق بين ركبي الاستناد؛ يُنتج لنا الجملة للوجزة والصحيحة شويًا، كما في المثال السابق مع العطف بين الإسمين، وجعل خبرهما واءًا فكانت البنية السطحية التالية: «لا رجل ولا امرأة في الدار».

٢- كذلك أكد التحريطون حذف الفعل المكرر مع فاعلين أحدهما بدل من الآخر وبينهما عاطف<sup>(٢)</sup>.

وهي إحصائية أيضًا v.p. Deletion

فإذا قلنا:

ج ١- أ + ب + و + أ + س.

ويحذف العنصر المشترك [أ] مع العاطف؛ تصير الجملة:

ج ٢- أ + ب + و + س.

ونمثل على هذا بالمثالين التاليين:

عَدَل + الفاروق + و + عدل + عمر

← عدل + الفاروق + و + س + عمر

ملحوظة: يشترط لهذا النوع من الحذف أن يكون الفاعل واحدًا مع

الفاعلين؛ ف «عمر» يدل على «الفاروق».

وإذا أردنا تطبيق هذه القاعدة على حذف الأفعال، نجدها متحققة، بل

<sup>(١)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٦٣٧/٢.

<sup>(٢)</sup> د/ محمد علي الخولي، قواعد نحوية، دار للدراسات، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م، ص ١٥٥.

متفقة بين النحو التحويلي والنحو التقليدي، ومن ذلك ما ذكره المفسرون<sup>(١)</sup> عن الحذف لقريظة سبق الذكر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبِيرًا﴾ (الحل/ ٣٠)، والتقدير: "أنزل خبر".

ومنه ما جاء في باب "اللقطة" عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال:--  
«فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها»<sup>(٢)</sup>. وتقديره: "فإن جاء غرقها إليه، وإن لم يجي فاستمتع بها"، والمخوف هنا أكثر من فعل لدلالة السياق أولاً؛ ولكون أدوات الشرط تدخل على جمل فعلية، فقد حُذِفَ من الأول جواب الشرط، وحذف من الثاني فعل الشرط. وهذا التقدير هو نفسه ما عُرف به (البنية العميقة عند التحويلين). ومنه قول "عمر بن أبي ربيعة:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْتَمًا، قَالَتْ وَإِنْ<sup>(٣)</sup>

والتقدير: وإن كان فقيراً معلماً.

٣- ولا يقتصر حذف للمائل على ما سبق ذكره، وإنما يَرِدُ أيضاً في الجمل، فيكثر حذفها لدلالة السياق وسبق الذكر، وقريظة الاستلزام، ومنه قوله تعالى:--  
﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدًا يَرْتِجْ وَيَلْمِزْ وَأَنَا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ يوسف/ ١٢، والتقدير: "أأرسله معهم"، يُلْهِلُ قوله تعالى:-- "فلما ذهبوا به"، وهو ما يعرف به "حذف جواب الأمر"<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو حيان، البحر المحیط، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ على محمد معوض، دار

الكتب بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٤/ ١١٧: ١١٩.

(٢) صحيح البخاري، بحاشية السدي، ٦٢/ ٢، ٦٣.

(٣) ابن هشام، مخي الليث، ٦٤١/ ٢، السويطي، جمع المرفوع، ٦٢/ ٢.

(٤) ابن الأثير، لئال السائر، ٢٣٧/ ٢، وينظر مزيد من الأمثلة د/ محمد حسين موسى، البلاغة القرآنية في

تفسير الزمخشري، دار الثقافة العربية، القاهرة، ص ٣٣٧.

وقد يحذف أكثر من جملة، كما فى قوله تعالى ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ يوسف أَيها الصديق يوسف/ من الآيتين ٤٥، ٤٦، والتقدير "فأرسلون إلى يوسف لاستعونه الرؤيا، ففعلوا فأثاء فقال له: يا يوسف".

ومن هذا النوع من الحذف ما عُرف عند البلاغيين بـ "الاكتفاء": وهو أن يكتفى بذكر إحدى الجملتين لدلالة الضد عليه، كما فى قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلٌ تَبِيَّكُمُ الْحَرَّ﴾ النحل/ ٨١.

أى: "وأخرى تقيكم البرد"، واكتفى بذكر الأولى لأنه الأولى بالاحتماء<sup>(١)</sup> وما حذف فيه الثانى لدلالة "الضد" فى الأول، قوله تعالى: - ﴿يَوْمَ تُهَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ إبراهيم / ٤٨، أى: "والسّمواتُ غيرَ السّموات".

وهكذا نلاحظ مدى التشابه فى حذف العناصر المكررة إجبارياً بين النحو التقليدى والنحو التحويلي؛ فكلاهما قصد الإيجاز والاختصار، فعمد إلى حذف المماثل، إلا أن هناك اختلافاً اتضح من المقارنة بين المنهجين:-

١- أن الحذف (إجباري) عند التحويليين، على حين يُجده (اختيارياً) عند النحاة التقليديين، فيجوز إظهار العنصر المماثل فى بنية السطح، ولا يؤدي ذلك إلى عدم صحة الجملة نحويًا وإن كانت أقل فصاحة.

٢- حذف المماثل يقتصر عند التحويليين على الاسم والفعل والصفة المكررة، على حين يُجده وأثماً للأسماء والأفعال والحروف، بالإضافة إلى الجمل عند النحاة التقليديين.

٣- إظهار العنصر المماثل عند التحويليين يؤدي إلى إنتاج جمل غير صحيحة نحويًا، على حين لا يحدث ذلك عند النحاة التقليديين.

<sup>(١)</sup> ابن يعيش، شرح للفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١٢٥/١، ١٢٦.

## القاعدة الثانية (إجباريًّا):

### حذف الأفعال في أساليب معينة Deletion of Verbs in specific styles

وفيها تحذف الأفعال وجوبًا في أساليب يعينها<sup>(١)</sup> مع الاحتفاظ بالمفعول المنصوب بعد حذفه، وهذه التراكيب تكون على النحو التالي.

#### ١- الإغراء:

يُحذف الفعل في الإغراء وجوبًا في حالاتي التكرار والعطف، نقول: المروءة للمروءة، والمروءة والنجدة<sup>(٢)</sup>.

فيفسّر التحويليون هذا الحذف على النحو التالي:

ج — فعل + فاعل + مفعول (مُفْرَى به)

ج — الزم + أنت + المروءة للمروءة

ج — ◌◌ + ◌◌ + المروءة للمروءة

وبتطبيق القاعدة نفسها، فيحذف الفعل وجوبًا، كما في المثال التالي:

المروءة والنجدة؛ فتكون البنية العميقة على النحو التالي:

ج — الزم + المروءة والنجدة

فإذا كان الاسم المنصوب مفردًا جاز حذف الفعل معه، نحو:

البيت، والمراد: الزم البيت

#### ٢- التحذير:

التحذير له ثلاثة أقطاب يجب فيها الحذف، ونمط رابع يميز فيه الحذف،

وهي على النحو التالي :

النمط الأول : وإياك وإياكما .. إلخ باستعمال ضمير المعاطب المنفصل

نحو : إياكم والجلوس في الطرقات

<sup>(١)</sup> د/ همد على الحقول، قواعد نحوية، ص ١٤٧.

<sup>(٢)</sup> سيبويه، الكتاب، ٢٥٧/١، ابن يعيش، شرح للفصل، ١٢٥/١، ١٢٦.

والتقدير : أحذركم واحذروا الجُلوسَ في الطرقات

أى أننا صدد جملتين

والنمط الثاني : نحو : النارُ النارَ، والأسدُ الأسدَ

والتقدير : احذر الأسدَ، واحذر النارَ

والنمط الثالث : نحو : رأسك والسيفَ

والتقدير : باعدْ رأسك واحذر السيفَ

والنمط الأخير الجائز فيه الحذف عندما يكون المحذور غير مكرر

نحو : النارَ

والتقدير : احذر النارَ<sup>(١)</sup>

### ٣- النداء:

وفيه يحذف الفعل وجوباً مع إمكان التعميض بـ "يا" فيكون التركيب

الأساسي:

ج ← أنادى + محمداً

ج ← . + محمد أو يا محمد<sup>(٢)</sup>

ومنه قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ يوسف / ٢٩، والتقدير:-

"انادى يوسف" ويكثر أيضاً مع للنادى للمضاف، كما في قوله تعالى: ﴿رَبُّ أُرِييْ

كَيْفَ تَحْيِي الْمَوْتَى﴾ البقرة / ٢٦٠، والتقدير أدمو ربى<sup>(٣)</sup>. وإن كان بعض

التحويين لا يؤيد هذا التقدير؛ لكونه قد أعرج التركيب من الإنشاء إلى الإخبار.

### ٤- الاستثناء:

وفيه يحذف الفعل الوارد بعد جملة، ويُعرض عنه بـ "إلا" فنقول:

(١) د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف، ص ٢٢٧ تصريف.

(٢) د/ محمد حلى الخول، قواعد نحوية، ص ١٤٨.

(٣) ابن عيش، شرح للفصل، ١٥/٢، ١٦، السيرطي، الأغنياء والنظائر، ٩٩/٢.

ج — جاء الطلاب استثنى زيداً — جاء الطلاب إلا زيداً<sup>(١)</sup>  
ويرى التحويليون أن حذف الفعل هنا جائز، أى يمكن إظهاره فى البنية  
السطحية، على حين يُعدُّ حذفه واجباً عند النحاة التقليديين؛ ومن ثمَّ لا يميزون  
حذف حرف الاستثناء الذى هو اختصار للفعل "استثنى" ؛ لأن اختصار المختصر  
لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

## ٥- الاختصاص:

وفيه يحذف الفعل وجوباً فى مثل قولهم: - «نحن العرب أقرى الناس  
للضيف»<sup>(٣)</sup>، فالأصل المقدر فى البنية العميقة: - «نحن أخصُّ العرب أقرى الناس  
للضيف»، فبقرينة ضمير المتكلم "أنا" أو "نحن" يحذف الفعل وجوباً، فيكون المخرج:  
"نحن العرب أقرى الناس للضيف".

## ٦- المدح والذم:

وفيه يحذف الفعل جوازاً بدلالة اسم منصوب، يكون هو المختص بالمدح  
أو الذم، كما فى قولهم: - «الحمد لله أهل الحمد»<sup>(٤)</sup>، فتكون البنية العميقة على  
النحو التالى:

ج — مركب اسمى + مركب فعلى + مركب اسمى

ج — الحمد لله + أمدح + أهل الحمد

ج — الحمد لله + . + أهل الحمد

وكذلك فى الذم كما فى قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ للسد/

٤، فيقتدير الفعل المخنوف جوازاً، تكون البنية العميقة على النحو التالى: .

(١) د/ محمد على الخولى، قواعد نحوية، ص ١٤٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢٧٦/٢ - ٢٧٨.

(٣) يكون طحان، الألسنة العربية، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٨٢ & ابن هشام،  
شذور الذهب، تحقيق محمد عيسى الدين دار الاختصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ - ١٩٦٨م، ص ٢١٦.

(٤) ابن هشام، مفتى اللب، ٦٣٣/٢.

ج ————— مركب اسمي + فعل + مركب اسمي

ج ————— امرأته + أذم + جمالة الخطب

ج ————— امرأته + . . + جمالة الخطب

## ٧- المعية :

ويرد حذف الفعل في هذا التركيب مع دلالة للماضي؛ فنقول:- "سار زيدٌ وحاذى النهر"<sup>(١)</sup>؛ فتكون البنية العميقة متصورة على النحو التالي:

ج ————— فعل + فاعل + و + فعل + فاعل + مفعول

ج ————— سار+ زيد + و + حاذى + زيدٌ + النهر

فيحذف الفعل في صيغة الماضي والفاعل الثاني لسبق ذكره أولاً، يكون المخرج:

ج ————— سار+ زيد + و + . . + . . + النهر

فتكون: "سار زيدٌ والنهر"

## ٨- الأمثال :

وهي تراكيب اصطلاحية يحذف منها الفعل لكثرة الاستعمال مع رغبة الإيجاز والاختصار، هذا بالإضافة إلى أننا لا نستطيع تغيير تراكيب الأمثال؛ لكونها مسموعة عن العرب، ومنها عبارات الترحيب كقولهم:- «أهلاً وسهلاً»<sup>(٢)</sup> فالنحويون يرون أن هناك مركبين فعليين عنونيين وحوياً، تقديرهما:-  
"حللت" و "نزلت"<sup>(٣)</sup>، وتكون البنية العميقة

ج ————— مركب فعلي + مفعول به + و + مركب فعلي + منقول به

ج ————— حللت + أهلاً + و + نزلت + سهلاً

(١) د/ محمد علي الخولي، قواعد نحوية، ص ١٥٠.

(٢) ابن الأثير، لؤلؤ السمر في أدب الكتاب والشاعر، ٢/٢٢٠.

(٣) سيوريه، الكتاب، غيثيق عبد السلام هارون، ط لفيعة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ١/٨٠ & ابن يمشي، شرح للفصل، ١٢٨/٢.

ج ← .: + أهلاً + و + .: + سهلاً

ج ← أهلاً وسهلاً

ومن المعروف أن الأمثال يكثر ذكرها على السنة للتكلمين؛ ولكثرة استعمالها يكثر الحذف فيها، ويظهر ذلك في قولهم: «هذا ولا زعماتك»<sup>(١)</sup> فالمقدر في البنية العميقة: «هذا ولا أتوهم زعماتك». ومنه قول العرب: «كل شيء ولا شتيمة حر»<sup>(٢)</sup>، فهناك فعلاَن محذوفان، أحدهما: - أمرٌ في الجملة الأولى، وثانيهما: نَهَى في الجملة الثانية، وقد حذف معهما الفاعلان؛ لكونهما ضميرين غاطيين، وهذا الحذف واجب؛ فتكون البنية العميقة على النحو التالي:

ج ← إئت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر

والحذف هنا لكثرة الاستعمال. ومنه قولهم: - «الجار قبل الدار، و"الرفيق قبل الطريق"، والمحذوف هنا فعل يُقدَّر بقولهم: - "تُخَيَّر" (٣) أو ما في معناه.

ولا شك في أن الحذف في الأمثال كثير؛ لاهتمام العرب بها، وكذلك الحكيم والمثور؛ لكونها بمثابة سجل تاريخي يجمع خبرات العرب القدماء وتجاربهم، كما أن هذه الأمثال تُعدُّ تعابير اصطلاحية لا يجوز تغييرها بالزيادة فيها، أو الانتقاص منها؛ ومن ثمَّ فالإيجاز والاختصار هنا طبيعي تحتمة كثرة الاستعمال، وإن كان البلاغيون يفسرون هذا الحذف على غير ما ورد فيه، وإنما يرجعونه لدلالة القصر، وإصابة المعنى الكثير باللفظ القليل.

## ٩- الاشتغال:

وفيه يحذف الفعل بدلالة تقدم اسم منصوب، وتأخر جملة فعلية تختوى على

(١) سيوه، الكتاب، ٢٨٠/١.

(٢) السابق نفسه، ٢٨٠/١، ٨٢١.

(٣) د/ طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف، ص ٣٣.



مفعول ضمير، نحو: "زيدًا ضربته"<sup>(١)</sup>، فالتحويليون يرون أنَّ البنية العميقة لهذا التركيب يُقدَّر فيها فعلٌ ناصب لـ "زيد"؛ لاشتغال الفعل للتأخر بضميره، وتمثُّل على النحو التالي:

ج ————— مركب فعلى + اسم + مركب فعلى + ضمير

ج ————— ضربت + زيدًا + ضرب + ضمير

ج ————— ° + زيدًا + ضرب + ضمير

على حين نجد شاة العربية مختلفين، فالبصريون يقدِّرون فعلًا محذوفًا، على حين نجد الكوفيون يفسِّرون الاسم المتقدم على أنه مفعول به للفعل المتأخر<sup>(٢)</sup>، والأرجح رأى البصريين.

#### ١٠- المصادر المنتصبة:

ويحذف الفعل وجوبًا مع المصادر المنتصبة سمًّا، نحو: "سَقيًا ورعيًا"، فالبنية العميقة تحتوى على فعلٍ مُشتقٍّ من سادة للصدر يُقدَّر بقولهم: "سقاك الله سقيا ورعاً ورعيًا" وتحل على النحو التالي:

ج ————— مركب فعلى + اسم مركب

ج ————— (فعل + مفعول + فاعل) + مصدر

ج ————— سقى + ك + الله + سقيا

ج ————— : + : + : + سقسقيا

فيكون المخرج "سَقيًا" وكذلك الأمر فى "رعيًا"

ومنه: "خَيَّةٌ وَجَدْنَاهُ"، وحمداً، وشكراً، وَهَجَبًا"<sup>(٣)</sup>، والمقدَّر فى البنية العميقة: "خَيَّكَ اللهُ خَيَّةً وَجَدْنَكَ جَدَّةً"، "حمدتُ الله حمداً، وشكرته شكراً، وتعجبتُ عَجَباً"

<sup>(١)</sup> ابن جني، الخصائص، ٣٧٩/٢ عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على مرسى الشوملى، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٩٠م، ١٠٣٤/٢.

<sup>(٢)</sup> ينظر تفصيل ذلك، ابن الأنبارى، الإصناف فى مسائل الخلاف تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحليم، ط ١ للطبعة المصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ٨٢/١.

<sup>(٣)</sup> سيرته، الكتاب، ٣١١/١، ٣١٢ هـ ابن هشام، فوضح للمسالك، ٢١٦/٢.

و كذلك يحذف الفعل وجوباً في نحو قوله تعالى:- ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾<sup>(١)</sup>  
 محمد/٤ وللراد في البنية العميقة "واضربوا الرقاب".

و كذلك إذا كان المصدر سيق لتفصيل عاقبة ما تقدمه، مثل قوله تعالى:  
 ﴿فَلْيَسُدُّوا أَسْفَافَهُمْ فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَبَدَأَ يُزِيلُ الْعَذَابَ عَنْهُمْ﴾ محمد/٤<sup>(٢)</sup>، فالنحاة التقليديون على  
 تقدير فعل مشتق من مادة المصدر هو: "تَمُنُّونَ مِنَّا وَتُقَذَّرُونَ مِنْهُ"  
 وتطبق هذه القاعدة على كل المصادر للتعبئة نحو: "سَيَرًا سَوِيًّا" "لك على"  
 "أَلْفَ عُرْفًا" أى "اعرفنا"، وكتوبهم: "أنت ابنى حقًا" أى "يحق حقًا"<sup>(٣)</sup>. فهذه  
 المقدرات جميعها عند العرب هى نفسها ما سماه التحويليون بالبنية العميقة،  
 و"التحويل" هو العملية النحوية التى يتم بها نقل التركيب من البنية العميقة إلى البنية  
 السطحية.

## ١١ - القسم:

وفيه يحذف الفعل وجوباً إذا كانت أداة القسم "الواو" أو "التاء"؛ لكون  
 الفعل لا يجوز إظهاره معهما فى السطح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ  
 أَصْنَامَكُمْ﴾ الأنبياء/ ٥٧، فالبنية المقترنة هى: "أقسم تالله لأكيدن أصنامكم"،  
 وحذف الفعل وجوباً<sup>(٤)</sup> مع "التاء" وكذلك مع "الواو" فى قولهم: "والله لأذاكرن"،  
 والتقدير هنا السابق نفسه.

أما إذا كانت أداة القسم "الباء"، فيجوز معها إظهار الفعل وحذفه، نقول:  
 "أقسم بالله لأفعلن"، "بالله لأفعلن"، ويفسرون ذلك بأن "الباء" من الأحرف التى  
 يجوز ظهورها فى البنية السطحية، وكذلك الفعل معها.

(١) الزحدرى، الكشف، دار الكتاب العربى، بيروت، ط. ٣، ١٩٨٧م، ٣١٦/٤.

(٢) الزحدرى، الكشف، ٣١٦/٤.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٢٢/٢، ٢٢٣.

(٤) ابن جنى، الخصائص، ٣٦٠/٢.

## ١٢- الشرط:

وفيه يكتر حذف الفعل بعد أدوات الشرط؛ لكونها لا تدخل إلا على الأفعال (عند البصريين) ومنه قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ الانشقاق/ ١ فالبنية للمقدرة يوجد بها فعل بعد "إذا" فتتمثل على النحو التالي:

ج — رابط + فعل + فاعل + جملة

ج — إذا + انشقت + السماء + انشقت .

ج — إذا + . + السماء + انشقت

فتكون البنية السطحية كما جاءت في الآية: - ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ وكذلك قوله تعالى: - ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup> التوبة/ ٦، فبتطبيق القاعدة السابقة تكون البنية العميقة: "وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك"؛ وهذا النوع من الحذف يرجع إلى صناع النحويين ولا سيما البصريين، وإن كنت أرى أن منهج الكوفيين أكثر دقة حيث يرون أن الاسم للتقدم قاعل للفعل المتأخر ولا حاجة لتقدير فعل آخر.

## ١٣- الأمر:

وفيه يحذف الفعل مع الفاعل بدلالة اسم منصوب، يكون فيه حثٌ على العمل به، نحو قولهم: "اسرعاً ونفسه"، فالمقدر في البنية العميقة: "دع اسرعاً ونفسه" ومنه قوله تعالى: ﴿انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> النساء/ ١٧١، والمقدر مع الفعل المحذوف في البنية العميقة يمثل على النحو التالي:

ج — مركب فعلى + مركب حرفى + مركب فعلى + مركب اسمى

ج — انتهوا + عن ذلك + وآتوا + خيراً لكم

فيحذف فعل الأمر من التركيب الثانى بدلالة السياق، وإضمار المركب الحرفى من الجملة الأولى؛ تكون البنية السطحية كما جاءت في الآية.

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب، ٢٧٤/١، ٢٧٥، ابن جني، الخصائص، ٢ / ٣٨٠.

<sup>(٢)</sup> فرخندى، الكشف، ١٨٨/١.

#### ١٤- بعد العطف بـ "فَاء" أو "ثُمَّ":

يكثر حذف الفعل وجوباً إذا دل الكلام على الزيادة فى شئ معطوف بـ "الفاء" أو "ثم"<sup>(١)</sup>، نحو:- "بَعَثَهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا" ، والمُقْتَرَبُ:- "بَعَثَهُ بِدِرْهَمٍ فَهَبَّ الثَّمَنَ صَاعِدًا" ، ومنه:- "بَعَثَهُ بِدِرْهَمٍ ثُمَّ زَائِلًا" ، والمراد:- "ذهب الثمن صاعداً، أو زائلاً، أو أخذنا فى الازدياد"، وقيل هنا فى شئ ذى أجزاء يبع بعضها بـ درهم، والبواقي بأكثر؛ وذلك لكثرة الاستعمال.

جـــــــــ مركب فعلى + مفعول + مركب جرّى + حرف عطف + معطوف

جـــــــــ بعث + ضمير + بـ درهم + عطف بـ "فاء" أو "ثم" + ذهب السعر صاعداً ويجذف الجملة بعد حرف العطف؛ يكون للخروج على ما جاء فى المثال الأول "بعثه بـ درهم فصاعداً".

نستتج من خلال قاعدة حذف للركب الفعلى فى الأساليب المحددة التى عرضت بالتفصيل، تتضمن:- الإغراء، والتحذير، الاختصاص ... إلخ. مدى التشابه بين المنهجين التحويلي والتقليدى، وقد ذكرنا مصطلح "الركب الفعلى"؛ لكون الفاعل يمثل جزءاً من الفعل، فكلاهما مرتبط ارتباطاً لفظياً ومعنوياً؛ ومن ثم حُذِفَ الركنان معاً فى أكثر الأساليب السابقة.

كما أن هذه الأساليب جاءت فى صيغ إنشائية أو طلبية، والفاعل فيها يُعبّر عنه بضمير للمخاطب، وحُذِفَ هذا الفاعل واجب فى كلا التحويلين. هذا بالإضافة إلى أن هذه الأساليب جميعها حذف فيها المركب الفعلى وجوباً ماعدا حالة التّسم (الباء) والإغراء والتحذير مع المفرد، إذ يميز فيها إظهار المركب الفعلى وحذفه، ومن ثَمَّ وُسِمَ بـ (الحذف الجائز).

<sup>(١)</sup> الرضى، شرح الكافية، ٤٧/٢.

## القاعدة الثالثة:

### حذف الكينونة من الإسناد Deletion of compilative predication

وتتميز هذه القاعدة بحذف رابط الكينونة، إما كان أو فعلاً وهو للعبارة عنه في الإنجليزية *to be* وفي الفرنسية *être* وفي الألمانية *Siev* من الجملة الاسمية البسيطة، ويرد التركيب هنا مكوناً من مسند إليه ومسند، ولا خلاف بين أن يكون المسند مفرداً، أو شبه جملة، فنقول:

زيدٌ مجتهد، الكتاب على الطاولة، فالتحويليون متفقون على أن هناك ضميراً رابطاً بين ركني الإسناد يفتقر به "كائن أو موجود" في الجملة البسيطة؛ فتكون البنية العميقة لهاتين الجملتين السابقتين.

١- ج ← مسند إليه + رابط الإسناد + مسند

ج ← زيدٌ + يكون + مجتهداً

٢- ج ← مسند إليه + رابط الإسناد + مسند

ج ← الكتاب + موجود + على الطاولة

ويؤكد وجود رابط الإسناد في الجملة البسيطة ظهوره عند النفي، ويظهر ذلك من التطبيق على المثالين السابقين، وهما:

لم يكن زيدٌ مجتهداً لم يوجد الكتابُ على الطاولة<sup>(١)</sup>.

وإن كان من الممكن في النحو التقليدي أن يقال: ما زيدٌ مجتهداً، ولا كتابٌ على الطاولة وذلك بحذف رابط الكينونة لفظاً وإثباتاً عقلاً؛ ولذلك نجد النحاة التقليديين يفترونه عند تعلق شبه الجملة به، كما يحذف غير "لا" النافية للجنس إذا أُريد به مجرد الوجود، فنقولنا: "لا إله إلا الله"، الخبر محذوف تقديره: "موجود".

(١) د/ محمد علي الخولي، قواعد نحوية، ص ١١٥.

و كذلك يحذف خبر المبتدأ مع "لولا"؛ إذا كان دالاً على الكون المطلق،  
وغنل له بقولهم: - "لولا عبد الله لكان كذا"، فالتحاة التقليديون يقدرون بنية عميقة  
تحتوى على العنصرين الإسناديين، وتكون على النحو التالى:

ج ————— لولا عبد الله موجوداً لكان كذا

و يعمل "سيويه" هذا النوع من الحذف بكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف فى تطبيق هذه القاعدة، بين إن كان الفعل الناقص ماضياً أو  
مضارعاً، فإذا قلنا: - "كان أو يكون الكتاب على الطاولة"<sup>(٢)</sup>، فهناك لفظة  
"موجود" قد حُذفت جوازاً بعد "كان أو يكون"، وللسند إليه "الكتاب"؛ فتكون  
البنية العميقة:

ج ————— كان أو يكون + موجود + مسند إليه + مسند

ج ————— كان أو يكون + موجود + الكتاب + على الطاولة

ويحذف ما يندل على الوجود للطلق بين الناسخ والمخور، يصبح المخرج فى البنية  
السطحية كما يلى:

ج ————— كان أو يكون الكتاب على الطاولة

واعتمادية الحذف هنا تحيز إظهار لفظة "موجود" على السطح، وتكون  
البنية صحيحة نوعياً عند التحويلين، على حين لا يجوز ذلك فى النحو التقليدى.

#### القاعدة الرابعة : حذف الفاعل Subject Deletion :

إن كثيراً ما يُحذف الفاعل من تراكيب معينة لعلم المتكلم به؛ كما فى

شعر:-

<sup>(١)</sup> سيويه، الكتاب، ١٢٩/٢.

<sup>(٢)</sup> د/ محمد على الخول، قواعد نحوية للغة العربية، ص ١٧٥، ١٧٦.

## 1- Wash Yourself

أَغْتَسِلْ

فإذا تأملنا هذه الجملة علمنا أن الفاعل والمفعول متماثلان، وهذا يوجب أن تكون الجملة مبدوءة بفاعل هو نفسه للمفعول؛ فتكون:

## 2- You wash you

ولما كان للمفعول ضميراً؛ وجب تحويله إلى الضمير المتعكس Your self وعندئذٍ يجب حذف الفاعل للعلم به؛ فتكون البنية السطحية:

## Wash yourself<sup>(1)</sup>

وتؤكد هذه القاعدة بما يُعرف بـ "الجملة التكميلية Tag sentence حيث تُظهر الفاعل الذى حُذِف من الجملة الأساسية، نحو:

## 1- Open the door, will you?

فهذه الجملة فى حقيقتها اسمية تبدأ بالفاعل؛ فتكون على النحر التالى:-

## 2- You will open the door.

ولما كان الفاعل معلوماً، وهو المأمور المحاطب؛ حذف لوضوحه أو للعلم به؛ فكانت البنية السطحية كما يلى:

## 3- Open the door<sup>(2)</sup>

وهذه القاعدة متمثلة فى العربية؛ فنحن لما تُضمير الفاعل لعلم المحاطب به، اعتماداً على دلالة السياق؛ لِكُونِ الفاعل فى العربية لا يُحذف؛ لأنه بمثابة جزء من الفعل، فهما متلازمان، وما ورد فيه الفاعل غير مذكور، فهو مُضمَرٌ على رتبة ذكره<sup>(3)</sup>. يقول "السيوطى" فى إضمار الفاعل: «وقد يدلُّ عليه السياق؛ فيُضمَرُ

<sup>(1)</sup> د. عمود سليمان باقوت، قضايا التقدير بين القدماء والحديثين، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

ص ١٨٦، ١٨٧، نقلاً من:

Modern English Linguistics, Strutural and Tran formational grammar, p- 130.

<sup>(2)</sup> John , p. Brodenck, Modern English Linguistics, A structural and trasfor-  
mational grammar, University of South Florida, p. 131

<sup>(3)</sup> ابن جنى، الخصائص ٢ / ٣٦١، ابن الأثير، لؤلئ السائر ٢ / ٢٩٦.

ثَقَّةً فِي فَهْمِ السَّامِعِ، فَإِذَا لُوحِظَ تَعَلُّزُ فَهْمِ السَّامِعِ وَحُوءٌ لِلتَّلَقُّيِّ، أَهْرَزَ الْعَنْصَرُ  
الْمَحذُوفَ.<sup>(١١)</sup>

وللملك حصر النحاة التقليديين<sup>(١٢)</sup> للمواضع التي يُضمَر فيها الفاعل اعتمادًا  
على فهم السامع، ووضوح المعنى، ودلالة السياق وهي:

أ- في باب "النائب عن الفاعل"<sup>(١٣)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ يوسف/٤١

ب- وفي "الاستثناء المفرغ"، نحو: "ما قام إلا هند"، وأصله في البنية العميقة: "ما  
قام أحدٌ إلا هند"

ج- في باب "أفعل" بكسر العين، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ مريم/٣٨  
والفعل هنا ماضي على صورة الأمر، والياء زائدة، والضمير "هم" يعرب فاعلاً  
مجروراً لفظاً ومرفوعاً عملاً، والحذف يتمثل في فاعل الفعل (أبصر) إذ التقدير:  
أبصر بهم.

د - مع "المصدر" كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِنْطَعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾  
البلد/١٤. ويكثر حذف الفاعل لدلالة المصدر؛ إذ للقدر في البنية العميقة:-

"أطعم المَطْعَمَ في يوم ذي مسغبة يتيمًا ذا مقربة"

هـ - مع "الفعل للؤكد بالنون"، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ  
بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ القصص/٨٧.

فاعل (يَصُدُّكَ) هو واو الجماعة لأن الأصل: يَصُدُّونَ + نون التوكيد + ك  
المعاطب حذفت نون الإعراب لتوالي الأمثال، ثم حذفت واو الجماعة لالتقاء  
الساكنين، لكن بقيت الضمة للدلالة عليها؛ ولذلك يقول بعض المحققين إن

<sup>(١١)</sup> السيرطي، الإثقان في علوم القرآن، ١/١٨٨.

<sup>(١٢)</sup> خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١/٢٧٧.

<sup>(١٣)</sup> ينظر تفصيل ذلك في قاعدة حذف الفاعل في صيغة المبني للمجهول.



الصائت الطويل للممثل في ولو الجماعة لم يحذف، وإنما قُصِّر<sup>(١)</sup>.

و- يحذف الفاعل إذا أغنت عنه حال مفصلة، نحو:

كرةٌ ضربت بصوالةٍ فطلقها رجلٌ رجلٌ

موضع الشاهد: تلقفها رجلٌ رجلٌ، وأصل العبارة أو الأصل للمقدّر: تلقفها  
الناسُ رجلاً رجلاً، ثم حذف الفاعل وأقيمت الحال للفصلة مقامه.

ز- كما يحذف الفاعل في مثل قولهم:- "ما قام وقعد إلا زيد"<sup>(٢)</sup>

فأصله مكون من جملتين بسيطتين هما:- "ما قام إلا زيد"، "وما قعد إلا زيد"  
وكلما كان الفاعل واحداً والفعلاّن مختلفين، وجب الاستغناء عن الفاعل المكرر،  
فحُذِفَ أحدهما بدلالة الآخر عليه، فكان التركيب السطحي:

"ما قام وقعد إلا زيد"<sup>(٣)</sup>

ح- يُحذف الفاعل مع الأفعال:- "قلّ، كثر، طال" إذا اتصلت بـ "ما"، حيث  
تكفّرها عن العمل فيما بعدها؛ يماً سوغ الاستغناء عن الفاعل. نحو: "قلما أراك"  
والتقدير "قلت رؤيتك".

ط- ذكر "سيبويه" أن من مواضع حذف الفاعل وجوباً، ما ورد من حذف المضاف  
 وإقامة المضاف إليه مقامه أَسَافاً، ومن ذلك قولهم<sup>(٤)</sup>:

"بنو فلان يطوهم الطريق"، والأصل:- "يطوهم أهل الطريق"، فحُذِفَ الفاعل  
في المعنى وهو "أهل"، وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(٥)</sup> فاعلاً في اللفظ.  
وهكذا نلاحظ مدى اتفاق الأصل للمقدّر في النحويين (التقليدي،

<sup>(١)</sup> وفي إعرابه تقول: بعد فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لثبوت الأنتال، وولو الجماعة للنزول  
عليها بالضمّة فاعل، والنون حرف للتأكيد، والكاف مفعول به.

<sup>(٢)</sup> بحال الأخرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢٧٠/١، وما بعدها.

<sup>(٣)</sup> ينظر مزيد من الشواهد في قاعدة حذف العنصر للماتل.

<sup>(٤)</sup> سيبويه، الكتاب، ٢١١/١: ٢١٣.

<sup>(٥)</sup> ينظر مزيد من التفصيل في قاعدة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

التحويلي)، وإن كان النحو التحويلي يوجب إضمار الفاعل للعلم به مع صيغة الأمر على حين يميز النحو التقليدي حذفه في مواضع مسموعة لا يجوز القياس عليها.

#### القاعدة الخامسة (إجبارية) :

**Deletion of the "preposition" before "that" :** حذف الجار قبل "that" وتوجب هذه القاعدة - على رأى التحويلين - حذف حرف الجر قبل "that" وتُمرُّ مرحلتين تحريكتين:-

أولاهما: إعادة ترتيب جملتين بسيطتين تعتمد إحداهما على الأخرى أو تكون سبباً لها.

وثانيتهما : الربط بين الجملتين البسيطتين بـ "that".

ويظهر ذلك في المثال التالي<sup>(١)</sup>:

#### 1- I'm certain of Dich's loyalty.

ج ————— مركب اسمي + مركب فعلي + حرف جر + مركب اسمي

ج ————— أنا + أتق + في + إخلاصك

فإذا أردنا التعرف إلى البنية العميقة، توصلنا إلى المخرج التالي:-

#### 2- I'm certain of Dick being loyal. أنا أتق في كونك خلصاً

ويحذف متممات الجملة والتعويض عنها بضمير غير العاقل "it"، يكون المخرج التالي:

#### 3- I'm certain of it. أنا أتق في هذا

ثم يُربط بين الجملة ومتمماتها بـ "that"؛ فيُحذف الجار وحرفاً كما في المخرج السطحي:

#### 4- I'm certain that Dick is loyal. أنا أتق أن Dick خلص

وهذه القاعدة تماثل ما اشتهر عند التقليديين بحذف الجار قبل "أن"، "إن"

<sup>(١)</sup> د/ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٢

Jangacker, fundamentals of linguistic analysis, Marcourt, Brace Jovaanvich, Incu, s. a, 1972, p. 113

المصدريتين، فكثيراً ما يُحذف الجار قبلهما مع المضارع، كما في قوله تعالى:-  
﴿يَمْنُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ المحجرات/ ١٧ أى:- "بأن أسلموا"، وذلك لطول  
الكلام وكثرة الاستعمال، فإذا تأملنا البنية العميقة لهذا المثال؛ كانت على النحو  
التالى:

ج — مركب فعلى + مركب جبرى + حرف جر + حرف مصدرى + المضارع  
ج — يَمْنُونُ + عليك + به + أن + أسلموا  
ويتضح ذلك أيضاً من قول الشاعر:-

مَنْعَتُ تَمِيمًا مِنْكَ أَنَّى أَنَا ابْنُهَا      وَهَارُهَا الْعُرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ<sup>(١)</sup>  
برواية "أن" بفتح الهمزة والمقدرة فى البنية العميقة: "لأنى أنا ابنها" فحُذفت "السلام"  
فى البنية السطحية. ويظهر ذلك أيضاً فى قولهم:- "لا محالة أنك ذاهب"، "لا بُدُّ  
أنك ذاهب"، ونحو ذلك، حذف "من" الجارة، والتقدير:- "لا محالة من  
أنك"، "ولابدُّ من أنك"<sup>(٢)</sup>

وهكذا يتبين مدى التقارب الواضح بين "النحو التحويلي والنحو التقليدى"  
فى تطبيق تلك القاعدة.

### القاعدة السادسة:

#### حذف الجار قبل الفاعل Deletion of the preposition before the subject

يقدر التحويليون أن هناك فى التركيب الاسامى "حرف جر" قبل الفاعل  
مقرون به فى البنية العميقة، فإذا قلنا:- "مشى زيد"، فبنية الجملة العميقة "مشى مِنْ  
زيد". ويظهر ذلك عند التحويل إلى المصدر؛ فنقول:- "لَمْشَى مِنْ زيد"<sup>(٣)</sup>.  
وحذف الجار هنا إجبارى، فإذا ظهر فى البنية السطحية اعتبره النحاة

<sup>(١)</sup> سيويه، الكتاب، ١٦٨/٣.

<sup>(٢)</sup> سيويه، الكتاب، ١٣٧/٣، ابن هشام، أوضح للمالك، ٦٨/٣.

<sup>(٣)</sup> د/ محمد على الخول، قواعد نحوية، ص ١١٣، ١١٤.

التقليديون "زيادة Addition"؛ للتوكيد، وإن كان الأصل عدم ظهوره في السطح، ومن ذلك زيادة "الباء" في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّى بِاللَّهِ شَيْدًا﴾ النساء/٧٩، والزيادة هنا غالباً أفادت شدة الارتباط بين الفعل "كلّى"، والفاعل "الله" (١).  
كما نجد زيادة الجار قبل الفاعل في قولهم: - "لَا يَنْمُ مِنْ أَحَدٍ" (٢)، وكان يجب أن يقال: - "لَا يَنْمُ أَحَدٌ"، واعتبرت (من) هنا شؤناً من ألوان الزخارف، والحق أن العرب كانوا أصحاب فضل في استنباط معانٍ إضافية من حروف الجر الذي يظهر قبل الفاعل في العربية، وهذه المعاني تظهر في مثل قولهم: - "ما جاء مِنْ أَحَدٍ"، فزيادة "من" هنا قد أفادت معنيين: -

الأول: بيان الجنس وتوكيده، وهي الدخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، كالنكرة المحتصة بالنفي.

الثاني: - إعادة التنصيص على العموم، ومنه قوله تعالى: - ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ يس/٤٦ (٣).

ونستنتج مما سبق مدى التشابه بين التحوين التقليدي والتحويلي في تناول هذه القاعدة، وإن كان النهج التقليدي أكثر دقة؛ إذ أنه يتعامل مع البنية الصحيحة نحوياً، سواء أكانت سطحية أم عميقة؛ ومن ثمَّ لم يعلّقوا حروف الجر الزائدة بالفعل أو ما يشبهه؛ وذلك لكونها دخيلة على البنية المنطوقة، وإن كانت لها دلالة إضافية تتمثل في التوكيد، وتقدير التحويليين يُفسّر ظهورَ حرف الجر في بنية المصدر المشتق من بنية الفعل الولد في الجملة موضع الدرس على أنه أصلى الوجود في البنية العميقة وظهوره في السطح يُعدّ لوناً من الزخرفة الشكلية.

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ٢٦١/٣.

(٢) الأعمشوني في حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ٢٢٨/٢.

(٣) ابن هشام، مفتي اللب، ٤٢٥/٢.

## القاعدة السابعة:

**Delition of the preposition before the object** حذف الجار قبل المفعول

يُتَنَادَرُ التحويليون أنَّ التركيب المكوَّن من فعل وفاعل ومفعول مباشر أو غير مباشر قد حُذِفَ منه حرف الجر قبل المفعول بنوعيه، وتدلُّ على ذلك بالمثالين الآتيين:-

فإذا قلت:- "أعطى زيدَ الكتابَ عملاً" و "فتحَ المفتاحَ البابَ"<sup>(١)</sup>، فالأصل في البنية العميقة وجود حرف جر قبل المفعول، مُتَمَثِّل على النحو التالي:-

ج ١ — أعطى + زيدٌ + الكتابَ + لِـ + محمد

ج ٢ — فتح + المفتاحَ + لِـ + الباب

ويحذف الجار قبل المفعول بنوعيه؛ تكون البنية السطحية كما وردت أولاً، ويؤكد ذلك ظهور الجار مع المصدر، فنقول:- "إعطاه الكتابَ لزيدٍ" و "فتحَ المفتاحَ للبابِ"، ويعرف هذا عند النحاة التقليديين بحذف الخافض ونصب المجرور اتساعاً، وقد جاء على ضربين:-

أولهما: "ساعى لا يقاس عليه، نحو:- "ذهبت الشامَ"، "تمرَّون الديارَ" و "توجَّهت مكةَ"، فهكذا سُمِعَ عن العرب<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز أن نقول: "ذهبت للمسجد"، "تمرَّون الحقولَ"، "توجَّهت الدارَ"، لعدم سماعه عن العرب، والظروف هنا تكون مفعولاً على الاتساع بنزع الخافض<sup>(٣)</sup>؛ فكان الأصل في البنية العميقة:- "ذهبت إلى الشامَ" "تمرَّون بالديارَ" و "توجَّهت إلى مكةَ".

ثانيهما:- وهو كثير الورد، تارة يظهر معه الجار، وتارة يحذف، "وعلى رأى المحدثين اقتداءً ببعض النحاة القدماء لا يكون وجود الجار هو الأصل، في نحو قولهم:- "نصحت لزيدٍ ونصحت"، "شكرت له وشكرته"، "وكلت له وكلته"

(١) د/ محمد الخولي، قواعد نحوية، ص ١١٣، ١١٤.

(٢) السيوطي، همع اللوامع، دار للغة - بيروت، ٨١/٢.

(٣) د/ عباس حسن، النحو الوافي، القاهرة، ١٩٧٥، ١٧٢/٢.

و"وَزَنَتْ لَهُ وَوَزَنَتْهُ" <sup>(١)</sup>. فيعض النحاة يرون أن هذه الأفعال في الأصل تتعدى إلى مفعولين، أحدهما مباشر، والثاني بحرف الجر، فالأصل في: "نصحت لزيد" ج — فعل + فاعل + حرف جر + مفعول غير مباشر + مفعول مباشر ج — نصح + ضمير للتكلم + ل + زيد + رأيه

ويحذف للمفعول المباشر لاستغناء الكلام عنه ووضوح للعنى؛ تصير الجملة: — "نصحت لزيد"، ويحذف الجار ونصب الجرور على نزع الخافض تصير الجملة: ج — نصحت زيدا.

وهكذا الحال نفسه في باقى الأمثلة.

ولا خلاف بين الظرف للتوسع فيه إن كان مختصاً، نحو: "دخلت الدار"، و"دخلت مكة"، أو مبهماً، نحو: — "جئت حيناً"، "جلست وقتاً" <sup>(٢)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ الفتح/٢٧، والمراد: فى المسجد وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ الأعراف/١٥٥ وللقدر حذف حرف "من" قيل "قومه" <sup>(٣)</sup>. ويؤكد هذه القاعدة ظهور حرف الجر قبل للمفعول فى البنية السطحية وعده زيادةً فى الصيغة، ومن ذلك قوله تعالى: — ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ <sup>(٤)</sup> البقرة/١٩٥، فهـ "الباء" فيه زائدة و المراد فى البنية السطحية أن تكون: — "ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة" فلما ظهر الجار فى بنية السطح وجب عده زائداً، لإضافته معنى فرعياً إلى البنية السطحية

<sup>(١)</sup> الأهمى فى حاشيته، ١٩٧/١. السهلى، صالحي الفكر فى النحو، تحقيق د/ إبراهيم إنباء، القاهرة، مطبعة الاختصاص ١٩٥٥م، ص ٣٥٢ للورد المقتضب، تحقيق عبد الحافظ حضيمة، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٣٩٩ هـ ٦٠/٢.

<sup>(٢)</sup> للورد، للمقتضب، ٦٠/٤، ٦٢، فى حاشية المحقق د. د. نادية رمضان، العلاقة بين الفعل وحرف الجر دراسة دلالية، الدار المصرية، الإسكندرية، ص ٨٤، ٨٦.

<sup>(٣)</sup> ابن تقيّة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٢٩.

<sup>(٤)</sup> الكشاف، ٢٣٧/١.

مع الاحتفاظ بصحتها النحوية. وهذه الظاهرة متفشية فى العربية ولما شواهد كثيرة فى القرآن الكريم.

وبالرغم من كون التحريكين يقدرون حروف جر قبل المفعول، إلا أن ظهورها فى البنية السطحية يُعد إظهاراً لما كان موجوداً فى العمق ولما كان حذف الحرف هنا إجبارياً؛ كان إبرازه فى السطح زيادة.

وهكذا لاحظنا تشابه المنهجين فى هذه القاعدة، إلا أن النهج التحريكى عدّ هذا النوع من الحذف إجبارياً، ومن ثم لا يميز إظهار الجار فى بنية السطح مطلقاً على حين وجدنا للنهج التقليدى يفرق بين الأفعال، فمنها ما يتعدى بنفسه فهو لا يحتاج إلى حرف جر مطلقاً، ومنها ما يتعدى بحرف الجر إلى مفعوله، وهذا القسم منه أنواع تتلخص فى:

أ- أفعال سماعية لا يقاس عليها أسقط معها حرف الجر من البنية السطحية مع إثباته فى البنية العميقة و "قد ذُكر فى موضعه".

ب- أفعال كثيرة الورد ترد تارة متعدية بالحرف، وتارة متعدية بنفسها، والأرجح أن وجود الحرف هو الأصل، وقد مثلنا له.

ج- أفعال تتعدى بنفسها فى الأصل ، ولكن وردت متعدية بحرف الجر فى السطح، فالتحويليون والتقليديون يفسرون ظهور هذه الحروف على الزيادة؛ لكونها واجبة الحذف، وإنما جازيت فى السطح لإنادة معنى جديد.

## ثانيًا: القواعد الاختيارية Optional Rules :

### القاعدة الأولى :

حذف الفاعل في صيغة المبني للمفعول Deletion of the subject in the passive voice وفيها يُحوّل الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، مع جواز حذف الفاعل الحقيقي<sup>(١)</sup>، وغنل على ذلك بالمثال الآتي:-

1- Joanna hit the ball<sup>(2)</sup> جوانا تضرب الكرة

ج — مركب اسمي + مركب فعلي

ونقل للمفعول قبل الفعل وحذف الفاعل مع تطبيق القوانين اللورغيمية الصوتية يكون مُخرَج الجملة السابقة كما يلي:-

2- The ball was hit by Joanna. ضُرِبَت الكرة بواسطة جوانا

وللإِلاحَظ إمكان حذف (by) وما بعدها؛ لقول التحويّليين إن الفاعل يوجد قبله حرف جر في البنية العميقة، فإذا ظهر في البنية السطحية كان ظهوره طبيعيًا، ويستدلون على ذلك بصيغة المبني للمجهول<sup>(٣)</sup>.

أما عند التقليديين فغالبًا ما يُحذف الفاعل لأغراض بلاغية، كالجَهل به، كما في قولهم: "سُرِقَ المتاع" أو للإيضاح، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ صَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ النحل/ ١٢٦<sup>(٤)</sup>، أو للمماثلة معافطة على السمع، مثل: "مَنْ طَابَتْ سِرِّيْرَتُهُ حُوْصِلَتْ سِرِّيْرَتُهُ" ويأثبات الفاعل المَحْذُوف من البنية السطحية يتأني شكل الجملة في البنية العميقة فقولهم: "سُرِقَ المتاع" إشارة إلى الفاعل المَحْذُوف للمجهول به، وناب للمفعول متابه، فأخذ وظيفته وعلامته ومعناه،

<sup>(١)</sup> د/ محمد علي الخولي، قواعد نحوية، ص ١٣١.

<sup>(٢)</sup> د/ محمود سليمان باقر، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، ص ١٨١، ١٨٢.

<sup>(٣)</sup> د/ محمد علي الخولي، قواعد نحوية، ص ١٣٣.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، أوضح المسالك، ١١٩/٢.



وكذلك المراد من قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِقِبْتُمْ بِهِ﴾، أما إذا قيل: "من طابت سريرته حمّد الناس سيرته" أدى ذلك إلى الخروج عن السجع، وإن كان ظهور الفاعل الحقيقي لا يُخلّ معنى الجملة نحويًا، مما أدى إلى الحكم على تلك القاعدة بالاختيارية.

ولا شك في تقارب النحو التقليدي والنحو التحريلى فى تلك القاعدة، إلا أن هناك فرقًا بين النحويين، فـ "النحو التحريلى" يُحوّزُ إظهار حرف الجر المقرون بالفاعل فى صيغة المبني للمجهول، اعتمادًا على رأيهم الناقل بأن كل محور أو فاعل حقيقى يسبقه حرف جر فى البنية العميقة. على حين لا يميز "النحو العربى" إظهار حرف الجر أو الوساطة فى البنية السطحية للجملة المبنية للمجهول، فيقال "كُتِبَ الدرسُ من زيد" عند التحويلين، و"كُتِبَ الدرسُ" عند النحاة التقليديين. ولا فرق بين الفعل للتعدي واللازم فى البناء للمفعول، فيقال:- "ضُرِبَ زيد"، "جُلِسَ على المقعد"، "صِيَمَ رمضان"، "وُجِدَ أمام الأمير" ... إلخ

### القاعدة الثانية :

#### حذف المفعول Object Deletion

يرى التحريليون أن "للمفعول" كثيرًا ما يُحذف إن كان مفهوماً من السياق، أو لدى موقف معين<sup>(١)</sup>؛ ومن ثم فلا بُدَّ للأفعال الواردة فى هذه القاعدة أن تكون متعدية؛ لكون المفعول لأبد منه لوقوع الفعل عليه، ونرمز لهذه القاعدة بالمعادلات الآتية:-

ج ← فعل + فاعل + مفعول

ج ← ٣ + ٢ + ١

ويحذف المفعول وهو العنصر (٣) يكون مخرج المعادلة السابقة

<sup>(١)</sup> د/ المنزلى، قواعد نحوية، ص ١٢٣.

ج — فاعل + مفعول + فاعل + .

فإذا قلنا: - "شرب فلان فسكّر"<sup>(١)</sup>

فهم من السياق للمفعول المخلوف؛ فكانت البنية العميقة على النحو التالي:-

"شرب فلان حَمْراً فسكّر"

ج — فعل + فاعل + مفعول + جملة

ونلاحظ صحة الجملة تحويًا مع إثبات للمفعول، مما جعل حذفه هنا اختيارياً. ولذلك عُرف هذا النوع من الحذف بـ "الاختصار"<sup>(٢)</sup>. إلا أنَّ هناك أفعالاً لا يجوز حذف مفعولها لتقيّد المعنى به.

أما النحاة التقليديون فقد أجمعوا على جواز حذف للمفعول سواء أكان الفعل متعدياً للمفعول واحد أم لمفعولين؛ وذلك لكونه من الفضلات، إلا أنهم اختلفوا في وجود الدليل، فمنهم من يرى جواز حذفه وإن لم يتوفر الدليل عليه<sup>(٣)</sup>، ومنهم من يشترط وجود الدليل، وهو الأكثر<sup>(٤)</sup>. ونحن نُقرُّ الفريق الثاني الذي يشترط وجود الدليل؛ حتى لا يؤدي الحذف إلى اللبس والغموض، ويؤكد ذلك أنَّ هناك مواضع لا يجوز حذف المفعول فيها، نحو قولهم:- "ضربت زيداً" ردّاً على من سأل:- "من ضربت؟"؛ لأن الجواب متعلق بذكر "زيد"، فلا يجوز حذفه، وكذلك في "الحصر"، نحو قولهم:- "ما ضربت إلا زيداً"؛ لأن حذفه يؤدي إلى إخلال بالمعنى، وفي نحو:- "زيدٌ ضربته، لا يجوز حذف الضمير؛ لأن حذفه يؤدي إلى وقوع "زيد" مفعولاً به، وهو في العبارة مبتدأ"<sup>(٥)</sup>.

(١) د/ ريمون طحان، الألفية العربية، ص ٨٤.

(٢) د/ فكري محمد أحمد، التقدير عند سيويه وللتهج التحويل، ص ٣٥٥.

(٣) ابن هشام، مفتى اللبيب، ٦٠٣/٢.

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣٦٠/٢.

(٥) ابن هليل، شرح الألفية، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د.ت، ٤٦٠/٢.

٤٦١ & ابن هشام، مفتى اللبيب، ٦٣٣/٢.

كما فرّق النحاة التقليديون بين حذف المفعول، اختصاراً واختصاراً؛ فالاختصار عندهم: هو أن يحذف للمفعول حاجة للتكلم أن يثبت الفعل للمفاعل دون قصد إلى إثبات للمفعول، وبذلك يتساوى الفعل المتعدي مع اللازم؛ ومن ثم فهو غير منوي في الزمن ولا مقترّر؛ وعلى هذا فلا حاجة إلى إظهاره لا في البنية العميقة ، ولا في البنية السطحية، فإذا قلنا:

"فلانٌ يحلُّ ويعقِد ويأمر وينهى"<sup>(١)</sup>، فإن المراد أنه صار له الحل والعقد والأمر والنهي، فلا حاجة لذكر للمفعول مطلقاً، ومنه قوله تعالى:- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى • وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ النجم/ ٤٣، ٤٤.

وهنا لا يجوز إظهار المفعول لقرينة "وضوح المعنى"

أما الحذف "اختصاراً" فهو حذف للمفعول على إرادة معناه، ويكون ذلك لقرينة لفظية أو حالية؛ وبذلك يجوز إظهار المفعول، وإنما حذف للاختصار، كما في قوله تعالى:- ﴿ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ آل عمران/ ١٧٥<sup>(٢)</sup> أى: "يخوفكم أوليائه"، والقرينة هنا، ورووده متأخراً، في قوله تعالى ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾؛ وهى قرينة سياقية<sup>(٣)</sup>، ومن ثم يكون هنا النوع من حذف للمفعول جائز ظهوره فى البنية السطحية، ولا يؤدي ذلك إلى إنسداد المعنى أو تخطئة الجملة نحويًا، وقد اهتم النحاة التقليديون بذكر المواضع التي اطرَد فيها حذف المفعول.<sup>(٤)</sup>

ولا خلاف في بنيته من كونه اسمًا أو ضميرًا، فَمِنْ حذفه اسمًا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْيَمْنَى﴾ الأنعام/ ٣٥<sup>(٥)</sup>.

(١) الرضى، شرح لكانية، ١٥٤/٤ ع عبد القاهر المبرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق عماد رشيد رضا، ط

القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٥٤.

(٢) الرخغري، الكشف، ٤٤/١.

(٣) ابن هشام، معنى اليب، ٦٣٣/٢.

(٤) ينظر ذلك بالتفصيل في ابن هشام، معنى اليب، ٦٣٤/٢.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ١١٧/٤: ١١٩.

والمراد: "لو شاء جَمَعَهُمْ" ، وهذا من المواضع المطردة فى حذف المفعول وهو أن يكون "مفعول للشية" ، فلابنية العميقة:

ج — رابط + فعل + فاعل + مفعول + جملة جواب الشرط

ج — لو + شاء + الله + جَمَعَهُمْ + بَلَّغَهُمْ عَلَى الْهَدَى

وحذف المفعول تصير الجملة: "ولو شاء الله بَلَّغَهُمْ عَلَى الْهَدَى"

ومن حذفه ضميراً، هو أن يكون عائد الصلة أو الصفة أو جملة الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ الحديد/ ١٠ والتقدير "وعده" برفع "كُلِّ"، على قراءة "ابن عامر"<sup>(١)</sup>، وكذلك بعد تَقِيَّ "الْعِلْم"<sup>(٢)</sup>، أو ما فى معناه، وكذلك إذا جاء المفعول للمحافظة على الفواصل، كما فى قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ الضحى/ ٣، والتقدير: — "وما قلاك".

ومن عرض منهج النحاة التقليديين لحذف المفعول مقارنة بما ورد فى القاعدة الثانية عند التحويلين، وهى "حذف المفعول اختياريًا" ، تثبت ما يلى:

١- أن المنهج التحويلي قصر حذف المفعول على الاختيار، على حين لاحظنا أن النحاة التقليديين ذكروا منه أقسامًا حاز فيها حذف المفعول، وأخرى لم يحز فيها حذفه، وقد يناها فيما سبق.

٢- المنهج التحويلي يخص الحذف بـ "الاختصار" ، وهو إسقاط المفعول على نية ذكره، أى أنه موجود فى البنية العميقة وحذف اختصارًا فى البنية السطحية، على حين وجدنا النحاة التقليديين يفرقون بين الحذف اختصارًا واقتصارًا، فالاختصار عندهم هو ما حذف فى البنية السطحية ويؤدى ذكره، فظهوره حائز ولا يخطئ الجملة، أما الاقتصار فهو ما حذف فى البنية السطحية وغير منوًى ذكره لا فى السطح ولا فى العمق.

<sup>(١)</sup> ابن جاهد، السبعة فى القراءات، ص ٦٢٥.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معنى اللب، ١٢٢/٢.

## القاعدة الثالثة :

حذف المضاف أو المضاف إليه (Deletion of the Prefixed or the Postfixed (genitive)

١- ذكر التحويليون<sup>(١)</sup> أنَّ من قواعد النحو التحويلي للنصوص على صحتها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، سواء أكان المضاف جزءاً من الفاعل أم المفعول أم أى عنصر لغوي آخر. ويشترط لهذه القاعدة أن يكون المضاف إليه يصح إقامته مقام المضاف، فإذا قيل:- "انصر الحق" فهو فى بنىته العميقة يشتمل على فعل وفاعل ومفعول.

ج — أنصر أهل الحق  
                    ↓                      ↓  
                    مضاف                  مضاف إليه

ويُحذف للمضاف بهذه القاعدة التحويلية؛ فيصير المخرج فى البنية السطحية "انصر الحق"

٢- ولا شك فى أنَّ النحاة التقليديين قد اتفقوا مع التحويليين فى هذه القاعدة شكلاً وموضوعاً، وإن كان التقليديون قد اقتصروا بتفصيل ساعدتهم عليه كثرة الشواهد المتمثلة فى لغة العربى للوثوق به، فذكروا أن حذف للمضاف على ضربين: **أولهما:-** ما يُحذف فيه المضاف ويقوم للمضاف إليه مقامه، ويأخذ إعرابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رُكُودُ الْفَجْرِ/٢٢﴾، والتقدير: "أمر رُكُودُ"<sup>(٢)</sup>؛ لكون المجرى يستحيل من البارئ عز وجل؛ وعلى ذلك يكون تحليل هذا المثال على النحو التالى:

ج — فعل + فاعل  
                    ↓                      ↓  
                    مضاف                  مضاف إليه

يحذف "الفاعل" الذى هو مضاف فى التركيب للفظ الجلالة، تكون البنية السطحية

ج — فعل + . + مضاف إليه

<sup>(١)</sup> د/ فكري محمد أحمد، التقدير عند سيره وللتهج التحويلي، ص ٣٥٥.

<sup>(٢)</sup> ابن عيوش، شرح للفصل، ٤٥/٢.

وإحلال المضاف إليه محل للمضاف المحذوف وأخذ إعرابه، وذلك من خلال القوانين المورفيمية، يكون للمخرج كما يلي:- "وجاء ربك". وهذا الحذف جائز، إلا أن هناك مواضع يجب فيها حذف للمضاف وإثابة المضاف إليه متابه، كما في قول العرب<sup>(١)</sup>:- "بنو فلان يطوهم الطريق" والأصل للمقدر:- "يطوهم أهل الطريق"، وهو ما يقابل البنية العميقة عند التحرييلين.

ج ————— مركب اسمي + فعل + مفعول + فاعل مضاف + مضاف إليه

بنو فلان + يطوهم + هم + أهل + الطريق

وقد يكون المضاف المحذوف هو المفعول في حقيقته كما في قوله تعالى:-

﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف/٨٢، والمراد:- "أهل القرية"<sup>(٢)</sup>، فتكون البنية العميقة هي:-

ج ————— فعل + فاعل + مفعول

مضاف  
مضاف إليه

ويحذف للمضاف جوازاً وإقامة للمضاف إليه مقامه، يكون للمخرج:-

ج ————— فعل + فاعل + مفعول + مضاف إليه

ج ————— وأسأل القرية

وهذا التفسير ينطبق على قول العرب:- "أكلت الشاة" والأصل:- "أكلت

لحم الشاة"؛ لأنه للأكول دون الباقي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

الْمَيْمِةُ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾<sup>(٣)</sup> للمائدة/٣، والأصل هنا أيضاً:- "أكل الميثة والدم

ولحم الخنزير"، ويتم تحليلها كما جاء في الأمثلة السابقة.

<sup>(١)</sup> سيويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ٢١١/١: ٢١٣.

<sup>(٢)</sup> فزعشرى، الكشف، ٤٩٥/٢، ٤٩٦.

<sup>(٣)</sup> طلفح كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص ٤٦٦.

٣- وقد يكون المضاف المحذوف أكثر من كلمة ، كما فى قوله تعالى:-  
﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ الحج/٣٢<sup>(١)</sup>.

فإذا تأملنا للثال السابق لاحظنا اشتغال المضاف على أكثر من كلمة، كما يتضح  
بالتحليل التالى: .

ج ————— أداة ربط + اسم + اسم مكرر + مضاف + مضاف إليه

ج ————— إن (ناسخ) + تعظيم + من تعظيم + ذوى + تقوى القلوب

وبنسخ الاسم الأول وتعويضه بضمير وحذف المضاف للمشتغل على الاسم الثانى  
وملاحظاته؛ صار للمخرج كما جاء فى البنية السطحية :- فإنها من تقوى القلوب"  
وهو الحال نفسه فى تحليل قوله تعالى:- ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ  
الْمَوْتِ﴾ الأحزاب/١٩، والتقدير:- "كَتَوَرَّانَ عَيْنِ الَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ".

٤- ثانيهما:- ما حُذِفَ فيه المضاف ويبقى للمضاف إلى حاله وإعراجه  
مع ضرورة تقدير المضاف المحذوف، وبالرغم من قِلته قياساً بالنوع السابق، إلا أنه  
يُقاس فى حالة العطف على مماثل للمحذوف أو مقابل له<sup>(٢)</sup>، فمن مثل حذف  
للمضاف قول الشاعر:

أَكَلُ إِمْرِي تَحْسِبِينَ إِمْرًا      وَنَارُ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(٣)</sup>

وهذا الحذف يندرج عند "التحويلين" ضمن قاعدة حذف العنصر المائل  
حيث وُجِدت جملتان بسيطتان جُمع بينهما بالعاطف ، فكانت البنية العميقة مكونة  
من:-

١-(أَكَلُ) إِمْرِي تحسبين إِمْرًا

<sup>(١)</sup> ابن هشام، معنى الليب، ٦٢٤/٢.

<sup>(٢)</sup> شرح ابن عقيل، ٦٣/٢، ٦٤ د/ طاهر حموق، ظاهرة الحذف فى الدرس النحوى، ص ٢١٢.

<sup>(٣)</sup> ابن عقيل، ٦٤/٢، ابن هشام، معنى الليب، ٢٩٠/١.

٢- (أَكُلْ) نَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

۳- اَكُلْ اَمْرِي تَحْسِبِينَ اَمْرًا      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وَمِنْ حَلْفِ الْقَابِلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَرْيَدُونَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يَبْذِي الدَّجْرَ﴾  
 الْإِنْفَال/٦٧، عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ جَرَّ "الدَّجْرَ"، وَالتَّجْدِيدِ "بِاقِي الْآخِرَةِ". وَأَوْتَرُ لَفْظِ  
 "بِاقِي" لَكُنْوَ الْعَرْضِ زَائِلًا، عَلَى حِينٍ يَكُونُ نَعِيمُ الْآخِرَةِ دَائِمًا بِاقِيًا.  
 وَعَلَى رَأْيِ "التَّحْوِيلِيِّينَ" تَكُونُ الْبَنِيَّةُ الْعَمِيقَةُ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي: -

ج ← فعل + فاعل + مفعول  
مضاف مضاف إليه

ج ۱ — ترید + أنتم + عرض الدنيا

ج ۲ ← فاعل + فعل + مفعول  
مضاف مضاف إليه

ج ٢ ← لفظ الجلالة + يريد + باقى الآخرة

ويحذف المقابل في الجملة الثانية لكونه الأولى لسبق مقابله في الجملة الأولى؛ يكون المخرج، كما جاء في قوله تعالى: - ﴿وَاللَّهُ يَوْمُ الْآخِرَةِ﴾.

٥- وإذا طبقنا المنهج "التحويلي" على حذف للضاف إليه لاحتفظنا اتفاق النحو التقليدي والنحو التحويلي فيما يعرف بالأصل للغير، أو البنية العميقة.

فقد نص التقليديون على مواضع قياسية يجوز فيها حذف المضاف إليه، منها:

أ- حذف ياء التكلم بعد المتنادي، في قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ الأعراف/ ١٥١.

وقوله تعالى ﴿يَا مِبَادُ فَاتَّقُونَ﴾ الزمر/١٦. وهذا النوع من الحذف جائز، وفيه

يُعتمد على القواعد المورفيمية في تقصير الصائت الطويل<sup>(١)</sup>.

ب۔ كذلك يهدف المضاف إليه بعد ألفاظ الغايات (قبل، بعد)، كما في قوله

(<sup>١</sup>) ميسريه، الكتاب، ٢/٢٠٩، ٢١٠ بتصرف.



تعالى:- ﴿لِلَّهِ الْأُمُورُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ الروم/٤. فيتأمل البنية السطحية

نصل إلى عتوى البنية العميقة للمشتغل على:-

ج — اسم + مركب جرّى + جهة + مضاف إليه + عاطف + جهة + مضاف إليه.

ج — الأمر + الله + من قبل + شيء + و + من بعد + شيء

فبتطبيق القاعدة التحويلية الرامية إلى التبادل بين الاسم والمركب الجرى للحصر والتخصيص، فيكون المخرج:

ج — الله + الأمر + من قبل + شيء + و + من بعد + شيء

ويحذف العنصر المائل في الجملة الثانية، ولتمثل في لفظة "شيء"

والتعريض عنه بالضمير لسبق ذكره، يكون للمخرج:-

ج — الله + الأمر + من قبل الفتح + ومن بعده

ويأجاء القوانين للوريفية يحذف المضاف إليه في الجملتين ، ويُغيّر ضبطُ

الجهة للدلالة على المضاف إليه المحذوف ، فيكون للمخرج كما جاء في الآية ﴿لِلَّهِ

الْأُمُورُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾.

٦- وهذه القاعدة تنطبق أيضاً على جميع مواضع حذف المضاف إليه التي

اشتهرت عند العرب، كما في قوله تعالى:- ﴿كُلُّ لَهْ قَانِتُونَ﴾ الروم/٢٦. والتنوين

في "كُلُّ" <sup>(١)</sup> عِوَضٌ عن المضاف إليه المحذوف، وظهر ذلك بإجراء القاعدة التحويلية

الخاصة بحذف للمضاف، ثم القاعدة للوريفية الخاصة بضبط المضاف، فكان المخرج

كما جاء في الآية السابقة، ومنه حذف المضاف إليه بعد لفظة "بعض"، كما في

قوله تعالى:- ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ النساء/٢٥، والحذف هنا للمماثل من الثاني

لسبق ذكره في الأول.

<sup>(١)</sup> إعراب القرآن للسبب الزجاج، تحقيق إبراهيم الإياري، لجنة العلماء لشؤون لطابع الأميرة، القاهرة،

١٩٦٢، ١٩٦٥، ص ٦٥٣ - ٦٥٦. ينصرف.

كما يجوز حذف المضاف إليه بعد "أى" سواء أكانت استفهامية، أم شرطية، أم موصولة، ومثلها "غير"، كما في قولهم "حضر زيد وعمرو ليس غير"، والتقدير: "ليس غيرهما".

٧- كذلك ورد حذف للمضاف إليه إذا عُطِف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المخلوف<sup>(١)</sup> من الاسم الأول، كقولهم: «قطع الله يدَ رجلٍ من قائلها»؛ فيطبق القواعد التحويلية تكون البنية العميقة متمثلة كما يلي:-

ج ١ — قطع الله يدَ من قائلها

ج ١ — قطع الله رجلَ من قائلها

ويحذف العنصر للمائل في الجملتين، وهو الفعل "قطع" يكون المخرج:-  
"قطع الله يدَ من قائلها ورجلَ من قائلها"، ويحذف المضاف إليه من الجملة الثانية، والمتمثل في "من قال" والتعويض عنه بضمير يكون المخرج كما يلي:-  
"قطع الله يدَ من قائلها ورجله"

ويأقحام المضاف الثاني مع المضاف الأول يكون المخرج كما يلي:  
"قطع الله يدَ ورجلَ من قائلها"

أ- نستنتج مما سبق مدى اتفاق التحويليين والنحاة التقليديين في قاعدة حذف المضاف والمضاف إليه، إلا أن النحو التقليدي قد اشترط لهذا الحذف وجود الدليل على المخلوف، وأن لا يكون المضاف إليه جملة، فهذه من المواضع التي امتنع فيها حذف المضاف، ومهما يكن من أمر في الفرق بين المنهجين في التفاصيل والأجزاء، فهناك أصل واحد يجمع بينهما، هو ما عُرف بـ "الأصل المقدر" عند النحاة التقليديين، و"البنية العميقة" عند التحويليين.

ب- كما أن أمثلة الحذف لم تقتصر على القواعد التحويلية، ولكنها كثير ما لجأت للقواعد اللورفيمية، لكي يصير شكل الجملة صحيحاً نحوياً.

<sup>(١)</sup> ابن عثيل، شرح الألفية، ٦٧، ٦٥/٢.

## القاعدة الرابعة:

### حذف أحد ركني الجملة الإسمية:

#### Deletion of one of the two elements in a Nominal Sentence

من المعروف أن الإنسان يفكر بجمل، فلا فائدة من الكلمات المفردة وإذا قيلت في موقف ما؛ فلا بُدَّ من تقدير عنصر محذوف قد يكون المبتدأ أو الخبر تبعاً للسياق الوارد فيه تلك الكلمة. فالتحويليون قد ذهبوا إلى حذف المبتدأ في سياقات معينة، وهي أن يتركب مع جملة متأخرة ذكر فيها ضمير عائد إلى المبتدأ يطابقه في النوع والعدد؛ وتكون تلك الجملة المتأخرة مشتملة على فعل؛ فيكون المركب على النحو التالي:

ج ——— مركب اسمي + مركب فعلي + ضمير + اسم<sup>(١)</sup>

ج ——— الطلاب + كتب + ولو الجماعة + الدرس

يحذف المبتدأ لوجود الضمير المطابق له، وهو ولو الجماعة في "كتبوا" يكون المخرج على النحو التالي:

فإذا كان الفعل أمراً وجب عندئذ حذف المبتدأ وتكون القاعدة إجبارية<sup>(٢)</sup>،

في نحو:

ج ——— الطالب + اكتب + الدرس

ج ——— . + فعل + ضمير مستقر + مفعول

فتصير الجملة: - اكتب الدرس

وهذه هي البنية السطحية للجملة، الموضحة أعلاه.

وطبقاً لهذه القاعدة يمكن تفسير أمثلة كثيرة وردت في العربية يتبين منها أن هناك مبتدأ محذوفاً في البنية السطحية، ومن ثمَّ فلا بُدَّ من تقديره؛ حتى يتضح المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: - ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ القيامة/١. فلما كان فعل

<sup>(١)</sup> د/ محمد علي الخولي، قواعد نحوية للغة العربية ص ١٤٤.

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ص ١٤٤، ١٤٥.

الحال لا يُقسم عليه<sup>(١)</sup> وحسب تقدير مبتدأ محذوف تقديره: - "لا أنا أنقسم يوم القيامة؛ فتكون الجملة في بنيتها العميقة تامة واجبة المظهر يركبها في البنية السطحية، فلما حذف الضمير كان على نية وجوده.

وكثيراً ما يحذف للمبتدأ للعلم به، فإذا قيل: - "زيد" ردًا على مَنْ سأل: - "مَنْ هذا"، فإن الجواب للقدر: - "هذا زيد"، والحذف هنا كثير مشهور، وهذه البنية المقترنة هي ما تُعرف عند التحويلين بالبنية العميقة أو بالبنية التحتية، وهي المتصورة في الذهن. أما الصورة للنطوطة المسموعة وهي "زيد" فتعرف بالبنية السطحية، والتي كثيراً ما يصيها الحذف أو الزيادة، ومنه قوله تعالى: - ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْبَةُ نَارُ حَامِيَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> التارة/١١، ١٠. فالتحاة التقليديون يجمعون على أن هناك مبتدأ محذوفاً من البنية السطحية، كان تقديره في العمق: - "ما أدراك ما هي، هي نار حامية"<sup>(٣)</sup>، فلما سبق ذكر للمبتدأ وعلم من السياق حاز حذفه تحبباً للتكرار.

كما يحذف للمبتدأ للقرينة الحالية اعتماداً على الجوار، كأن تقول لمن أبصر السماء: - "الفلان"، أي: - "هو الفلان"، وإذا سمعت صوتاً تقول: - "زيد"، أي: - "هو زيد"، وإذا شممت ريحاً قلت: - "المسك"<sup>(٤)</sup>، أي: - "هو للمسك". فالمقدرات هنا تبين البنية العميقة لتلك الراكيب، فجميعها يحتوي على مبتدأ وغير، إلا أن حال المتكلم والسياق أحاز حذف للمبتدأ من البنية السطحية.

وقياساً على القاعدة التحويلية الرامية إلى حذف المبتدأ يمكن حذف الخبر في تركيب يتكون من مُسند إليه ومُسند، ويكون للمُسند مكوناً من مركب فعلى يحتوي على فعل وفاعل، ويكون هذا الفاعل هو نفسه للمبتدأ المتقدم؛ ومن ثم فهو يطابقه في النوع والمعد.

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦/٦٢٤.

(٢) الزعرى، الكشف، ٤/٧٩١ & السوطى، المعج، ١/١٠٣.

(٣) ابن عيش، شرح للفصل، ١/٩٤.

مثال : أنائم زيد<sup>(١)</sup> .

التركيب الأساسي يشتمل على: ١- ج — اسم + مركب فعلية

٢- ج — اسم + جملة فعلية

٣- ج — زيد + يقوم هو

فبحذف فاعل الجملة الفعلية الذي يشير إلى المبتدأ يصير المخرج :

ج — زيد + يقوم

وبإعادة الترتيب يصير المفرد : ج — يكرم + زيد

وتطبيق قاعدة الاستبدال بين الفعل المضارع واسم الفاعل الذي يؤدي

موداه ويكون معناه يصير المخرج : ج — قائم + زيد

ودخول الاستفهام أو النفي هو شرط لأعمال الوصف عمل فعله عند

البصريين ولا يلتزم بذلك الكوفيون.

ولا فرق عند حذف الخبر بين أن يكون مفرداً كما سبق، أو شبه

جملة، كقولهم: "زيد في الدار" فالتحاة التقليديون يقدرون فعلاً عنوناً يكون هو

المسند الذي يتعلق به الجار والمجرور؛ للقاعدة القائلة عندهم "إن كل جار ومجرور

أو ظرف لابد أن يتعلق بفعل أو ما في معناه"<sup>(٢)</sup> .

وعلى ذلك تكون البنية العميقة:

ج — اسم + فعل أو ما في معناه + جار ومجرور

ج — زيد + موجود + في الدار

وبإضمار المتعلق به الجار والمجرور في البنية العميقة، تكون البنية السطحية :-

زيد في الدار<sup>(٣)</sup>

(١) د. أحمد سليمان ياقوت، علم اللغة التقابلي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ٧٨.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٣٣/٢.

(٣) السيوطي، النعم، ١٠٤/١، ١٠٥ ج عبد العزيز للرسلي، شرح ألفية ابن معطى، ٨٤٤/٢، ٨٤٥.

وقد يكون للسند المحذوف جملة كما فى قوله تعالى:- ﴿وَاللَّائِي يَئُسْنَ  
وَنِ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَيْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾<sup>(١)</sup>  
الطلاق/٤ وقرينة سبق الذكر ودلالة السياق هى التى أجازت حذف السند من  
البنية السطحية<sup>(٢)</sup>؛ فكان المقدّر:- "واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر كذلك"  
تأتى من جمع جملتين بسيطتين وتكوين جملة واحدة منهما، فكان البنية العميقة على  
النحو التالى:

ج ١ ————— واللائي يئسن من المحيض من نساكنكم فعدتهن ثلاثة أشهر

ج ٢ ————— واللائي لم يحضن من نساكنكم فعدتهن ثلاثة أشهر

فيحذف العناصر المتماثلة بين الجملتين وتكوين جملة واحدة موحدة جاءت على  
النحو الوارد فى الآية.

ويحذف أيضًا أحد عنصرى التركيب الإسنادى إذا كان متضمنًا داخل  
تركيب آخر<sup>(٣)</sup>، كما جاء فى أسلوب "المدح واللم" من حذف للمبتدأ فى قوله  
تعالى:- ﴿يَعْمَقُ الْعَقْدُ﴾<sup>(٤)</sup> ص/٣٠، وللمقدّر فى البنية العميقة جملة علوفة هى:-  
"هو أيوب"، وهى للتعصبة بالمدح؛ لكون البنية العميقة مُتَّصِمَةً لوكيين إسناديين،  
ويمثل لما على النحو التالى:

ج ١ ————— مركب فعلى + مركب اسمى

ج ٢ ————— نعم العبد + هو أيوب

فعل فاعل مبتدأ خبر

وبإعادة ترتيب البنية السطحية، نصل إلى صحة ترتيب العناصر فى البنية العميقة  
والتي تُقدّر على النحو التالى:- "هو أيوب نعم العبد".

<sup>(١)</sup> الفرغش، الكشف، ٥٥٧/٤.

<sup>(٢)</sup> صبريه، الكتاب، ١٢٨/٢.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، معنى النيب، ٦٣١/٢.

<sup>(٤)</sup> الفرغش، الكشف، ٩١/٤.

ويحذف المسند إليه "الضمير"؛ لوجود ما يُدُلُّ عليه؛ يكون المخرج "أيوب نعم العبد"

وهكذا لاحظنا من خلال تطبيق تلك القاعدة مدى تشابه النحو التقليدي والنحو التحويلي، إلا أن هناك فرقاً بينهما يتمثل في كون الحذف اختياريًا عند التحويليين، على حين يكون عند التقليديين غير واجباً في مواضع، وجائزاً في مواضع أخرى.

كما أنه لا فرق بين حذف المسند تارة والمسند إليه تارة أخرى مع وجود القرائن الدالة على المخلاف.

### القاعدة الخامسة

#### حذف الفعل في الاستفهام المنفي

#### Verb deletion From negative interrogative mood

وذلك اعتماداً على القرائن السياقية والحالية واللفظية، ومن ذلك قولهم:-

##### 1- She can read

ج ١ ← فاعل + فعل مساعد + فعل

ج ← ٣ + ٢ + ١

ج ← ٣ + ٢ + ١ .∴

ثم يُعاد ترتيب الجملة للدلالة على الاستفهام، فيُقدِّم المساعد، ويُؤخِّرُ الفاعل؛ فتصير الجملة على النحو التالي:- Can't she?  
وهناك مثال آخر يرمز لتلك العملية، هو:-

##### 2- They should leave

ج ← فاعل + فعل ناقص + فعل

عند صوغه للاستفهام المنفي يتم حذف الفعل الأصلي، ويكتفى بالفعل الناقص<sup>(١)</sup>

Should'nt they?

<sup>(١)</sup> د/ طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٢٣٣، ٢٣٤.

وهذه القاعدة مختلفة مع العربية، إذ يُحذف كثيراً ما يحذفون الفعل في جواب الاستفهام جوازاً؛ وذلك لسبق الذكر، كأن تقول: - "زيد" ردّاً على من سأل: - "من جاء؟"، أى "جاء زيد"، وكذلك في الاستفهام المنفى، كأن تقول: - "بلى" ردّاً على من سأل: - "ألم يَحمُ زيد؟" (١) وللقنر: "بلى قام زيد".

ولم يكف النحاة التقليديون بحذف الفعل فقط، بل ذهبوا إلى ما هو أكثر من ذلك، فحذفوا الجملة بأكملها لدلالة أحرف الجواب، وهو حذف جائز أيضاً، وهذه الأحرف هي: نعم ، لا ، بلى ، وأجل.

فتقول في الإجابة على: - "هل فعلت؟"، "أَوَ فعلت؟" -: "نعم والله" أو "لا والله"، ويميز ذكر الجواب، ومنه قوله تعالى: - ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ الأنعام/٣٠ فقد حُذفت جملة الجواب بعد "بلى" (٢).

كما يميز حذف الفعل إذا كان عاملاً لحال، كأن تقول: - "راكباً" (٣) ردّاً على من سأل: - "كيف جئت؟"، أى -: "جئت راكباً"، وهذه هي البنية العميقة. وكذلك في الاستفهام المنفى، كأن تقول: - "بلى مصاحباً أسرني" ردّاً على من سأل: - "أما سافرت؟"، وتقدير البنية العميقة - على رأى التحريطين - "بلى سافرت مصاحباً أسرني"، ومنه قوله تعالى: - ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُويَ بَنَاتَهُ﴾ القيامة/٤ (٤).

كذلك يجوز النحاة التقليديون حذف عامل المفعول المطلق للمبين للنوع والعدد، كما في قولهم: \* "جلستين، حلومتاً طويلاً" (٥)، لِمَنْ سأل: - "هل

(١) ابن هشام، مخي اللبيب، ٦/٦٣٢.

(٢) د/ طاهر حمودة، ظهرة الخلف، ص ٢٥٧.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ٦/٣٥٨.

(٤) قرطبي، الكشاف، ٤/٦٥٩.

(٥) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١/٣٢٩.



جلست؟" و "أما جلست؟"، والتقدير فى البنية العميقة:- "جلست جلستين" و "جلست جلوساً طويلاً".

وهكذا رأينا مسوِّغات حذف الفعل، فى جواب الاستفهام سواء أكان عاملاً للحال أم للمفعول المطلق؛ وذلك لسبق الذكر فى السؤال، ولوضوح القرائن اللفظية والحالية، وذلك فى النحو العربى، على حين قصر التحويليون حذف الفعل على صيغة الاستفهام المنفى، كما سبق وأن وضعنا.

#### القاعدة السادسة:

حذف الصوت والصوتين للإيجاز والاختصار **Deletion of one or two letters for brevity**  
يذكر التحويليون أنه عند نفى أية جملة تدخل عليها "not"، وعندئذ

تندمج بين الأداة والفعل المراد نفيه، فإذا قلنا فى الإثبات:

1- John should eat a banana<sup>(1)</sup>

ج ————— فاعل + فعل ناقص + فعل + مفعول

وعند النفى تصير الجملة للمُعرَّجة على النحو التالى:-

2- John should not eat a banana.

ولرغبة الاختصار والتيسير يحل الناطق إلى إسقاط "o" من "not"، وذلك بإعمال القوانين للورفيمية فيصير المُعرَّج

3- John shouldn't eat a banana.

كما نجد ذلك متحققاً فى غير النفى، فى مثل قولهم:-

حيث حُذِفَ "I" من "Is". "He's well."

حيث حُذِفَ "Ha" من "Has". "He's studied."

وليس هذا ببعيد عن العربية، فنحنهم حذفوا الصوت والصوتين؛ وذلك لكثرة الاستعمال، ومنه قول العرب "يا ابن أم"، فقد حُذِفَت "ياء المتكلم" فى هذا النداء لكثرة استعماله، وهو الحال نفسه فى "يا ابن عم"، على حين لم تحذف الياء فى "يا ابن أوى"، "يا غلام غلامى"، لأنها أقل استعمالاً<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> محمود سليمان باقرت، قضايا التقدير، ص ١٨١.

<sup>(2)</sup> سيويه، الكتاب، ٢١٤/٢.

وكذلك كثر حذف الصوتين فى:- "لم أبل" و "لا تبل" ، والأصل:- "لم أبال" و "لا تبال" ، فحذفت "الألف للتوسعة".

وكذلك "نون المضارع" فى "يكن" ، فى نحو:- "لم يك" .

وبين "سيويه" أن كثرة الاستعمال سبب قوى لما يعزى الكلمات من تغير، فيقول:- «وغيروا هذا لأن الشئ إذا كثر فى كلامهم كان له نحو ليس لغيره يمًا هو مثله؛ ألا ترى أنك تقول:- "لم أك" ولا تقول: "لم أكن"، وتقول:- "لا أدر"، كما تقول:- "هذا قاضٍ"، وتقول:- "لم أبل"، كما تقول:- "لم أزم"، تريد "لم أزم" فالعرب عما يغيرون الأكثر فى كلامهم عن حال نظائره»<sup>(١)</sup>

هكذا نستنتج مما سبق مدى أهمية شرط كثرة الاستعمال فى حذف الصوت والصوتين، وذلك لكون التكلم يحول إلى الإيجاز والاختصار فى العبارة، ولا يميًا مع توفر القرائن الدالة على المحلوف لفظية كانت أو حالية أو سياقية

#### القاعدة السابعة:

##### حذف الاسم الموصول و رابط الكينونة Deletion of relative pronoun

ذكر التحويليون أن الاسم للموصول كثيرًا ما يُحذف لاستغناء الكلام عنه، ولا سيما إن كان واردًا قبل تركيب وصفي، ويمثل لذلك بالثال التالى:

##### 1- The book which is on the table is very interesting

فيحذف رابط الكينونة مع الاسم للموصول لوضوح المعنى، يصير للمخرج

##### 2- The book on the table is very interesting<sup>(2)</sup>

وقد اتفق النحور التقليدى مع النحور التحويلي فى تطبيق هذه القاعدة، وقد مثل

لها بقوله تعالى:- «وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ» العنكبوت / ٤٦ .  
والتقدير فى البنية العميقة:- "والذى أنزل إليكم" ، واشترط لحذف الموصول هنا

(١) سيويه، الكتاب، ٢١٤/٢ .

(٢) عمود سليمان بالقرت، قضايا التقدير بين القدماء والحديثين، ص ١٨٣ .

أن يكون معطوفاً على موصول آخر سبق ذكره<sup>(١)</sup>.

وقول "حسان بن ثابت"

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ يَنْكُحُو يَمْنَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟

والتقدير هنا: "وَمَنْ يَمْنَحُهُ وَمَنْ يَنْصُرُهُ" بدلالة "من" المتقدمة.<sup>(٢)</sup>

ومنه قول الشاعر:

مَا الَّذِي نَأْبَهُ احْتِيَاظُ وَحَزْمُ      وَهَوَاهُ أَطَاعُ يَسْتَوِيَانِ

والتقدير في البنية العميقة: - "والذي هوأه أطاع"

واختيارية الحذف هنا تعني جواز ذكر العنصر المحذوف في البنية المظلمية، وتكون الجملة صحيحة نحوياً.

ويجوز حذف جملة الصلة، وإن كان قليلاً في اللغة ومن ثم لا يرد إلا مع

الضرورة الشعرية، وقد اشترطوا له سبق جملة صلة أخرى، ومنه قول الشاعر:

وَنَحْنُ الْأَوَّلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَهُ      عَكَثُكُمْ وَجْهَهُمُ إِلَيْنَا

أي نحن الأولى عرفوا بالشجاعة<sup>(٣)</sup>، وقلة شواهد هذا النوع من الحذف ترجع إلى كون الصلة والموصول متلازمين فلا يجوز الفصل بينهما، وإذا جُلب أحدهما فهو على نية ذكره، ويتم التعامل معه كما لو كان مذكوراً في نص الكلام.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى منهج النحاة التقليديين في حذف صدر

جملة الصلة، ولا سيما عند طول الكلام؛ وذلك لميل الناطقين بها إلى الإيجاز

والاختصار، ومن ذلك قولهم: - "جاء الذي هو ضاربٌ زيداً"<sup>(٤)</sup>، يتمثل في أن

صدر جملة الصلة هو الضمير (هو) الواقع مبتدأ فتصبح الجملة: جاء الذي ضاربٌ

زيداً، بدلاً من: جاء الذي هو ضاربٌ زيداً.

(١) ابن هشام، معنى اللبيب، ٦٢٥/٢.

(٢) السابق نفسه، ٦٢٥/٢.

(٣) معنى اللبيب، ٦٢٥/٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١٠٨/٢ & شرح ابن عثيل، ١٤٣/١، ١٤٤.

وكذلك قد يُحذف عائد جملة الصلة عند توافر القرائن الدالة على<sup>(١)</sup>، كما  
 في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْحَثُ فِي الْأُمْنِيِّينَ رَسُولًا﴾ الجمعة/٢، فيكون العائد  
 على الاسم الموصول هو الضمير المستتر (هو) الواقع فاعلاً.  
 ونستنتج من خلال تطبيق هذه القاعدة إمكانية حذف الموصول من الكلام  
 إن كان هناك ما يدل عليه، أو اعتماداً على دلالة السياق، إلا أن هناك فرقاً بين  
 المنهجين، حيث حذف التحويليون الموصول مع رابط الكينونة؛ لكونه يَرِدُ ظاهراً  
 في التركيب، على حين لا يوجد هذا الرابط منطوقاً في العربية.  
 كما لاحظنا مرونة النحر التقليدي في عدم حذف الموصول فقط، بل حَوَظَ  
 حذف جملة الصلة وإن كان قليلاً، كما أجاز حذف صدر جملة الصلة عند وضوح  
 المعنى، وكذلك العائد فيها، وما هذا كله إلا رغبة في الإيجاز والاعتصار.

<sup>(١)</sup> د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف، ص ٤٠.

## النتائج

١- عُيِّيت هذه الدراسة بظاهرة الحذف بين اللهجين التقليدي والتحويلي؛ وذلك

لكونها ظاهرة لغوية عامة، تشترك فيها أكثر اللغات.

٢- كثير من تقديرات النحويين التقليديين للمحذوفات أصبح مقبولاً فى ضوء

النظرية التحويلية، التى تضع اعتباراً هاماً لما يُسمَّى بالبنية العميقة أو التركيب

الباطنى، فيقع الحذف فى البنية السطحية، وتقدير المحذوف نصل إلى المعنى المراد

من البنية العميقة.

٣- اتفق اللهجان "التقليدى والتحويلي" فيما يعرف بأقسام الحذف من حيث

"الواجب والجائز" عند العرب، وهما ما اصطُلح عليه عند التحويلين بـ "الإجبار

والاختيار"، والفرق بينهما هو أن الحذف "الواجب أو الإجبارى": لا يجوز

إظهاره فى البنية السطحية، فى حين أن الحذف "الجائز أو الاختيارى" يجوز

ظهوره فى البنية السطحية وتكون الجملة صحيحة نحوياً.

٤- الإيجاز هدف الناطقين فى جميع اللغات، مما أدَّى إلى حذف بعض العناصر لعدم

التكرار، ورغبة فى الاختصار، ولا يتأتى ذلك إلا عند أمن اللبس.

٥- اهتم النحاة التقليديون والتحويليون بقواعد الحذف، فكان منها إسقاط العنصر

الثانى، اعتماداً على ذكره أولاً، كما اهتموا بحذف الترانى والثالث؛ لكونها

أولى من حذف الأوائل.

٦- وتبين لنا من خلال الدراسة أن هناك جوانب اتفاق بين اللهجين التحويلي

والتقليدى فى بعض قواعد الحذف، كما أن هناك جوانب اختلاف تُوردها فيما

يلى:

أ- قاعدة حذف المائل من التركيب اللغوى على اختلاف أبنيته، فالتحور

التحويلي يَمُدُّ حذف للمائل إجبارياً، وظهوره فى بنية السطح مودَّياً إلى حمل

غير صحيحة نحوياً، على حين يرى النحاة التقليديون أن الحذف جائز، وإذا ظهر

العنصر المخوف في التركيب السطحي لا يؤدي إلى تخطئته نحوياً، وإن كان أقل فصاحة.

ب- قاعدة حذف الفاعل في صيغة المبني للمجهول ، فقد وضّح البحث مدى التشابه بين المنهجين التحويلي والتقليدي في تطبيق هذه القاعدة، مع بيان اختيارية الحذف، مما يتيح فرصة إظهاره في البنية السطحية عند التحويلين، على حين رأينا النحو التقليدي لا يُظهر الفاعل المخوف إطلاقاً في البنية السطحية، مما جعل حذفه إجبارياً.

\*يعتمد التحويليون إلى إظهار حرف الجر قبل الفاعل للوعر في بنية المبني للمجهول، اعتماداً على رأيهم القائل بحجوب وجوده قبل الفاعل الحقيقي في البنية العميقة، مما جعل ظهوره في البنية السطحية مستساغاً، على حين لم يُعجز النحاة التقليديون ذلك؛ لعدم وجود هذه القاعدة عندهم.

ج- قاعدة حذف المفعول ، فهي متفقة بين النحويين التقليدي والتحويلي في الأصل وإن كان هناك اختلاف في الفرع.

● النحو التحويلي قصر هذا الحذف على الاختيار، على حين قَسَّمه النحاة التقليديون إلى مواضع يُمَوِّز الحذف فيها، وأخرى لا يُمَوِّز حذف مفعولها

● النحو التحويلي خصَّ حَذْف المفعول بالاختصار، وهو ما حُذِف في السطح، ونُويّ ذكره في العمق، بينما النحو التقليدي قد ميز بين ما حُذِف اختصاراً وهو منويٌّ في العمق، وما حُذِف اقتصاراً وهو غير منوي لا في السطح ولا في العمق.

د- قاعدة حذف المضاف :- يُسن النحو التحويلي اختيارية حذف المضاف وإمكانية ظهوره في البنية السطحية ، على حين فرّق النحو التقليدي بين حذف المضاف وإثابة المضاف إليه متابه، وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه.

● تميز النحو التقليدي بتفصيل وتوضيح مواضع حذف المضاف أو المضاف إليه،

ووضع القواعد والقوانين التي على أساسها تُفسَّر كثير من اللواضع التي أُشكِلت على الناطقين بها، ولا سيما في القرآن الكريم.

هـ- قاعدة حذف المستند إليه من البنية السطحية، وقد تشابهت أيضًا مع النحو التقليدي، إلا أن التحويلين جعلوا حلفه اختياريًا لوجود ما يدل عليه متأخرًا، على حين رأينا النحاة التقليديين يملفونه، سواء أكان الدليل عليه متأخرًا أم متقدِّمًا، ومن ثم فلا يوجد فرق بين كونه مستندًا أو مستندًا إليه عند وقوع الحذف.

و- قاعدة حذف الفعل في سياقات أو أصاليب معينة، كـ: "الإغراء، والتحذير، والاعتصام، والنداء، والمُعْية ... إلخ"

وقد توصل البحث إلى اتفاق التحويلين التحويلي والتقليدي في تلك القاعدة حيث إن غاية المتحدث في أكثر اللغات ليصال المعنى المراد إلى المخاطب بأقل قدر من الكلمات دونما إخلال بالمعنى. وقرينة هذا الحذف هي كثرة الاستعمال وطول الكلام، وكَوْن بعض تلك العبارات التي ورد فيها الحذف تُعدُّ اصطلاحية في بنيتها السطحية، مما لا يُحوِّز معها إظهار المخلوف في السطح، ومن ثم يُعدُّ حلفه إيجابيًا.

ز- قاعدة حذف الفاعل أو إضمماره: اتفق النحويان التحويلي والتقليدي في هذه القاعدة اعتمادًا على فهم السامع ودلالة السياق، إلا أن النحو التحويلي قد مثل لهذا النوع من الحذف في صيغها الثلاث: "للماضي، الحال، والاستقبال"، إخبارية كانت أو إنشائية.

\* كما أشار البحث إلى ملعب بعض التقليديين الذين لا يميزون حذف الفاعل مطلقًا؛ لكونه يمثل جزءًا من الفعل، فلا يكاد ينفكُّ عنه، ويفسرون حذفه على الإضممار الواجب، ومن ثمَّ فهو لا يفرقون بين الحذف والإضممار.

ح- كما اتفقا في قاعدة حذف الجار قبل **That** وهي مماثل قاعدة حذف الجار قبل "أن" و "أنَّ" للمصريين،

ط- تعد قاعدة حذف الصوت والصوتين في النحو التحويلي شائعة رغبة الإيجاز والاختصار، كما وجدناها متحققة في النحو التقليدي.

ى- كما تحققت المشابهة بين التحوين التقليدي والتحويلي في اختيارية حذف الموصول، مع اختصاص التحويلين بحذف رابط الكينونة معه، ولا سيما في التركيب الوصفي، واختصاص النحو التقليدي بحذف جملة الصلة أو صدرها أحياناً، كما حُذِف العائد فيها، بشرط أمن الليس

ك- قال التحويليون يحذف الجار وجوباً قبل المفاعل في بنية السطح، فإذا ظهر كان على سبيل الزحرفة الشكلية، أما التقليديون فلم يقولوا بهذه القاعدة، ومن ثم فسروا ظهور بعض حروف الجر قبل المفاعل على الزيادة واستنبطوا منها بعض الدلالات الإضافية في المعنى.

ل- قال التحويليون بوجود حرف جر قبل المفعول مطلقاً في البنية العميقة؛ ولذلك أوجحوا حذفه في بنية السطح، أما لغة العربية فقد فرقوا بين الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى مفعولاتها والأفعال التي لا تتعدى إلا بحرف الجر، ومميزاً بين ما كان حقّه أن يظهر فيه حرف الجر في السطح، ولكنه حُذِف لغرض بلاغي، وما كان حقّه أن يُحذف منه الجار وجاء مذكوراً، ودلالة ذلك عند العرب وهذا ليس بغريب، لكون العربية قد ارتبطت بالنص القرآني وإعجازه الذي لا يتوفر للغة غيرها.

م- قال التحويليون باختيارية حذف الفعل في الاستفهام المنفي، على حين قال التقليديون بجرّاز حذف الفعل في جواب الاستفهام بغض النظر عن اختلاف الموقع الإعرابي لذلك الفعل المنحرف، كما أجازوا حذف الجملة بأكملها اعتماداً على أحرف الجواب ووضوح السياق وسبق الذكر، وكذلك فعل التحويليون.



## قائمة المصادر والمراجع

- د. أحمد سليمان ياقوت، علم اللغة التقابلي، ط. دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
- الأشمونى فى حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د. ت. القاهرة.
- ابن الأثير: - الإمام كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد (٥١٣/٥٧٧ هـ)، الانصاف فى مسائل الخلاف - شرح الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - للطبعة العصرية صيدا - بيروت المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- البخارى: - "أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن خزيمة البخارى الجعفى". صحيح البخارى، حاشية السندى، دار المعرفة، بيروت.
- تشومسكى، البنى النحوية، ترجمة د/ يوهيل يوسف عزيز، مراجعة حميدة الماشطة، منشورات هيرن، ط الدار البيضاء، مطبعة النجاش، الجديدة، ١٩٨٧م.
- ابن حنى: - "أبو الفتح عثمان بن حنى (ت ٣٩٢هـ)
- الخصائص - تحقيق محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.
- أبو حيان التوحيدى: - "أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسى".
- البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض وشارك فى التحقيق د/ زكريا عبد المجيد النونى، د/ أحمد الخولى الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ط ١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- محالد الأزهرى: -
- شرح التصريح على التوضيح، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- الرضى الاستاذي
- شرح الكافية - بيروت - دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق
- وضبط وشرح محمد نور الحسن، محمد الزغواف، محمد محيى الدين عبد الحميد.
- د/ رمون طحان
- الأسنية العربية (النحر - الجملة - الأسلوب)، ط ١، دار الكتاب اللبنانى - بيروت، ١٩٧٢م.

-إعراب القرآن المنسوب للزجاج، إبراهيم الإيباري، الهيئة العامة لشؤون المطابع  
الأميرية، القاهرة ١٩٦٣، ١٩٦٥ م.

-الزغشري:- "أبو القاسم جارا لله محمود بن عمر الزغشري الخوارزمي  
(٤٦٧-٥٣٨هـ) الكشف- الناشر دار الريان للتراث- دار الكتاب العربي-  
بيروت، ط٣، ١٩٨٧ م.

-السهيلي:-

نتائج الفكر في النحو - تحقيق د/ إبراهيم البنا- القاهرة، مطبعة الاعتصام

١٩٥٥ م.

-سيبويه:- "أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر"

الكتاب- تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ١٩٧٧ م.

-السيوطي:- "جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٨٤٩-٩١١هـ)

●الاتقان في علوم القرآن- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة،  
١٩٦٧ م.

●الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مطبعة شركة الطباعة الفنية  
المتحنة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥ م.

●مجمع الموامع في شرح جمع الجوامع- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت/  
لبنان.

-ضياء الدين بن الأثير:-

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفى، بدوى طباعة

ط نهضة مصر، د.ت.

-طاش كبرى زادة:-

مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مطبعة الاستقلال الكبرى، مصر، د.ت.

- د/ طاهر سليمان حمودة  
ظاهرة الخذف فى الدرس اللغوى، الدار الجامعية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.
- د/ عباس حسن  
النحو الوائى، القاهرة، ١٩٧٥م.
- عبد العزيز الموصلى  
شرح ألفية ابن معطى- تحقيق على موسى الشوملى، مكتبة الخريجي ،  
الرياض ١٩٩٠م.
- عبد القاهر الجرجاني  
دلائل الإعجاز- تحقيق محمد رشيد رضا- ط٦، محمد على صبيح،  
القاهرة/١٩٦٠م.
- أ. د/عبدہ الراجحي:-  
النحو العربى والدرس الحديث- دار الثقافة- الإسكندرية، ١٩٧٥م.
- ابن عقيل  
شرح الألفية للشيخ محمد عبي الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د. ت  
-د/ فكري محمد أحمد  
التقدير عند سيويه وللتنهج التحويلي- مقالة من مجموعة مقالات مهداة  
للمستشرق الألماني "فيشر"، تحرير د/ عمود فهمى حجازى، مركز اللغة العربية-  
القاهرة- ١٩٩٤م.
- ابن قتية  
تأويل مشكل القرآن - شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث  
القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- المبرد:-  
المنتضب فى علم العربية ، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مطابع  
الأهرام ١٣٣٩هـ.

-ابن مجاهد:-

السبعة فى القراءات- تحقيق د/ شوقى ضيف- دار للعارف- مصر ط٣،

١٩٧٢م.

-د/ محمد حسنين أبو موسى

البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشري وآثارها فى الدراسات البلاغية دار

الثقافة العربية- القاهرة- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

-د/ محمد على الخولى:-

قواعد تحويلية للغة العربية- دار للمريخ ، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م،

-د/ محمود سليمان ياقوت:-

قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، دار للعارف ، الإسكندرية،

١٩٨٥م.

-د/ نادية رمضان النجار:-

العلاقة بين الفعل وحرف الجر فى أساس البلاغة للزمخشري- دراسة

دلالية- الدار المصرية- الإسكندرية.

-ابن هشام:- "ابن هشام عبد الله بن يوسف"

\* أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين

عبد الحميد طه، بيروت.

\* شرح شلور الذهب، تحقيق محمد عيسى الدين، دار الأنصار، طه،

١٣٩٨هـ، ١٩٦٨م.

\* مفتى اليب، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحميد، مطبعة المدني،

القاهرة.

-ابن يعيش:- "الموفق يعيش بن يعيش"

شرح المنصل، عالم الكتب- بيروت- د. ت.

- 1- Falk, Julia, *Linguistics and Language* Second Edition,  
John Wiley, sons, u. s. a, 1978.
- 2- Jangacker, *Fundamentals of linguistic analysis* Mar court,  
Brace Jovaanvich. Incuis.a , 1972.



# **الزيادة فى الفكر النحوى**





## مقدمة

### ١- موضوع البحث :

ينور موضوع هذا البحث حول ظاهرة من ظواهر النحو العربي، ألا وهي ظاهرة الزيادة، فمن خلال الاطلاع فى المصادر والمراجع النحوية توصلت إلى التفات النحاة واللفويين لتلك الظاهرة، وإن كان هناك خلاف بينهم، فمنهم من يرى أن هناك أحرفاً تزداد فى تركيب الجمل نحوياً ولا يكون لهذه الحروف أصل فى دلالة الجملة، وإنما وجودها يُضيف معنىً فرعياً إلى الجملة، وآخرون يرون أنه ليس هناك عنصر يضاف إلى التركيب إلا وله أصل فى الدلالة والمعنى؛ ولذلك يرفضون "مصطلح الزيادة" ولاسيما فى أسلوب القرآن الكريم اعتماداً على قاعدة العرب القائلة : (إن كل زيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى)، ومن ثم يعدون تلك العناصر توكيداً؛ ولذلك حرصت على رصد تلك الظاهرة متبينةً رأى الفريق الثانى، محاولةً تفسيرها من خلال الحروف والضمائر موضحةً آراء القدماء والمحدثين ولاسيما التحويليين.

### ٢- مادة البحث :

جاءت مادة البحث مُستنبطةً من المصادر القديمة والمراجع الحديثة، وأذكر منها على سبيل المثال (الكتاب لسيبويه، الخصائص لابن جنى، شرح الألفية لابن عقيل، شرح المفصل لابن يعيش، والأصول لابن السراج... إلخ)، أما من المراجع الحديثة فهناك (النحو العربى والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحى، النحو الرافى للدكتور عباس حسن، ظاهرة التقدير بين القدماء والمحدثين للدكتور محمود سليمان ياقوت)، كما تعرضت لكسب التفسير ومنها (القرطبي) فى تأويل آى القرآن والكشاف للزخشري.

### ٣- منهج البحث :

تناولت ظاهرة الزيادة بين القدماء والمحدثين فجاء عرض المادة فى

قسمين :

#### \* القسم الأول :

درستُ ، فيه زيادة الحروف ، فقسمته إلى :

١- زيادة حروف الجهر : وتعرضت لزيادة (ين)، (ياء)، (اللام) مبينةً

اختلاف آراء المفسرين والنحويين فى زيادة تلك الحروف والمعانى التى

تضيفها للدلالة.

٢- حروف العطف : وذكرت زيادة الواو وهى ما عرفت بـ(ولو الثمانية)

وكذلك زيادة (أر)، (ثم) مبينةً آراء النحاة واللغويين فى ذلك، حروف

النفى ولاسيما (ما)، (لا)، (إن) مبينةً أنماط ذلك وتخريج النحاة واللغويين

له.

#### \* أما القسم الثانى :

فعرضت فيه زيادة الضمائر ولاسيما ضمير الفصل الذى يفصل بين

المتلازمين كالمبتدأ والخبر، وما أصلا للمبتدأ والخبر كاسم إن وأخواتها وخبرها،

ومعمولى كان الناقصة... إلخ، مبينةً آراء القدماء والمحدثين فى ذلك، ثم عتمت

برصد النتائج وثبتت للمصادر والمراجع.

#### ٤- أهداف البحث :

تهدف تلك الدراسة إلى :

١- بيان اختلاف منهج القدماء فى تناول ظاهرة الزيادة بين النحويين

والمفسرين.

٢- رأى المنهج التحويلي فى تفسير تلك الظاهرة التى جاء متشابهاً مع تفسير التقليديين، وذلك لكون التحوين يتقاربان فى الأصول المتمثلة فى البنية العميقة عند التحويلين والأصل المقدر عند النحاة التقليديين وكذلك فى الفروع، فتحديثوا جميعاً عن ظاهرة العامل، والأصلية والفرعية، والحذف<sup>(١)</sup>، بالإضافة إلى ظاهرة الزيادة التى هى محور هذا البحث.

٣- الاهتمام بأراء المفسرين فى زيادة بعض العناصر اللغوية فى الأسلوب القرآنى ودور ذلك فى الدلالة، وقد توصلنا إلى أنه ليس هناك عنصر يضاف إلى التركيب إلا وله إضافة فى المعنى، ومن ثم استبدلت بمصطلح "الزيادة" مصطلح "الصلة".

## ٥- الدراسات السابقة :

جاء ذكر هذا الموضوع فى عدة دراسات سابقة، وإن لم تكن متارة لتلك المنهجية التى تعرضنا لها، فذكرها جاء فى المؤلفات القديمة متمثلة فى كتف متأثرة فى بعض أبواب النحو ولاسيما باب "حروف الجر". أما فى الحديث فجاءت دراسة للدكتور "رشيدة اللقاني" تحت عنوان "حروف الجر الزائدة"، وهذه الدراسة اقتصرت على حروف الجر كما يظهر من عنوانها، وكذلك الدكتور "عباس حسن" فى كتابه "النحو الوافى" إذ عرض لزيادة حروف الجر فقط، كما جاء ذكر الظاهرة وإن كان قليلاً فى كتاب "النحو العربى والدرس الحديث" للدكتور "عبد الرأحيم" مقتصراً فيه على بيان رأى المنهج التحويلي فيها من الناحية التركيبية، كما تعرض لها الدكتور "محمود سليمان ياقوت" فى كتابه "قضايا التقدير بين القدماء والحديثين"؛ وإن

(١) ينظر للدراسة بحث قواعد الحذف والنهج التحويلي، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد

٤٩، لسنة ١٩٩٩م.

كان عرضه لما قد جاء مقتصرًا فيه على صلتها بقضية "التقدير".

### — الزيادة والمنهج التحويلي (Addition) :

من المعروف أن النحو التحويلي اتفق مع النحو التقليدي في كثير من الأصول والفروع؛ وذلك لاعتمادهما على الطبيعة الإنسانية؛ فكلما التحرين تعاملًا مع اللغة على أنها عمل عقلي يختص به الإنسان دون غيره من المخلوقات، وهذه الأهمية لا تنحصر في كون اللغة مجموعة من الإشارات المنطوقة أو المكتوبة فحسب، ولكنها تعود إلى ما هو أبعد من ذلك فهي تتكون من شقين :

— أولهما : متصور في الذهن ويعرف بـ "البنية العميقة" (Deep Structure).

وثانيهما : يتصل بالجانب المنطوق أو المسموع والمعر عنه بالأصوات والكلمات وهو ما يُعرف بـ "البنية السطحية" (Surface Structure) وما بين البنيتين يُعرف بقانون "التحويل" (Transformational rule) عند التحريين و "التقدير" عند التقليديين.

فإذا نظرنا إلى قضية الزيادة<sup>(١)</sup> نجدها قد لاقت كثيرًا من عناية كلتا المدرستين، فالتحريليون يشيرون إلى أن هناك تركيبات نظامية قد تظهر فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق وإنما تفيد وظيفة تركيبية ما، ومن ثم تُعد لونها من ألوان الزخارف، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو (it and there) في :

(1) There is a hippopotamus in that corn field.

يوجد هناك سيد قشطة في حقل القمح ذاك.

(2) There are many people out of work.

يوجد هناك أناس كثيرون بدون عمل.

<sup>(١)</sup> وقد عبر القدماء عن مصطلح الزيادة بمصطلحات عدة منها الصلة والمضمر عند (الكوفيين)، والفنر، بالإضافة إلى الزيادة عند (البصريين) فإذا اختلفت بالتركيب لقرآن سُمي (تأكيذاً) أو حلة أو إحداثاً، ينظر أزر كشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الحلبى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، ٢/ ٧٠ - ٧٢.

فكلمة *there* لا تقدم دلالة في العمق هنا، وإنما هي فاعل (سطحي) للفعل الموجود في الجملة، أي أنها نوع من الزيادة، ومن ثم فإن التركيب في الجملتين هو :

**1- A hippopotamus is in that cornfield**

يوجد سيد قشعة في حقل القمح ذاك.

**2- Many people are out of work**

يوجد أناس كثيرون بدون عمل.

وكذلك استخدام كلمة *it* في نحو

**- It is Penelope that took my book**

إنه هو "بنيلوب" الذي أخذ كتابي

فـ "*it*" هنا زيادة في التركيب لأنها تقدم فقط فاعلاً في بنية السطح<sup>(١)</sup> فإن التركيب الأصلي في الجملة السابقة يكون الآتي :

**- Penelope took my book**

بنيلوب أخذ كتابي

---

<sup>(١)</sup> د. عبده الراجحي، البحر العربي والدرس الحديث، ط. دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م، ص ١٥٤، ١٥٥.

## الزيادة والنحو التقليدي :

أما النحاة التقليديون فقد اختلفوا في تعريف "الزيادة" قديماً وحديثاً، وغاية ما يستخلص منها : أنه هو الذي يمكن الاستغناء عنه، في الغالب، فلا يتأثر المعنى بحذفه، وربما لا يستغنى عنه، فيكون معنى زيادته هو : تركه مهماً لا يؤثر في غيره ولا يتأثر بغيره، سواء كان في أصله مُعملاً مثل : "لا" النافية الزائدة، أم كان في أصله عاملاً، مثل : "كان" الزائدة<sup>(١)</sup>. وعلى هذا قد يكون العنصر الزائد ذا عمل في أصله مثل (كان) وإنما ورودها زائدة راجع إلى اعتراضها بين شيئين متلازمي المعنى كالتفاض والمخفض مثل : "جئت بلا زاد"، و"غضبت من لا شيء"، وعلى رأى البصريين يرون أنها زائدة أفادت دلالة التوكيد<sup>(٢)</sup>، وكذلك عرّف ابن هشام الزيادة قائلاً : "فاعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعوض بين شيئين متطالين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة "لا" في نحو (غضبت من لا شيء) وكذلك إذا كان يقوت بقواته معنى كما في مسألة "كان"<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا يُفهم أن العنصر الزائد ليس دائماً غير مفيد للمعنى وإنما منه ما لا يستغنى الكلام عنه مثل "لا" في المثال السابق، ومنه ما يضيف دلالة إضافية لمعنى المضى المستفاد من كان الزائدة، ومنه ما لا يفيد إلا لالة التوكيد وتقوية معنى الجملة كما في قولهم "لا يستوى الحق ولا الباطل" وعلى هذا فقد التفت التقليديون<sup>(٤)</sup> إلى أن الزيادة لا تقتصر على نوع من الكلمات دون

(١) دكتور حملي حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ١٩٩٦م، ١/ ٦٦.

(٢) ابن هشام، معنى اللبيب، ط. للمني، دت، ١ / ٢٤٥.

(٣) السابق نفسه.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة الرسالة، بيروت، د. ت، ٢ / ٢٦٧-

٢٧٠ بتصرف.

غيرها، وإن كان وردوها يكثر ويشيع في قسم أكثر من غيره، فهي ترد مع (الأسماء)، نحو زيادة ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر في نحو قولهم (زيدٌ هو المجتهد) فيعبر عنها بالمعادلة الآتية :

مبتدأ + ضمير فصل زائد + خبر

ويمكن أن نحلل على أن الضمير مبتدأ وما بعده خبر، ويمثل على النحو التالي :

مبتدأ أول + مبتدأ ثان + خبر

وقد ترد الزيادة أيضاً في الأفعال، ولا يُزاد من الأفعال إلا ما كان دخولُه كخروجه في التركيب فلا يضيف معنىً جديداً نحو: (ما كان أحسنَ زيداً ← ما أحسنَ زيداً) وأفادت (كان) هنا دلالةً للمضى وكذلك تُزاد الحروف كما في قوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء، ١٥٥) فقد استدل على زيادة (ما) بإعمال (الباء) الجارة في (نقضهم) ولو كان (ما) موضع من الإعراب ما عملت (الباء) هذا العمل.

كما تُزاد الجمل في نحو قولهم (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ)، وإنما رفعت (منطلقٌ) لكونها خبراً للمبتدأ (زيد) وأقحمت الجملة (ظننتُ) فألغيت عن العمل فإذا تقدمت الكلام ما جاز إلغاء عملها<sup>(١)</sup>.

زيدٌ ظننتُ منطلقٌ  
مبتدأ فعل فاعل خبر  
زيدٌ منطلقٌ  
مبتدأ خبر

(١) د. محمود سليمان باقرت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والحديثين، ص. ٢٨٠، ص ٢٨٢ بصرف.

والشكلان يدلان على أن "البنية السطحية" (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ) هى التى تنتج من "البنية العميقة" (زيدٌ منطلقٌ) وهما لهما الموضع الإعرابى نفسه، والجملة (ظننتُ) لها وظيفة دلالية، فربما تعنى الشك فى انطلاق زيد.  
وعلى الرغم من أن الزيادة واردة فى جميع أقسام الكلم، إلا أنها أكثر وروداً فى الحروف والضمائر.

### \* أولاً : زيادة الحروف :

وهى قسمان : زيادة محضة وأخرى غير محضة.  
أما الزيادة المحضة فهى التى لا تجلب معنىً جديداً، وإنما تؤكد وتقوى المعنى العام فى الجملة كلها، فشانها شأن كل الحروف الزائدة، يفيد الواحد منها تأكيد المعنى العام للجملة، كالذى يفيد تكرار تلك الجملة كلها، سواء أكان المعنى العام إيجابياً أم سلبياً، ولهذا لا يحتاج إلى متعلق يتعلق به ولا يتأثر المعنى الأصلى بخفضه<sup>(١)</sup>. وقد وردت أمثلة كثيرة للحروف الزائدة فى لغة القرآن الكريم : والقول بالزيادة يُنسب إلى النحو ولا ينسب إلى القرآن؛ ذلك بأن الزائد إنما هو زائد على أصل التركيب، فللجملة أركانها ومكملاتها من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غير ذلك فهو زائد على مطلب الصحة والإفادة، وقد قال النحاة: «إن كل زيادة فى المبنى تودى إلى زيادة فى المعنى إذا جاءت الزيادة توكيداً للمعنى»<sup>(٢)</sup>.

### ١- حروف الجر الزائدة :

وأكثر ما يُزاد من حروف الجر (الباء) و(اللام) و(من) بشروط ذكرها

(١) د. عباس حسن، النحو الواسع، ٢ / ٤٥٠.

(٢) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربية،



النحاة. أما (الباء) فهي تزداد بين الفعل والفاعل نحو: ﴿أَحْسَنَ بِي﴾ (يوسف، ١٠٠)، وهي زيادة واجبة.

على حين يرى "الزحشرى" أن "الباء" هنا بمعنى (إلى) والمعنى (أَحْسِنَ إِلَى) وهو ما يُعرف بـ(تعاقب) بعض حروف الجر مكان بعضها<sup>(١)</sup>.

وأما زيادتها في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء، ٧٩)، فهي زيادة غالبة، ودخول "الباء" هنا قد أفاد شدة الارتباط بين الفعل "كفى" والفاعل "الله"، وذلك أقوى من الارتباط بين المتضايقين، ودخول الباء على هذا النحو يدل على أن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره<sup>(٢)</sup>.

أما زيادتها قبل المفعول، وهو الأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة، ١٩٥)<sup>(٣)</sup>، فالباء فيه زائدة، والمعنى: (لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة) والذي يدل على زيادتها هنا قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل، ١٥)<sup>(٤)</sup>.

وتزداد "الباء" بكثرة في غير النواسخ مقيدة بشروط ذكرها النحاة تتمثل فيما يلي:

١- وجوب نفي الخير مع بقاء هذا النفي، وعدم نقضه إلا.

<sup>(١)</sup> الزحشرى، للكشاف، الناشر: دار الريان للتراث- دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ٥٠٦/٢.

<sup>(٢)</sup> أبو حيان، البحر المحیط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معروش، وفاروق في تحقيقه. ذكرها عبد الحميد النوني، د. أحمد النحوي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٣/٢٦١.

<sup>(٣)</sup> الزحشرى، للكشاف، ١/٢٣٧.

<sup>(٤)</sup> ابن جني، شرح للفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ٨/٢٤.

٢- أن يكون الخير صالحاً للاستعمال فى الكلام الموجب، غير مقصور الكلام المنفى.

٣- ألا يكون الخير واقعاً فى الاستثناء <sup>(١)</sup>.

وتزاد مع بعض الأفعال الناسخة أكثر من بعض فتكثر فى خبر ليس كما فى قوله تعالى ﴿الَّذِينَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر، ٣٦)، ويليها اقترانها بخبر "ما" الحجازية، ثم يلى ذلك باقى النواسخ المنفية وإن كان المفسرون قد استفادوا معانى إضافية من زيادة الباء فى آية الزمر، إذ يقول الزمخشري وهنا دخلت (الباء) مع خبر (ليس) فى هذا المقام تأكيداً على كفاية الله سبحانه وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، لتأكيد عناية الله لنبيه عليه الصلاة والسلام، دحضاً للدعوى المشركين بإيذاء آلهتهم له <sup>(٢)</sup>.

وكذلك زيادتها قبل (خير ما الحجازية) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (هود، ٢٩) كما تُزاد بين الفعل المُسند لِشَوْن النسوة والتركيد المعنوي، كما فى قوله تعالى: ﴿يَقْرَبُضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ (البقرة، ٢٢٨)، وأصل الكلام : وليربص المطلقات، وإخراج الأمر فى صورة الخير تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يُتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن للأمر بالربص، فهو خير عنه موجوداً... وبناءً على المبدأ مما زاده أيضاً فضل تركيد، ولو قيل: ويربص المطلقات، لم يكن بتلك الوكادة... وفى ذكر الأنفس تهيج لمن على الربص وزيادة حث <sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> النحو الوقى ١ / ٥٩١.

<sup>(٢)</sup> الزمخشري، الكشاف، ٣ / ٣٤٧.

<sup>(٣)</sup> الزمخشري، الكشاف، ١ / ٢٧٠، ٢٧١ بتصرف.

١ - وأما زيادة (اللام) : فهي للتركيد بين الفعل المتعدى والمفعول، كما في قول الشاعر "ابن ميادة الرماح بن أبرد" :

وَمَا مَلَكَتْ مِنْ بَيْنِ الْعِرَاقِ وَيَقْرِبِ

مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ<sup>(١)</sup>

- وبين المتضامين، نحو: (يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ) والتقدير: (يا بُؤْسَ الحرب)<sup>(٢)</sup>.

- كما تزداد لتقوية عامل تأخر عن موضعه، كما في قوله تعالى ﴿هَذَى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِوَبِهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف، ١٥٤).

- وكذلك تزداد (اللام) الداخلة على المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ (الحشر، ١٣)؛ لإفادة تركيد مضمون الجملة، فإذا دخل عليها أحد الحروف الناسخة استوجب ذلك نقل (اللام) من المبتدأ إلى الخبر لأن لا يتراعى حرفاً تركيد<sup>(٣)</sup>، كما في قولهم: (إنَّ زَيْدًا لَمْ يَجْتَهِدْ).

- وتعدد الأخبار التي تدخل عليها (لام الابتداء)، فقد يكون الخبر اسماً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (إبراهيم، ٣٩)، أو فعلاً مضارعاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (النحل، ١٢٤) أو شبه جملة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم، ٤).

وأما (وَمِنْ) فتزداد بشروط هي<sup>(٤)</sup> :

<sup>(١)</sup> ابن عقيل، شرح لامية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د. ت، ٢١١/٢ بالحاشية.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، د. ت، ٢١٠/١.

<sup>(٣)</sup> السامق نفسه، ٣٠٠/١.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٣٠١/١، ٣٠٢.

<sup>(٥)</sup> ابن يحيى، شرح للفصل، ١٦/٨.

- أن تكون مع النكرة، عامة، في غير الموجب.

وزاد (الأخميني) مع شرط النفي إضافة ما يشبهه من النهي، نحو (لا يَقُمُ مِنْ أَحَدٍ) والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾<sup>(١)</sup> (الملك، ٣) على حين أجاز (الأخفش) زيادة (مِنْ) في الإيجاب، كما في قوله تعالى: ﴿يَغْيُرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (نوح، ٤)، ففسرها على الزيادة<sup>(٢)</sup>.

وقد نص بعض النحاة على زيادتها مع الإيجاب في مواضع قياسية منها: مع تمييز "كم" الخيرية إذا كان مفصلاً منها بفعل متعلٍّ، لم يستوف مفعوله فتجيء "من" وجوباً، لكي لا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعلّي وهي في هذه الصورة الواجبة زائدة<sup>(٣)</sup> ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قُرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْهَأْنَا بَعْدَهَا قَوْماً آخِرِينَ﴾ (الأنبياء: ١١) وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الدخان: ٢٥)، ومنه قول زهير ابن أبي سلمى:

وَمَهْمَا تَكُنْ مِنْذَ أَمْرِي، مِنْ خَلِيقَةٍ

وإن خَالَهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ<sup>(٤)</sup>

ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم- «رحم الله امرأً أصلح من لسانه».

ولزيادة (مِنْ) مواضع :

(١) الأخميني، في حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٢/ ٢٢٨.

(٢) ابن جنيش، شرح للفصل، ١٣/٨، الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراة،

لحناي، ١٩٩٠م، ١/ ١٠٥.

(٣) البحر الرائق، ٢/ ٤٦٢.

(٤) معنى اللبيب، ١/ ٣٢٣.

\* الأول : مع المبتدأ، نحو قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (هود، ٦١).  
 \* الثاني : مع الفاعل، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ (يس، ٤٦).

\* الثالث : مع المفعول، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ﴾ (النساء، ٨)<sup>(١)</sup>  
 وإذا دخلت (مِنْ) الزائدة في الكلام أفادت معنيين :

\* الأول : استغراق الجنس وتوكيده، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، كالذكرة المختصة بالنفى، نحو : (ما جاء مِنْ أحد)، فزيادتها هنا ليجرد التوكيد.

\* والثاني : إعادة التنصيص على العموم؛ ذلك لأن قولك : (ما في الدار رجل) بدون زيادة (مِنْ) يشمل لنفي الجنس أو نفي الوحدة؛ ولذلك جاز أن تقول : (ما في الدار رجل بل رجلان)؛ ولما دخلت (مِنْ) في التركيب على سبيل الزيادة : (ما في الدار مِنْ رجل) نصت على العموم، ولم يبق في التركيب دلالة تخرجه عن هذا العموم<sup>(٢)</sup>.

## ٢- حروف العطف :

وأكثر ما يزداد من حروف العطف (الواو العاطفة)، كما في قوله تعالى : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر، ٧٣)، أى حتى إذا جاؤوها فُتحت، وقد ورد هذا الرأي عند (ابن هشام) ضمن آراء متعددة في تخريج (الواو)، فمنهم من قال بزيادتها، ومنهم من قال بأنها عاطفة، وهناك من زعم أنها (واو الثمانية)، وإن كان ليس في الآية ما يدل على سياق العدد حتى يقال إنها سبقت العدد ثمانية لأن أبواب

<sup>(١)</sup> الحسن بن القاسم المرادي، المعنى الذي في شرح حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة وعمد تدوين فاضل، دار الأفاق الجبلية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معنى اليب، ٢/ ٢٢٥.

الجنة ثمانية أبواب<sup>(١)</sup>. وانتهى إلى القول بأنه إن كان هناك ما يسمى بـ(روا  
الشمانية) فليس منها هذا الموضع، وجاء عن "القرطبي" أن دخول الروا هنا لغة  
معروفة عند بعض العرب من شأنهم أن يقولوا إذا عدّوا : واحد، اثنان، ثلاثة،  
أربعة، خمسة، ستة، سبعة وثمانية، تسعة، وعشرة، وهكذا هي في لغتهم، وما  
جاء في كلامهم أمره ثمانية أدخلوا (الروا)، قلت : هي لغة "قريش"<sup>(٢)</sup>،  
وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ﴾ (الحج، ٢٥)، أى إن الذين كفروا يصلون<sup>(٣)</sup>، وقد عدّ "الزعرشري"  
الروا هنا (روا الحال)، والمراد أن الصلوة منهم مستمر دائم<sup>(٤)</sup>.

و(ثم) تزد، كما في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ (الأنعام،  
١٥٤)، وزعم "الفراء" أنها زائدة هنا بدليل قول العرب : (أعجبني ما صنعت  
اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب)؛ لأن (ثم) في ذلك لترتب الإخبار ولا  
تراعى بين الإخبار<sup>(٥)</sup>، كما يكثر عند تركيد الجمل الاسمية والفعلية أن يكون  
بعض صوري أو بغير، والأكثر أن يكون بالعطف الصوري، وأن يكون  
العاطف للمهل هو الحرف "ثم" ومنهم قوله تعالى : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثم  
﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر : ٣، ٤) وقوله أيضاً ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾  
﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الانفطار : ١٧)، وقوله للفقى : (الشواب عظيم،  
الشواب عظيم)<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن هشام، مفتى اللب، ٢/ ٣٦٣.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م، ٥/ ٣٩٩٩.

(٣) د. تمام حسام، البيان في روائع القرآن، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ص ١٧٣، ١٧٤.

(٤) الزعرشري، الكشف، ٣/ ١٥٠، ١٥١.

(٥) ابن هشام، المفتى، ١/ ١١٨.

(٦) النحر الروافى : ٣ / ٥٣٦.

### ٣- حروف النفي : "لا"، "ما"، "إن" :

\* أما (لا) فهي تُزاد بين (أَنْ) و(المضارع) كما فى قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، والتقدير : ما منعك أن تسجد، والدليل على زيادتها فى (الأعراف) عدم وجودها فى سورة (ص) فى قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيْذِي﴾ (ص، ٧٥)، فأكثر النحاة والمفسرين على زيادتها فى (الأعراف)، وصلتها فى هذا الموضع لدلالة تأكيد الكلام، والتقدير (ما منعك أن تسجد) ونظر زيادتها هنا زيادتها فى قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة، ١)، والمراد : (أُقْسِم)؛ وذلك لأن الفعل المضارع الدال على المستقبل والحال لا تدخل عليه (لا) وذلك فى مذهب البصريين وتابعيهم<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله تعالى : ﴿قَالَ يَا هَارُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ (طه، ٩٢، ٩٣)<sup>(٢)</sup>، أى : (ما منعك أن تتبعني).

وكذلك تزداد "لا" بين الجار والمجرور مثل : "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء"، وزيادتها هنا من باب اعتراضها بين المتلازمين فيسمونها زائدة كزيادة "كان" فى قولهم : "زيدٌ كان فاضل"<sup>(٣)</sup>، وإن كان المعنى لا يصبح بإسقاط "لا" هنا.

\* كذلك تزداد "لا" المقترنة بالعاطف كما فى قولهم : "ما جاءنى زيد ولا عمرو". وإن كان ابن هشام يرى عدم زيادتها لأن المعنى فى حاجة إليها فإذا حُذفت كان المراد نفي الجيء كل منهما على كل حال وأن يراد نفي

<sup>(١)</sup> الفرغش، للكشاف، ٦١ / ٤.

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه، ٨٣ / ٣.

<sup>(٣)</sup> معنى اللبيب، ٢٤٥ / ١.

اجتماعهما فى وقت الجىء؛ فإذا جىء به (لا) صار الكلام نصاً فى المعنى الأول.

\* كذلك تزداد "لا" للتوكيد ليس غير كما فى قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ (فاطر : ٢٢) وكذلك فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَا يَخْلُقُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ (الحديد : ٢٩) والمراد لأن يعلم<sup>(١)</sup>.

\* وكذلك تزداد "لا" بين الجازم والمجزوم كما فى قوله تعالى : ﴿إِنْ لَا تَعْمَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِى الْأَرْضِ وَتَسَادَّ كَثِيرٌ﴾ (الأنفال : ٧٣) والمراد إن تفعلوه<sup>(٢)</sup>.

\* ومن ذلك زيادتها بين (الفاء ومعطوفها) كما فى قوله تعالى : ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ (المعارج : ٤٠) وكذلك قوله تعالى ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ • وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة : ٧٥) ومما دل على زيادتها بجىء جوابها مثبتاً<sup>(٣)</sup>.

\* أما (ما) فقد تزداد فى أكثر من موضع :

- بين الجار والمجرور، كما فى قوله تعالى : ﴿وَمَا خَطِيبَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (نوح، ٢٥) والتقدير : (من خطيباتهم).

وقد تعرض (سيبويه) لزيادة (ما) فى مواضع كثيرة، إذ يقول : ﴿وتكون تركيداً لغواً، وذلك كقولك : (متى ما تأتيني آتاك)، وقولك : (غضبت من غير

(١) معنى اللب ١ / ٢٤٥.

(٢) السابق نفسه ١ / ٢٤٨.

(٣) السابق نفسه ١ / ٢٤٩.



ما حُزِمَ، وقال الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء، ١٥٥)، وهو أنقَرُ في أنها لم تُحْلُثْ إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهو تركيد للكلام<sup>(١)</sup>.

وقد تراء (ما) بعد (إن) لإفادة الحصر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ (المائدة، ٣٣)، وهي في مثل هذا الموضع تجعل (إن) غير مختصة بالأسماء، وتهيجها للدخول على الأفعال، كما في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ (الأنفال، ٦)<sup>(٢)</sup>.

ومن المواضع التي زيدت فيها (ما) هي :

\* تراء مع (إن) الشرطية مؤكدة نحو قولك (إِنَّمَا تَأْتِي آتَكَ) والأصل (إن تَأْتِي آتَكَ) زيدت (ما) على (إن) لتأكيد معنى الجزء<sup>(٣)</sup>.

\* كما تراء في التعجب في نحو : (ما أحسنَ زيدًا) وحكموا بزيادتها؛ (لأنها في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهمًا كان أعظم في النفس، لاحتمالها أمورًا كثيرة؛ فلها كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها)<sup>(٤)</sup>.

ويمكن اعتمادًا على زيادة (ما) تخريج إعراب بعض شواهد العربية كما

في قول النابغة :

قالت: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، ط الطبعة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

٤ / ٢٢١.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٤١٣ / ١.

<sup>(٣)</sup> ابن يعيش، شرح للفصل، ٥ / ٩.

<sup>(٤)</sup> ابن الأثير، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م، ص ١١٢.

<sup>(٥)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٦٣ / ١.

فقد نصب (الحمام) بالرغم من دخول (ما) <sup>(١)</sup> لقول العرب إنَّ (ليست) يجوز إعمالها مع دخول (ما الكافة) عليها، وهذا خلاف باقى أخوات (إنَّ) فهي لا تعمل مع دخول (ما).

أما (إنَّ) فقد تزداد بعد (ما) وتصرف الكلام إلى الابتداء ومن ذلك قولهم (ما إن زيد ذاهبٌ) والتقدير : (ما زيد ذاهب)، ومنه قول الشاعر:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعْتَ سَوْطِي إِلَى يَدِي <sup>(٢)</sup>

\* وأكثر ما زيدت (إنَّ) فى المواضع الآتية :

\* بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة اسمية كما فى قول الشاعر :

فَمَا إِنْ طَبَبْنَا جُبْنَ، وَلَكِنْ مَنَّا يَانَا وَتُولَاةُ آخِرِينَا <sup>(٣)</sup>

وقد أبطلت (إنَّ) (ما) عن العمل فى نصب خبرها لكونها (ما) المحاذية، ومنه أيضاً قول الشاعر :

بَنَى غُدَانَةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَا وَلَا صَرِيغَا، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ <sup>(٤)</sup>

فى رواية من نصب ذهباً وصريغاً، فخرج على أنها نافية مؤكدة لـ(ما) \*

وقد تزداد بعد (ما) للوصولة الاسمية كقوله :

يُرْجَى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ · وَتَعْرِضُ نُونُ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ

\* وبعد (ما) المصدرية كقول المعلوط بن بطل القرى <sup>(٥)</sup> :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

<sup>(١)</sup> ابن عيشى، شرح المفصل، ٥٨ / ٨.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢٥ / ١.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢٥ / ١.

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه، ٢٥ / ١.

<sup>(٥)</sup> سيويه، الكتاب، ٢٢٢ / ٤.

\* وبعد (ألا) الاستفتاحية كقوله :

أَلَا إِنْ سَرَى لَيَلِي قَبْتُ كَثِيْبًا أَحَابِرُ أَنْ تَتَأَى النُّوَى بِفَضُوْبَا<sup>(١)</sup>

\* زيادة (إذن) :

١- من اجمع عليه عند النحاة أن (إذن) تُكف عن النصب فيما بعدها إذا أُقحمت بين الفعل وأى شىء يُعد من توابعه، ومنه قولهم: (أنا إذن آتيك) فهي هنا فصلت بين المبتدأ والخبر.

٢- كما تزداد أيضاً بين جزئى الشرط نحو قولهم : (إن تأتى إذن آتاك) ويستدل على ذلك بأن الفعل معتمد على ما قبل (إذن).

٣- كما تزداد (إذن) بعد جملة القسم كما فى قولهم (والله إذن لأفعل، من قبل أن أفعل)<sup>(٢)</sup> . والذي أدى إلى زيادة (إذن) هنا إقحامها بين كل عنصرين لغويين متلازمين كالمبتدأ والخبر، وجمعتى الشرط والقسم وجوابهما.

ثانياً : زيادة الضمائر :

يرى بعض المحدثين<sup>(٣)</sup> أن ضمير الشأن إنما دخل فى الكلام على سبيل الزيادة، فهو يعادل (ذكر ما) بعد (إن)، وذلك لأن المضمون الذى يُراد التعبير عنه إنما تُعبّر عنه الجملة التى بعد ضمير الشأن، وبخاصة عندما رأوا هذا الضمير مبتدأ، أما إذا دخلت عليها (إن) أو إحدى أخواتها، فزيادة الضمير بعدها كزيادة (ما) فى (إنما)، وهكذا رأى الفرق بين قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ

<sup>(١)</sup> ابن هشام، معنى اللب، ٢٥ / ١.

<sup>(٢)</sup> سيوريه، الكتاب، ٤١٦ / ١.

<sup>(٣)</sup> د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٧٥.

أَحَدٌ﴾ (الإخلاص، ١)<sup>(١)</sup>، وقولنا (قل الله أحد)، هو فرق في التوكيد بالزيادة، ويمكن الوصول إلى المعنى بقولنا: (إنما لا يفلح الجرمون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمَجْرِمُونَ﴾ (يونس، ٣) ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ (النمل، ٥)، أى: (وهم فى الآخرة الأخسرون) أو: (فى الآخرة هم الأخسرون)، وهذا هو منهج "الأحفش" إذ ذكر زيادة الضمير فى قولهم: (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) فنصب (الحق) على زيادة (هو)؛ لأنها جعلت صلة فى الكلام زائدة تركيذاً، كزيادة (ما). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزحرف، ٧٦)<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ (الزمل، ٢٠)؛ لأنك تقول: (وجدته هو وأتاني هو)<sup>(٣)</sup>؛ فصحَّ زيادتها.

(١) وقد نسب "الفراء" هذا رأى لـ "الكسائي" معروضاً عليه بقوله: «ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله (إن) أو بعض آخرتها، أو (كان) أو (الظن)»، الفراء، معاني القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السور، بيروت، ٢/ ٢٩٩.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٣٧.

(٣) الأحفش الأوسط، معاني القرآن، ١/ ٣٤٧، ٣٤٨.

## النتائج

- ١- تعد ظاهرة الزيادة من الظواهر التى اتفق فيها المنهجان التحويلي والتقليدى، وذلك لكونهما متفقين فى الأساس العقلى المنبثق منهما، كما أنهما متعاملان مع اللغة ليست على أنها إشارات ورموز منطوقة فحسب، وإنما علاقات وتراكيب يتداخل بعضها مع بعض ذات تصورين أولهما : عقلى باطنى متصور فى الذهن يعرف بـ"البنية العميقة"، والآخر محسوس ومدرَك من خلال الأصوات والألفاظ المسموعة أو المنطوقة ويعرف بـ"البنية السطحية".
- ٢- لم تكن ظاهرة الزيادة هى الظاهرة الوحيدة المشتركة بين المنهجين التحويلي والتقليدى، وإنما هى واحدة من عدة ظواهر أثبت المنهج اللغوى الحديث تقاربهما فيها ومنها: "الأصلية والفرعية"، "ظاهرة الحذف"، "ظاهرة التقدير"، "ظاهرة العامل". هذا بالإضافة إلى ظاهرة الزيادة.
- ٣- عُنى القدماء بظاهرة الزيادة فأسموها بـ"الحشو والإقحام" تارة وبـ"الصلة والزيادة" تارة أخرى، وهم متفقون على أن (كل زيادة فى البنى تودى إلى زيادة فى المعنى)؛ ومن ثم أفادت هذه الحروف معنى التوكيد.
- ٤- تقع ظاهرة الزيادة فى الأسماء والأفعال والحروف بأنواعها إلا أن أمثلتها أكثر شيرعاً مع حروف الجر، حروف العطف، وبعض الضمائر، بالإضافة إلى بعض حروف النفي مثل (ما، لا، إن...إخ).
- ٥- عرض البحث لاختلاف العلماء بمصطلح الزيادة فى القرآن الكريم، لكون الزيادة لا تُنسب إلى القرآن وإنما تُنسب إلى النحر، والمقصود من زيادة بعض الحروف التى يمكن الاستغناء عنها دون أن يتأثر المعنى الكلى للتركيب.

٦- ذكر التحويليون أن الزيادة عندهم تُمثل زخرفة شكلية فى ظهور بعض العناصر فى التراكيب السطحية بالرغم من عدم وجودها فى البنية العميقة، إلا أن مصطلح الزخرفة الشكلية التى عبّر به التحويليون يوحى بعدم إفادة تلك العناصر الزائدة أية معنى لمضمون الجملة، على حين أثبت التقليديون دلالات إضافية لتلك الحروف الزائدة تضاف إلى دلالة التركيب.

٧- سعى البحث إلى التعرف على آراء بعض المفسرين، ولاسيما "القرطبي" و"الزحشرى" فى دلالة تلك الحروف الزائدة، فكثيراً ما استحسنا كون هذه الحروف دخلت على سبيل التضمين بمعنى حروف أخرى وليست زائدة مع توضيح الدلالة الواردة من كل حرف فى موضعه، ومن ثم توصل إلى أن ليس هناك حرف يزداد فى التركيب دون أن يكون هناك معنى مراد من هذا الحرف، وعلى ذلك فمصطلح "الزيادة" غير مناسب لأهمية تلك الحروف ومعانيها التى تؤيدها فى التركيب، وبذلك نرى تسميتها بمصطلح "الصلة" وهو ما استحسنته القدماء ولاسيما فى تناول معانى القرآن الكريم.

## قائمة المصادر والمراجع

- ١- الأغفش الأوسط :  
- معاني القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة، الخانجي، ١٩٩٠م.
- ٢- الأشموني :  
- في حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٣- ابن الأنباري :  
- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٤- د. تمام حسان :  
- البيان في روائع القرآن، ط١، عالم الكتب، القاهرة.
- ٥- الحسن بن القاسم المرادي :  
- الجنى الداني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قبادة  
ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- ٦- أبو حيان :  
- البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،  
والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد  
النوني، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،  
ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٧- الزركشي :  
- البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الخليلي،  
ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- ٨- الزعشمري :  
- الكشف، الناشر : دار الريان للتراث - دار الكتاب العربى،  
بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
- ٩- ابن السراج :  
- الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، مطبعة الرسالة،  
بيروت، د.ت.
- ١٠- سيويه :  
- الكتاب، تحقيق الأستاذ عيد السلام هارون، ط الحقة المصرية العامة  
للكتاب، ١٩٧٧م.
- ١١- د. عباس حسن :  
- النحو الوافى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٢- د. عبد الرأحمى :  
- النحو العربى والدرس الحديث، ط دار الثقافة، الإسكندرية،  
١٩٧٧م.
- ١٣- ابن عقيل :  
- شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد،  
مطابع الأهرام، د.ت.
- ١٤- الفراء :  
- معانى القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلى، دار السرور،  
بيروت.
- ١٥- القرطبى :  
- الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م.



١٦- د. محمد سليمان ياقوت :

- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف،  
الإسكندرية، ١٩٨٥م.

١٧- ابن هشام :

- مغنى اللبيب، طبعة المندني، القاهرة، د. ت.

١٨- ابن يعيش :

- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت.



## الفهرس

الصفحة

الموضوع

### القسم الأول

### أبحاث نحوية ولغوية

٥	المقدمة
٧	(١) التضام والتعاقب في الفكر النحوي
	- مقدمة - مادة البحث - منهج البحث - أهداف
١١ - ٧	البحث - الدراسات السابقة - لتعاقب وصلته بالتضام.
١٥	التضام من العلاقات التركيبية
١٥	أولاً: تعريف التضام لغة وإصطلاحاً.
١٥	ثانياً: أقسام التضام :-
١٥	(١) التضام للمعجمي.
١٧	(٢) التضام النحوي:-
١٨	- أنواع التضام النحوي:-
١٨	أولاً : الاختصاص.
٢٨	ثانياً : التضام السلبى.
٢٩	ثالثاً : عوارض التضام:-
٢٩	« الفصل النحوي :
٣٠	١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.
٣١	٢- الفصل بين الفعل والفاعل.
٣٢	٣- الفصل بين التابع والمتبوع.
٣٣	٤- الفصل بين المصدر وعامله.
٣٣	٥- الفصل في الأساليب.
٣٤	٦- الفصل بين "كم" ومميزها.
٣٥	٧- ضمير الفصل.
٣٦	٨- أنماط مختلفة من للفصل.

- ٣٦ أ. للفصل بـ "كان" الزائدة بين "ما" والتعجب.
- ٣٧ ب. للفصل بـ "ما" للكافة بين "إن" واسمها.
- ٣٧ ج. الفصل بـ "إن" الزائدة وبين "ما" للنافية ومنفيها.
- ٣٧ د. الفصل بـ "ما" بين "ليت" ومدخولها.
- ٣٧ هـ. للفصل بـ القسم والظرف والجار والمجرور بين "إن" والمضارع.
- ٣٨ < الاعتراض :
- ٣٨ أ. تعريف.
- ٣٩ ب. أقسام الاعتراض.
- ٤٠ ج. مواضع الاعتراض:-
- ٤٠ ١- الاعتراض في الفعل والفاعل.
- ٤١ ٢- بين الفعل ومفعوله.
- ٤١ ٣- الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.
- ٤١ ٤- بين الشرط وجوابه.
- ٤٢ ٥- الاعتراض بين الموصوف وصفته.
- ٤٢ ٦- بين الموصول وصلته.
- ٤٢ ٧- بين المتضايقين.
- ٤٢ ٨- بين الحرف ومدخوله.
- ٤٣ ٩- بين جملتين مستقلتين.
- ٤٣ ١٠- بين المبتدأ والخبر.
- ٤٥ التعاقب من العلاقات التقنيية
- ٤٧ - أقسام التعاقب :-
- ٤٧ أولاً : التعاقب في الحروف :
- ٤٧ ١- حروف الجر.
- ٥٠ ٢- حروف القسم.
- ٥١ ٣- حروف العطف.

الموضوع	الصفحة
٤- أنواع مختلفة من التعاقب.	٥٢
ثانياً : الإنابة فى المفردات :	٥٥
أ. الإنابة فى الأسماء.	٥٥
ب. الإنابة فى الصيغ الصرفية.	٦٠
ج. الإنابة فى صيغ الأفعال:-	٦٢
أولاً : الإنابة فى صيغ الماضى.	٦٣
ثانياً : الإنابة فى صيغ المضارع.	٦٦
ثالثاً : إنابة الجمل عن غيرها.	٦٩
رابعاً : أنماط مختلفة من الإنابة.	٧١
- نتائج البحث	٧٥
- قائمة المصادر والمراجع.	٧٩
<b>(٢) قواعد الحذف والمنهج التحويلي</b>	٨٥
- مصادر البحث - منهج البحث - دوافع البحث -	
للدراستات السابقة.	٨٧-٨٨
◀ قواعد الحذف:-	٩١
<b>أولاً : القواعد الإجبارية</b>	
<b>Oblhgatory Rules</b>	٩١
القاعدة الأولى: الحذف التبادلى للعنصر المكرر.	٩١
للقاعدة الثانية: حذف الأفعال فى أساليب معينة:-	٩٨
١- الإغراء.	٩٨
٢- التحذير.	٩٨
٣- النداء.	٩٩
٤- الاستثناء.	٩٩
٥- الاختصاص.	١٠٠
٦- المدح والذم.	١٠٠
٧- المعية.	١٠١
٨- الأمثال.	١٠١

الموضوع	الصفحة
٩- الاشتغال.	١٠٢
١٠- المصادر المنصبة.	١٠٣
١١- للقسام.	١٠٤
١٢- الشرط.	١٠٥
١٣- الأمر.	١٠٥
١٤- بعد العطف بـ "فَاء" أو "ثُمَّ".	١٠٦
القاعدة الثالثة : حذف للكينونة من الإسناد.	١٠٧
القاعدة الرابعة : حذف للفاعل.	١٠٨
القاعدة الخامسة (إجبارية) : حذف للجار مثل <b>That</b>	١١٢
القاعدة السادسة : حذف للجار قبل الفاعل.	١١٣
القاعدة السابعة : حذف للجار قبل المفعول.	١١٥
- ثانيا: القواعد الاختيارية:-	١١٨
القاعدة الأولى: حذف للفاعل في صيغة المبني للمفعول.	١١٨
القاعدة الثانية: حذف للمفعول.	١١٩
القاعدة الثالثة: حذف المضاف أو المضاف إليه.	١٢٣
القاعدة الرابعة: حذف لأحد ركني الجملة الإسمية.	١٢٩
القاعدة الخامسة: حذف الفعل في الإستفهام المنفي.	١٣٣
القاعدة السادسة : حذف الصوت والصوتين للإيجاز والاختصار.	١٣٥
القاعدة السابعة : حذف الاسم الموصول ورباط الكينونة.	١٣٦
- النتائج.	١٣٩
- قائمة للمصادر والمراجع.	١٤٣
(٣) الزيادة في الفكر النحوي	١٤٩
- موضوع البحث - مادة للبحث - منهج البحث -	
أهداف البحث - الدراسات السابقة.	١٥١-١٥٣
- الزيادة و المنهج التحويلي.	١٥٤

الموضوع	الصفحة
- الزيادة والنحو التقليدي	١٥٦
- أولاً: زيادة الحروف :-	١٥٨
١- حروف الجر الزائدة.	١٥٨
٢- حروف العطف.	١٦٣
٣- حروف النفي "لا - ما - إن"	١٦٥
ثانياً : زيادة الضمائر.	١٦٩
- النتائج.	١٧١
- قائمة المصادر والمراجع.	١٧٣
- الفهرس.	١٧٦

تم بحمد الله

رقم الإيداع : ١٣٦٨٥ / ٢٠٠٥

الترقيم الدول : 6 - 556 - 327 - 977

مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

[dwdpress@yahoo.com](mailto:dwdpress@yahoo.com)

[dwdpress@biznas.com](mailto:dwdpress@biznas.com)

[http:// www.dwdpress.com](http://www.dwdpress.com)





Biblioteca Alexandrina



0540475